

مذكرة لنيل شهادة ماستر

فرع: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

أثر الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية على التضخم

—دراسة قياسية— حالة الجزائر خلال الفترة (2000–2020)

إعداد الطالبين:

حرحوز عبد الرؤوف

شادي عمار

تاريخ المناقشة:

أمام لجنة المناقشة المكونة من:

– د. يوسف الحسين

– د. مشتري فطيمة

– د. ميهوبي فطيمة

جامعة المسيلة رئيسا

جامعة المسيلة مشرفا ومقررا

جامعة المسيلة ممتحنا

السنة الجامعية: 2023 – 2024

ملخص :

عالجت هذه الدراسة موضوع أثر الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية على التضخم مع دراسة قياسية لحالة الجزائر للفترة (2000-2020) ، وهدفت الدراسة في الجانب النظري إلى توضيح أهم المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية وظاهرة التضخم وكذا أهم النظريات المفسرة لهم ، كذلك تطرقنا إلى الأهداف الوسيطة وتأثيرها على التضخم أما الجانب التطبيقي فهدفت الدراسة إلى أثر الأهداف الوسيطة على معدلات التضخم في الجزائر في الفترة (2000-2020) وذلك باستخدام الأساليب القياسية والمتمثلة في نموذج شعاع الإنحدار الذاتي Var حيث ساعدا على قياس أثر الأهداف الوسيطة على معدلات التضخم .

وخلصت نتائج نموذج شعاع الإنحدار الذاتي Varتأثر التضخم طرديا مع معدل الفائدة ، وهو ذو دلالة إحصائية عند مستوى معين أما باقي المتغيرات فهي ليست ذات دلالة إحصائية.

الكلمات المفتاحية : السياسة النقدية، التضخم، سعر الفائدة ،سعر الصرف، المعروض النقدي
Abstract:

This study addressed the issue of the impact of the intermediate targets of monetary policy on inflation with econometric study of the case of Algeria for the period (2000-2020). The study aimed. First, from a theoretical aspect to clarify the most important concepts related to monetary policy and the phenomenon of inflation, as well as the most important theories explaining them. We also touched on the intermediate targets and their impact on inflation. Second, from the applied aspect, the study aimed to investigate the impact of intermediate targets on inflation rates in Algeria for the period (2000-2020), using recent econometric methods represented by the autoregressive vector model (VAR), which enabled measure the impact of intermediate targets on inflation rates.

The results of the VAR model concluded that inflation is directly affected by the interest rate, and it is statistically significant at a certain level, while the rest of the variables are not statistically significant.

Mots clés: Monetary policy , inflation , interest rate, rate of exchange, Money supply



... رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ

وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ (...))

سورة النمل الآية 19.

أتوجه بالشكر والحمد لله عز وجل الذي وفقني على مواصلة هذا العمل وإتمامه، كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والاحترام إلى الأستاذة المشرفة **مشر فطيمة** على مجهوداتها وتوجيهاتها التي لم تبخل علينا بعلمها، كما اشكر أعضاء لجنة المناقشة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة.

كما أتقدم بشكري الموصول إلى الدكتور : **بن حامد كمال** الذي قدم لي يد العون والنصيحة في الجانب النظري والتطبيقي من الدراسة.

كما أتقدم بالشكر إلى كل عمال مكتبة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة المسيلة، كما أتقدم بالشكر والامتنان إلى كل من لهم الفضل بمساعدتنا على إنجاز هذا البحث.

الإهداء

أهدي عملي هذا إلى زوجتي وأولادي تميم وسراج الدين

حفظهم الله ورعاهم وإلى والديّ العزيزين أطال الله

في عمرهما وإلى إخوتي وأخواتي الأعزاء حفظهم الله

ورعاهم وإلى كل أقاربي والزملاء والأصدقاء.

عبدالرؤوف

الإهداء

إلى نبع الحنان الذي لا ينضب أُمي الغالية تركية

إلى أبي العزيز الدراجي

إلى كل العطاء الذي طالما كان سندا لي أخي بن عليا

إلى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي إخوتي وأخواتي

إلى أبناء أخي وأبناء أخواته كل باسمه

كما لا أنسى الكتاكيت ميرال، رحاب، تيم

وإلى كل عائلة شادي ودشوشة.

الفهرس

الصفحة	الموضوع
/	كلمة شكر وتقدير
I	فهرس الموضوعات
IV-III	قائمة الجداول والأشكال
أ - و	المقدمة العامة
	الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية
02	مقدمة الفصل
03	المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية
03	المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية .
04	المطلب الثاني: أنواع السياسة النقدية
05	المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية
10	المطلب الرابع: الأهداف النهائية للسياسة النقدية
14	المبحث الثالث: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية
16	المطلب الأول: المعروض النقدي
22	المطلب الثاني: سعر الفائدة
26	المطلب الثالث: سعر الصرف
30	المبحث الثالث: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي
30	المطلب الأول: السياسة النقدية والتحليل الكلاسيكي
32	المطلب الثاني: السياسة النقدية والتحليل الكينزي
33	المطلب الثالث: السياسة النقدية والتحليل النقدي
35	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: عموميات حول التضخم
36	مقدمة الفصل
37	المبحث الأول: ماهية التضخم
37	المطلب الأول: تعريف التضخم
39	المطلب الثاني: قياس التضخم.
39	المطلب الثالث: أنواع وأسباب التضخم
45	المبحث الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم
45	المطلب الأول: التضخم في النظرية الكمية للنقود
49	المطلب الثاني: التضخم في النظرية الكينزية

52	المطلب الثالث : النظرية المعاصرة لكمية النقود
53	المبحث الثالث : الآثار الاقتصادية للتضخم ووسائل مكافحته
53	المطلب الأول : الآثار الاقتصادية والإجتماعية لظاهرة التضخم
57	المطلب الثاني : وسائل مكافحة التضخم
59	خلاصة الفصل
59	الفصل الثالث : دراسة قياسية لأثر الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية على التضخم بالجزائر
60	مقدمة الفصل
61	المبحث الأول : عرض البيانات ودراسة الاستقرار لمتغيرات الدراسة
61	المطلب الأول : عرض المتغيرات والبيانات
61	المطلب الثاني : دراسة استقرارية المتغيرات
63	المبحث الثاني : تقدير نموذج شعاع الإنحدار الذاتي Var
63	المطلب الأول : تقدير معادلة التضخم ضمن نموذج Var
65	المطلب الثاني : دراسة صلاحية نموذج Var
69	المطلب الثالث : إختبار سببية Granger
70	المبحث الثالث : الدراسة الديناميكية لنموذج Var
70	المطلب الأول : تحليل الصدمات ودوال الإستجابة
72	المطلب الثاني : تحليل تباين خطأ التنبؤ .
74	خلاصة الفصل
75	الخاتمة العامة
79	قائمة المراجع
	الملاحق

قائمة الجداول

والأشكال

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
60	وصف متغيرات الدراسة	01
61	نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام كل من (ADF) و (PP)	02
62	نتائج درجة تأخير نموذج $var(p)$	03
64	نتائج اختبار الارتباط التسلسلي لبواقي نموذج VAR	04
65	نتائج اختبار تجانس بواقي نموذج VAR	05
66	نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج VAR	06
67	نتائج استقرار نموذج VAR	07
69	نتائج اختبار السببية حسب (Granger)	08
72	تحليل تباين خطأ التنبؤ للتضخم	09

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
11	المربع السحر لكالدور	01
21	علاقة المستوى العام للأسعار بكمية النقود عند الكلاسيك.	02
29	مخطط الإستراتيجية المتبعة في تحقيق الأهداف النهائية.	03
40	انواع التضخم حسب حدته ودرجة قوته	04
46	معادلة فيشر بيانيا	05
48	معادلة كامبردج بيانيا	06
50	تضخم سحب الطلب	07

مقدمة عامة

حظيت السياسة النقدية باهتمام كبير من قبل الباحثين الاقتصاديين، نظرا لما لها من دورا هاما في النشاط الاقتصادي، وتأثيرها على العديد من المتغيرات الاقتصادية، كما أنها وثيقة الصلة ببعض المشكلات الاقتصادية كاللتضخم والبطالة وعدم استقرار قيمة العملة الوطنية لذا تتدخل السياسة النقدية بأدواتها المختلفة لضبط المعروض النقدي مع مستوى النشاط الاقتصادي أي تعمل على التأثير على حجم المعروض النقدي باستخدام أدوات معينة تتلاءم مع الظروف التي يعيشها البلد، وهو ما يؤدي إلى الاستقرار الاقتصادي وتحقيق الأهداف المرجوة، خاصة أهداف السياسة الاقتصادية ضمن ما يعرف بالمربع السحري، والتي تتمثل في تحقيق النمو الاقتصادي والاستقرار في مستوى الأسعار وتحقيق التشغيل الكامل، بالإضافة إلى تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات.

كما أن السياسة النقدية تحتل مكانة الصدارة في هيكل السياسات الاقتصادية الكلية، وبذلك تعتبر الأداة الرئيسة التي تمكن الدولة من إدارة النشاط الاقتصادي، كما لعبت دورا بارزا في تحقيق النهضة الاقتصادية في كثير من الدول المتقدمة والتقليل من معدلات التضخم.

يعتبر التضخم من المشاكل الرئيسية التي تعاني منها اقتصاديات الدول بأوجه ومظاهر مختلفة تتعلق بالخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية لكل دولة، فشغل حيزا كبيرا من دراسات الاقتصاديين نظرا للآثار السلبية التي يخلفها من الناحية الاقتصادية والاجتماعية.

إن تحليل ظاهرة التضخم يجعلنا نكتشف أنها مركبة من تفاعل عدة متغيرات اقتصادية فيما بينها، لكونها ناتجة عن اختلال في أهم العلاقات الاقتصادية الكلية.

وبناء على ما سبق، نجد أن دراسة موضوع السياسة النقدية وفعاليتها في ضبط المعروض النقدي وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، يعد من أكثر الموضوعات المثارة للبحث والدراسة، خاصة في ظل تزايد التوجه نحو استخدام أدوات السياسة النقدية غير المباشرة لتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

❖ الإشكالية:

بناء على ما سبق ارتأينا إلى طرح إشكالية بحثنا والتي يمكن صياغتها في التساؤل التالي:

ما مدى تأثير الأهداف الوسيطة السياسة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) ؟

وتقودنا هذه الإشكالية إلى طرح تساؤلات فرعية كما يلي :

- ماذا تعني السياسة النقدية؟ وماهي أهم النظريات المفسرة لها؟
- ما طبيعة العلاقة بين السياسة النقدية ومعدل التضخم؟
- ما هو النموذج الملائم الذي يفسر أثر السياسة النقدية على التضخم في الجزائر؟
- كيف يؤثر معدل الفائدة على التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).
- ماهي آثار العرض النقدي كهدف وسيط للسياسة النقدية على التضخم؟

❖ الفرضيات :

- على ضوء ما تم طرحه من تساؤلات حول موضوع البحث وأملا في تحقيق أهداف البحث يمكن تحديد مجموعة من الفرضيات التي نسعى لاختبارها وهي على النحو التالي:
- يوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة .
 - يعتبر معدل الفائدة المتغير الوحيد الذي يؤثر على التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2020).؟
- السببية أن معدل الفائدة يسبب التضخم.

❖ أسباب اختيار الموضوع:

: ترجع أسباب اختيارنا للموضوع إلى الآتي:

- طبيعة التخصص
- الميول الشخصي لهكذا مواضيع
- الرغبة في تحليل ظاهرة التضخم وكشف أهم مصادرها، وذلك لما لها من آثار سلبية، خاصة على الاقتصاديات النامية

- الرغبة في معرفة مدى تأثير الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية على التضخم؟

❖ أهداف الدراسة

- معرفة دور السياسة النقدية في التأثير في ظاهرة التضخم.
- التعمق في جوانب السياسة النقدية ومعرفة أدواتها وأهدافها.
- توضيح مدى تأثير السياسة النقدية على ظاهرة التضخم.

❖ حدود الدراسة

- الحدود المكانية :تختص الدراسة بقياس أثر الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية على ظاهرة التضخم.
- الحدود الزمنية : تركز الدراسة على الفترة (2000-2020).

❖ منهجية الدراسة :

للإجابة على التساؤل الرئيسي واختبار صحة الفرضيات تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، فالمنهج الوصفي التحليلي تم استعماله لضبط مختلف المفاهيم المتعلقة بالسياسة النقدية والتضخم، كما اعتمد على المنهج الاستقرائي حيث يساعد على اجراء وتحليل الاختبارات القياسية لأثر اهداف السياسة النقدية على التضخم في الجزائر خلال فترة الدراسة، وذلك بالاعتماد على أسلوب قياسي وذلك ببناء نموذج قياسي يتكون من المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، وهذا بالاعتماد على برنامج Eviews7 ، واختبار نتائجه بإسقاطها على النظرية الاقتصادية في هذا الشأن ..

❖ الدراسة السابقة

لقد حضى موضوع السياسة النقدية بعدة دراسات وأبحاث من طرف باحثين ومختصين في الميدان النقدي، فكل موضوع نجد فيه علاقة بين السياسة النقدية وأحد أهدافها سواء من خلال أطروحاتهم أو مداخلاتهم في الملتقيات مع إشارتهم إلى حالة هذه السياسة في الاقتصاد الجزائري، وهذا ما نبينه من خلال استعراض الدراسات التالية:

- دراسة أ.د عباس كاظم جاسم الدعيمي ، زهراء يوسف عباس السعدي ، الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية وعلاقتها بفجوة الناتج والتضخم ، هي مقالة في المجلة العراقية للعلوم الإدارية المجلد 14 العدد 55 التي حاولت معالجة الإشكالية التالية: مدى درجة تأثير الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية على فجوة الناتج والتضخم ومن هذه الدراسة تم التوصل إلى الإستنتاجات التالية :
- عن طريق الجانب التطبيقي تبين أن هناك علاقة بين الأهداف الوسيطة (سعر الفائدة وسعر الصرف والتضخم والمتوقع للسياسة النقدية في العراق بفجوة الناتج والتضخم. و كان الهدف الوسط ذا التأثير الأكبر على كل من فجوة الناتج والتضخم هو سعر الصرف.

- اعتمدت السلطة النقدية سعر الصرف مثبتا اسميا (هدف) وسيط) للسياسة النقدية للحد من الضغوط التضخمية عبر استخدام مزاد العملة الاجنبية اذ لعب دورا اساسيا في استقرار الطلب الكلي عبر التأثير في نمو الكتلة النقدية والسيطرة على مناسيب السيولة.

- دراسة طهراوي فريد " فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1985-2014) أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في الاحصاء والاقتصاد التطبيقي، تخصص : إحصاء تطبيقي المدرسة العليا للاحصاء والاقتصاد التطبيقي، 2015-2016 هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة والمتمثلة فيما يلي: ماهو أثر فعالية السياسة النقدية في معالجة التضخم في الجزائر خلال الفترة (1985-2014)؟ وفي إطار نموذج مفسر للتضخم يضم المتغيرات التالية: الكتلة النقدية، معدل الفائدة وسعر الصرف، مؤشر اسعار الاستهلاك معدل الاحتياطي القانوني (الالزامي)، معدل اعادة الخصم. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها :

- التضخم في الجزائر له مسببات عدة وليست ذات منشأ نقدي فحسب، بل أن أغلبها مؤسسية وهيكلية أما الأسباب النقدية فيمكن تناولها أو معالجتها من طرف أدوات السياسة النقدية وخاصة رغم تسجيله المستويات متدنية وهو مؤشر إيجابي في السنوات السابقة.

- السياسة النقدية وفق الأدوات التقليدية والمتمثلة في معدل إعادة الخصم ونسبة الاحتياطي القانوني لم تكن ناجعة بالقدر الكافي وضرورة تكملتها بالأدوات الحديثة كمعدل استرجاع السيولة الذي اثبت نجاعته في الاقتصاد الجزائري.

- من خلال نتائج العلاقة السببية بين المتغيرات تم ملاحظة غياب السببية بين معدل التضخم في الجزائر وباقي المتغيرات باستثناء الكتلة النقدية ومعدل اعادة الخصم وهو مؤشر عن أن التضخم في الجزائر ذو توجه نقدي ومالي.

- دراسة نجاة مسمش " فعالية السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم دراسة حالة الجزائر - (1986-2004)، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر بسكرة الجزائر، 2004-2005 هدفت هذه الدراسة إلى الإجابة على

الإشكالية التي تتمحور حول فعالية السياسة النقدية والمالية في معالجة التضخم في الجزائر . وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها :

- إن أهم أداة من أدوات السياسة النقدية هي تحديد كمية النقود الداخلية والخارجية، ولاسيما في الاقتصاديات النامية، نظرا لضيق السوق المالي وانخفاض حجم المدخرات القومية وارتفاع التضخم، لذلك نجد أن النقود هو المتغير الهام الذي تلجأ إليه السلطات النقدية بطريقة مباشرة تضمن بها التأثير على جميع المتغيرات الاقتصادية بما في ذلك الأدوات النقدية الممكن استخدامها مثلا سعر الفائدة، وسعر الخصم والاحتياطي النقدي إلى جانب الدخل والعمالة والادخار، وغيرها من المتغيرات الاقتصادية الهامة التي تؤثر في المسار الاقتصادي.

- عن طريق سياسة مالية انكماشية سليمة، فإن الضغوط التضخمية المتولدة عن التمويل بالعجز يمكن السيطرة عليها إلى حد ما، حيث تتضمن رفع الضرائب على الدخل والاستهلاك، وتخفيض الإئافاق الحكومي غير الضروري.

- إن التنسيق بين السياسة النقدية والمالية من الأمور المرغوب فيها والضرورية لتحقيق هدف السياسة الاقتصادية، إلا أن الأوضاع السائدة والمشاكل القائمة هي التي تحدد أولوية استخدام أي منهما وخصوصا أنه في حالة الرغبة في تحريك النشاط الاقتصادي أو إيقاف موجة تضخمية عن طريق السياسة النقدية فقط، قد يؤدي إلى المخاطرة بانتقال الاقتصاد الوطني من مرحلة التضخم إلى مرحلة ركود أو العكس.

- دراسة قحطان شمراان حسن القيسي، تفعيل السياسة النقدية في معالجة التضخم مع إشارة خاصة للعراق للمدة 1981-2001، مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، العراق، 2005 تناولت الدراسة موضوع تفعيل السياسة النقدية في معالجة التضخم مع إشارة خاصة للعراق للمدة 1981-2001، من خلال التطرق إلى آثار استخدام الأدوات النوعية الأدوات المباشرة " في الرقابة على الائتمان وأثرها على فاعلية السياسة النقدية في البلدان النامية بشكل عام والعراق بشكل خاص، ضمن مراحل شهدت تحولات اقتصادية ونقدية انعكست على قدرة هذه السياسة في تحقيق أهدافها المرسومة، إذ واجهت تنفيذ السياسة النقدية العديد من المعوقات والمشاكل حددت إمكانية تحقيق الأهداف المرغوب فيها.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها :

- إن استخدام الأدوات النوعية من خلال سقوف الائتمان والتحديد الإداري لسعر الفائدة يمثل استجابة صحيحة في المرحلة الأولى من تنفيذ برامج التنمية لتلاقي القصور الحاصل في البنية والعادة المصرفية فضلا عن عدم اكتمال ونضوج النظام الائتماني للبلدان النامية خلال عقد الستينات في سبيل توفير مصادر إضافية لتمويل التنمية.

- رافقت عملية تطبيق الأدوات النوعية للرقابة الائتمان مجموعة من الإجراءات المصرفية تمثلت بتأميم المصارف في اتجاه منح السلطة النقدية، السلطات الواسعة للهيمنة على القطاع المصرفي وفي خطوة مقارنة، حققت البلدان النامية منها العراق عمليات الدمج المصرفي التي أصبحت تحظى بأهمية كبيرة في الزمن المعاصر من أجل مواجهة المستلزمات بكفاءة رأس المال وفقا للمعايير الدولية والدعم قدرة المصارف على الصعيد الدولي، إلا إن التحولات التي تحققت في البلدان النامية ومنها العراق كانت خالية من كل أنماط المنافسة بين المؤسسات المصرفية والمالية؛

- إن أسعار الفائدة كأداة للسياسة النقدية تميزت بدرجة كبيرة من الجمود، أفقدت الأداة وظيفتها الأساسية في انتقال أثار السياسة النقدية فضلا عن تحقيق مستويات سالبة في القيمة الحقيقية لسعر الفائدة في معظم البلدان النامية ومنها العراق، وعلى الرغم من التعديلات التي طرأت على أسعار الفائدة بالنسبة الودائع إلا أن نسبتها بقيت دون تغير فيما يتعلق بالسندات الحكومية وحوالات الخزينة وبمعدلات لا تتجاوز (7%) في العراق، هو ما يعكس قصور الإمكانية في تطوير هيكل مدن الأسعار الفائدة تتناسب ومتطلبات الواقع الاقتصادي

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة النقدية

مقدمة:

تعتبر السياسة النقدية من بين أهم السياسات الاقتصادية التي تعتمد عليها الدولة في تحقيق أهدافها المختلفة، مما جعلها تشكل حقلًا خصبا لكثير من البحوث والدراسات، وتعرض باستمرار للإضافة والتطوير من طرف الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم في ظل الأزمات النقدية وعدم الاستقرار الاقتصادي الذي شهده العالم خاصة في السنوات الأخيرة، وتمارس السياسة النقدية عملها من خلال الأثير في حجم المعروض النقدي والائتمان بإحداث تغيرات عليه بما يتلاءم والظروف الاقتصادية السائدة بهدف امتصاص السيولة الزائدة في حالات التضخم أو حقن الاقتصاد بالسيولة في حالة انتهاج سياسة توسعية، مما جعلها تمثل جزءا أساسيا ومهما من أجزاء السياسة الاقتصادية. تتبع السلطة النقدية سياسة نقدية معينة داخل اقتصاد بلد ما بهدف الوصول إلى هدف معين كالمحافظة على استقرار قيمة النقد

أو مجموعة من الأهداف التي يتطلب تحقيقها توفر مجموعة من وسائل انتقال السياسة النقدية منها الاستهداف الوسيطة. ولهذا نحاول في هذا الفصل التطرق إلى السياسة النقدية من جانبها النظري، وذلك من خلال ثلاث مباحث و هي:

- المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية.
- المبحث الثاني: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية
- المبحث الثالث: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي.

الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة النقدية

تمهيد:

لقد ظهر الاهتمام جلياً بالسياسة النقدية في الفكر الاقتصادي أثناء الأزمات النقدية فظهرت ممارسات السياسة النقدية بصورة واضحة عندما تطورت البنوك المركزية وازداد تخصصها في مجالات الإصدار والأسواق المالية بصورة عامة. لذلك اعتبرت السياسة النقدية جزءاً أساسياً ومهماً من أجزاء ومكونات السياسة الاقتصادية للدولة. فهي تهدف إلى دعم عملية التنمية وتحقيق معدل نمو مرتفع ومستقر من خلال استخدام الأدوات المتاحة للبنك المركزي.

المبحث الأول: ماهية السياسة النقدية

تعتبر السياسة النقدية من أهم السياسات الاقتصادية والتي يتم اللجوء إليها لمكافحة التضخم وأيضاً لحماية عملتها الوطنية من التدهور ولتحقيق التوسع الاقتصادي القائم على أساس تمويل الأنشطة الإنتاجية المختلفة.

المطلب الأول: تعريف السياسة النقدية

يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها مجموعة من القواعد و الوسائل والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها السلطة النقدية للتأثير (التحكم) في عرض النقود بما يتلاءم مع النشاط الاقتصادي لتحقيق أهداف اقتصادية معينة خلال فترة زمنية معينة.¹

- عرف الباحث حسين بن هاني السياسة النقدية:

« هي التدابير والإجراءات التي تتخذها السلطات النقدية لإدارة كمية النقود وتنظيم عملية إصدارها، بما يكفل سرعة وسهولة تداول وحدة النقود، وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد الوطني لتحقيق أهداف معينة».²

يركز هذا التعريف على تداول النقود والسيولة العامة كجزء أساسي من عمل السياسة النقدية، لكنه لا يحدد الأهداف التي تسعى إليها السياسة النقدية.

¹ - عبد الحميد عبد المطلب، السياسة النقدية و استقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية، 2013، ص 18

² - حسين بن هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي للنشر والتوزيع عمان، 2002، ص 143

عرفت السياسة النقدية بأنها عبارة عن سيطرة وتحكم البنك المركزي في كمية النقود ومعدلات أسعار الفائدة بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، حيث تعمل على زيادة كمية النقود وتخفيض أسعار الفائدة في فترات الانكماش، ورفع أسعار الفائدة وتخفيض كمية النقود في فترات التوسع بهدف المحافظة على الاستقرار والتوازن الاقتصادي". كما عرفها البعض بأنها مجموعة الإجراءات التي تتخذها السلطات الحكومية من أجل تحقيق أهداف معينة وآخرون يعرفونها بأنها مجموعة من الإجراءات والوسائل التي تطبقها السلطات المهيمنة على شؤون النقد والائتمان من خلال التأثير على كمية وسائل الدفع عن طريق إدارة حركة التوسع والانكماش في العرض النقدي بالقدر الذي يزيد من مستوى النشاط الاقتصادي"، وتستخلص من التعاريف السابقة أن السياسة النقدية هي مجموعة من الإجراءات والوسائل المباشرة وغير المباشرة الهادفة إلى التأثير في كمية العرض النقدي لتحقيق الأهداف الاقتصادية خلال فترة زمنية محددة.¹

المطلب الثاني: أنواع السياسة النقدية

من خلال تطبيقه للسياسة النقدية يستخدم البنك المركزي نوعين منها، وذلك حسب مستلزمات الوضعية الاقتصادية، وتمثل في²:

1- السياسة النقدية التوسعية :

يهدف هذا النوع من السياسة إلى زيادة عرض النقود لتحقيق مستويات أعلى من الدخل والعمالة خاصة عندما يسود الركود أو الانكماش في الاقتصاد من أجل القضاء على الفجوة بين الطلب الكلي المنخفض والعرض الكلي الذي يفوقه، أي بمعنى $(AD > AS)$ وهذا يعني إن التدفق الحقيقي (السلعي) أكبر من التدفق النقدي، ومن الإجراءات التي يتخذها البنك المركزي في حالة السياسة النقدية التوسعية هي ما يأتي .

أ- **تخفيض سعر إعادة الخصم:** يقوم البنك المركزي بتخفيض سعر إعادة الخصم الذي يكون بينه وبين المصارف التجارية وهذا يقود إلى خفض سعر الفائدة في التعامل بين المصارف التجارية وطالبي التمويل للأغراض المختلفة مما يؤدي إلى زيادة في منح الائتمان، ومن ثم زيادة القدرة الشرائية وزيادة الطلب الكلي، ومن ثم زيادة الاستخدام وتقليل البطالة.

¹ - محمد ضيف الله القطايري ، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان ، الأردن، 2011، ص 18

² - نجابة عبد الله، الاقتصاد المصري، دار الجامعة الجديدة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 194.

• AD : الطلب الكلي.

• AS: العرض الكلي.

ب- تخفيض نسبة الاحتياطي القانوني: وفي هذه الحالة يتمكن المصرف التجاري عن الاحتفاظ باحتياطات نقدية فائضة قابلة للإقراض إلى الجمهور الغرض زيادة حجم النقود في التداول (زيادة عرض النقود).

ج- عمليات السوق المفتوحة يدخل البنك المركزي سوق الأوراق المالية مشترياً وبذلك يساهم في زيادة عرض النقود، ومن ثم زيادة السيولة النقدية لدى الأفراد والمصارف التجارية مما يمكن من زيادة الطلب وزيادة في منح الائتمان وهذا يساهم في زيادة الطلب وزيادة الاستخدام وتقليل البطالة.¹

2- السياسة النقدية الانكماشية: تستخدم في حالة وجود تضخم ارتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار (حيث يقوم البنك المركزي بتخفيض العرض النقدي، إما برفع سعر الخصم أو رفع نسبة الاحتياطي القانوني أو الدخول بائعا في سوق الأوراق المالية، حيث أن هذه الأدوات تحد من قدرة البنوك على منح الائتمان وخلق الودائع ولذا ينخفض العرض النقدي داخل الاقتصاد الأمر الذي يترتب عليه ارتفاع سعر الفائدة ومن ثم انخفاض حجم الاستثمار وبالتالي انخفاض مستوى كل من الدخل والطلب الكلي، وهو ما يحد في النهاية من التضخم.²

المطلب الثالث : أدوات السياسة النقدية

تلجأ السلطات النقدية إلى مجموعة من الوسائل تسمى بأدوات السياسة النقدية التي تنقسم إلى أدوات مباشرة وغير مباشرة التي سنتطرق إليها في هذا المطلب.

أولاً: الأدوات غير المباشرة (الكمية) للسياسة النقدية

توجد ثلاث أدوات يستخدمها البنك المركزي أو السلطة النقدية للتأثير على عرض النقود.

1- سعر إعادة الخصم :

¹ - محمود عبيد صالح عليوي السهباني ، النقود والسياسة النقدية في الإقتصاد الإسلامي ، دار الغيداء للنشر، عمان، الأردن ، 2016، ص 61-62.

² - خولة شردود 2020 . دور السياسة النقدية في معالجة التضخم حالة الجزائر 2008-2018 مذكرة ماستر كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2020 ، ص 10 .

وهو عبارة عن سعر الفائدة الذي يتقاضاه البنك المركزي من البنوك التجارية مقابل إعادة خصم الحوالات التي لديها، أو تلك الفائدة التي يتقاضاها البنك المركزي على قروضه وسلفياته للبنوك التجارية .

وتعتبر سياسة سعر الخصم من أقدم أساليب السياسة النقدية التي اتبعتها البنوك المركزية للرقابة على الائتمان حيث بدأ بنك إنجلترا في استخدام هذه السياسة منذ النصف الأول من القرن التاسع عشر، وكانت من الأدوات الرئيسية.

للسياسة النقدية في الولايات المتحدة حتى عام 1925 ، حيث بدأ استخدام أدوات السوق المفتوحة، ويرتبط تحديد سعر الخصم بظروف سوق الائتمان، حيث تلجأ السلطات النقدية إلى تخفيض سعر إعادة الخصم عندما تريد التوسع في حجم الائتمان والعكس في حال رغبتها في تقليص حجم الائتمان.

وقد ثار جدل كبير حول جدوى سياسة سعر الخصم، حيث نادي البعض باستبعادها كأداة من أدوات السياسة النقدية ومنهم " ملتون فريدمان " وذلك للأسباب الآتية :

أ- أنها تتأثر بالمناخ الإعلامي السائد، فإذا سار الإعلام بوجه الناس على تخفيض نفقاتهم وتأجيلها للمستقبل في الوقت الذي تنتهج فيه السلطات النقدية سياسة توسعية، فإن سياسة سعر الخصم ستحقق في تحقيق أهدافها بسبب التأثير الإعلامي المعاكس .

ب - ضرورة حذو البنوك التجارية حذو البنك المركزي في الخطط التي يضعها كشرط لنجاح سياسة سعر الخصم، وتحديدًا تلك البنوك التي تعتمد على البنك المركزي في توفير أموالها، أما تلك التي لا تحتاج للاقتراض من البنك المركزي وتمتلك السيولة اللازمة لتسيير نشاطها، فإن سياسة سعر الخصم بالنسبة لها تصبح عديمة الفعالية، لذا تصنف سياسة سعر الخصم بأنها أقل أدوات السياسة النقدية فعالية، سواء في أوقات التضخم أو في أوقات الكساد، ويرى البعض أن فاعلية هذه الأداة ترتبط بما يلي ..

أ - وجود سوق نقدي منظم تتحقق فيه علاقة وثيقة بين سعر الخصم وبقية أسعار الفائدة في سوق النقود .

ب - وجود أسواق مالية متقدمة لبيع وشراء الأوراق المالية الأخرى.¹

2- نسبة الاحتياطي القانوني: Reserve Ratio)

¹ - محمد ضيف الله القطاري ، مرجع سابق ، ص 26-27

تم استخدام هذه الأداة أول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية من خلال تعديلات مست القانون الاحتياطي الفيدرالي سنة 1933 و 1935 وانتشرت بعد ذلك في جميع البنوك المركزية العالمية، ويقصد بها إجبار البنوك التجارية على الاحتفاظ بنسبة قانونية من أصولها النقدية وودائعها لدى البنك المركزي دون فائدة عليها، وذلك لمواجهة عمليات السحب اليومية للعملاء وضبط الائتمان المقدم من البنوك التجارية، كما يقصد بها أيضا فرض البنك المركزي على البنوك التجارية الاحتفاظ لديه بمبالغ دون فائدة تمثل نسبة من وودائعها وتعرف بالاحتياطي النقدي الإلزامي لدى البنك المركزي حيث يقوم هذا الأخير بتغيير هذه النسبة بالزيادة أو النقصان تيما للأوضاع الاقتصادية السائدة، ففي حالة التضخم يعمل البنك المركزي على رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي بهدف تقليص حجم الائتمان وكمية وسائل الدفع المتاحة وبالتالي تخفيض حجم المعروض النقدي، وفي حالة الركود الاقتصادي يعمل البنك المركزي على تخفيض هذه النسبة بهدف تشجيع البنوك التجارية على منح المزيد من القروض، وبالتالي تزداد قدرة هذه البنوك على خلق نقود الودائع مما يرفع من حجم المعروض النقدي أي أن معدل الاحتياطي الإلزامي يهدف إلى التأثير على عرض النقود من خلال التحكم في قدرة البنوك على منح الائتمان.

وبالرغم من أن معدل الاحتياطي الإلزامي يعد من الوسائل الحديثة والناجحة للسياسة النقدية إلا أن لديه عدة مساوي من أبرزها أنه يعتبر فعالا في فترات التضخم فقله حيث تعمل البنوك التجارية في هذه الحالة على خفض القروض وحجم الاستثمار، أما في حالة الكساد فإن زيادة قدرة البنوك على منح القروض لا يقابله طلب على هذه القروض من طرف الأفراد والمؤسسات نتيجة الكساد، كما أن هذه الأداة تعتبر غير مرنة لأنها لا تميز بين البنوك الصغيرة والكبيرة.¹

ومما سبق ذكره يمكن اعتبار محل الاحتياطي الإلزامي من الأدوات الأكثر فعالية والأقل تكلفة إذا ما تم مقارنته بالأداتين الكميتين السابقتين للسياسة النقدية خصوصا في البلدان النامية والتي لا تتوفر على جهاز إنتاجي مرن وعلى أسواق مالية ونقدية واسعة.

3- عمليات السوق المفتوحة :

¹ - صالح مفتاح ، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة لحالة الجزائر في الفترة (1990-2000) ، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم

الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2003 ، ص. 114

تمثل أداة للرقابة على الائتمان، وتعنى عملية الشراء والبيع المباشرين من المعتمدين للسندات والأذونات في السوق بواسطة البنك المركزي، وذلك بهدف تحقيق الرقابة على حجم الائتمان وبشكل عام فإن عمليات السوق المفتوحة تعني الشراء والبيع بواسطة البنك. المركزي لأي ورقة قانونية كالمستندات الحكومية أو السندات العامة أو أذونات تجارية (أوراق تجارية).

وتستند عمليات السوق المفتوحة إلى نظرية محددة تشير إلى أن عمليات السوق المفتوحة إنما تؤدي مباشرة و فوراً إلى زيادة أو انخفاض كمية النقود في التداول أو الاحتياطات النقدية المتاحة للمصارف التجارية أو ودائعها بواسطة المصارف التجارية وبيع السندات في السوق المفتوحة سوف يقلل الاحتياطي النقدي لدى المصارف التجارية لأنها ستشتري هذه السندات، وعندها سينكمش حجم الائتمان وكذلك الانخفاض في حجم النقد المعروض في التداول. أما عندما يقوم البنك المركزي بشراء هذه السندات من السوق المفتوحة فإنه سوق يساهم في زيادة الاحتياجات النقدية لدى المصارف التجارية وسيؤدي إلى زيادة حجم ودائع المصارف التجارية وعندها سوق يزداد كذلك حجم المعروض النقدي .

ولذلك فإن شراء السندات بواسطة البنك المركزي سيؤدي إلى زيادة حجم الائتمان التوسع في الائتمان والذي سيصبح ممكناً وذلك بحكم زيادة الاحتياطي النقدي للمصارف التجارية، وبالتالي فإن عمليات السوق المفتوحة سوق نساهم في تغيير مقدار المعروض من النقود المتداولة وحده تؤدي إلى إحداث تغيير في سعر الفائدة، أما فالزيادة في عرض النقود في عرض النقود من خلال عمليات السوق المفتوحة إما يؤدي إلى انخفاض في سعر الفائدة. أما النقص في عرض النقود فإنه سيؤدي إلى رفع الأسعار في الفائدة، وعليه فهي تؤثر مباشرة في أسعار الفائدة السائدة في السوق.

إن البنك المركزي يتبع سياسة بيع السندات في السوق المفتوحة عندما يكون الانكماش في الائتمان مرغوباً وخاصة في أوقات الرواج وذلك عندما يصبح استقرار سوق النقود مهدداً بالتوسع الزائد في الائتمان بواسطة المصارف التجارية بالعكس فإنه في فترات الكساد عندما يكون سوق النقود ضعيفاً والتوسع في الائتمان مرغوباً فإن البنك المركزي يتبع سياسة شراء السندات من السوق المفتوحة.¹

¹ - محمد الفاتح محمود بشير المغربي، الرقابة الإدارية، دار الجنان للنشر والتوزيع عمان، الأردن ، 2020 ، ص 76-77.

ثانيا :الأدوات المباشرة (النوعية) للسياسة النقدية

من الأدوات المباشرة أكثر استعمالا نجد مايلي:

1- تأطير القروض (الرقابة على الائتمان):

تهدف هذه السياسة إلى تحديد نمو المصدر الأساسي لخلق النقود بشكل قانوني وهو القروض الموزعة من طرف البنوك والمؤسسات المالية. أثناء حدوث تضخم تقوم الدولة بوضع سياسة تأطير القرض، حيث يقوم البنك المركزي وفقا لهذه السياسة بمنح الائتمان بالأولوية للقطاعات التي تتسبب في إحداث التضخم ويمكن لهذه السياسة أن تتعلق بأجل القروض (قصيرة، متوسطة، طويلة الأجل). كما يقوم البنك المركزي بوضع الحد الأقصى لحجم القروض الممنوحة من طرف البنوك أو تحديد معدل نمو القروض، ويكون هذا عند قيام الدولة بصياغة سياسة تأطير قروض إجبارية خاصة سنة 1948 في فرنسا لأول مرة. وعادة ما تكون سياسة تأطير القرض مرافقة ببرامج استقرار للكتلة النقدية وكذلك التقليل من النفقات العمومية وتشجيع الادخار¹.

2- التنظيم الإنتقائي للقروض: تهدف الإجراءات الانتقالية إلى تسهيل الحصول على أنواع معينة من القروض أو

مراقبة توزيعها أحيانا. وعادة ما تكون هذه القروض في شكل سقف مخصصة لأهداف معينة من القروض نحو الحالات المرغوب تطويرها وتخفيفها من طرف الدولة ضمن إطار السياسة الاقتصادية الكلية. وعليه تتخذ بعض الإجراءات فيما يتعلق بهذه القروض، كتحديد مبلغ القرض المسموح للبنوك التجارية منحه لعدد معين من المقترضين، ماتحدد مبالغ وتواريخ استحقاق القروض الموجهة للاستعمالات الخاصة وأيضا التعريف بأنواع القروض ممنوعة التقديم².

تحد هذه الآلية الأشكال التالية :

- إقرار معدل إعادة خصم مفضل فيها يخص الأوراق التجارية الممنوحة للقطاعات الإنتاجية للمشجعة من طرف الدولة بحيث يكون اقل من معدل إعادة الخصم العادي.

¹ - صالح مفتاح، مرجع سابق ، ص146.

² - معمري ليلي، دور استقلالية البنك المركزي في تفعيل السياسة النقدية من خلال التضخم (حالة الجزائر) مذكرة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية 2014 ص29.

- إمكانية خصم بعض الأوراق التي لا تتوفر فيها الشروط الضرورية لهذه العملية بغرض تشجيع بعض القطاعات الحيوية. تغيير مدة استحقاق القروض ومعدل فوائدها فيما يتعلق بالقروض الممنوحة لبعض القطاعات.¹

3- الإقناع الأدبي: هو أداة يحاول من خلالها المصارف المركزي إقناع المصارف التجارية بإتباعها لسياسة معينة دون حاجة إلى إصدار تعليمات رسمية أو استخدام أدوات الرقابة القانونية، وتتوقف فعالية ونجاعة هذه الطريقة على خبرة ومكانة المصرف المركزي ومدى تقبل المصارف التجارية التعامل معه وثقتها في إجراءاته، ومدى قدرة المصرف المركزي على مقاومة الضغوط التي يتعرض لها وإتباع سياسة مستقلة في إدارته لشؤون التمويل، لذا نجد هذه الوسيلة قد حققت الكثير من أهدافها في الدول المتقدمة دون الدول المتخلفة حديثة العهد بالنظم المصرفية المتطورة.²

المطلب الرابع: الأهداف النهائية للسياسة النقدية

يمكن اعتبار سياسة اقتصادية فعالة إذا استطاعت تحقيق الأربعة الأهداف التي قام بتصميمها الاقتصادي نيكولاس كالدور سنة 1960 وأصبحت تعرف بالمرجع السحري لكالدور الذي هو عبارة عن رسم تخطيطي رباعي الرؤوس يحتوي الأهداف الأربعة الأساسية للسياسة الاقتصادية وهي:³

- تحقيق الاستقرار في المستوى العام للأسعار، ويقاس بالنسبة المئوية للتضخم.

- العمالة الكاملة، ويقاس باستعمال النسبة المئوية للبطالة

- تحقيق معدل نمو عالي، ويقاس بمعدل النمو في الناتج الداخلي الخام PIB

- توازن ميزان المدفوعات، ويقاس بالنسبة المئوية لرصيد ميزان المدفوعات إلى الناتج الداخلي العام.

قبل سنة 1929 أزمة الكساد كان هدف السياسة النقدية تحقيق استقرار الأسعار ومكافحة التضخم.

لكن كينز أتى بسياسة مغايرة وهي السياسة المالية، حيث ظهر هدف آخر وهو تحقيق العمالة الكاملة. ومع منتصف القرن الماضي، ظهر هدف تحقيق معدل عال من النمو، وتلاه الهدف الرابع وهو توازن ميزان المدفوعات.⁴

¹ - حياية عبد الله، الاقتصاد المصري، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2008، ص 209-210.

² - بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 130

³ - محمد راتول وآخرون، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المرجع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، مجلة إقتصادية عربية العدد 66، 2014، ص 91.

⁴ - حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة 2016، ص 48

هذه الأهداف النهائية الأربعة تعرف بأهداف المربع السحري، والتي عرفها الاقتصادي الإنجليزي نيكولا كالدور من خلال الشكل التالي:



المصدر : محمد راتول وآخرون، تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة - 2000
2010مجلة ,
اقتصادية عربية العدد 66 ، 2014 ، ص91

الفرع الأول : إستقرار المستوى العام للأسعار

يتم اللجوء للسياسة النقدية لحل إشكالية عدم استقرار الأسعار باعتبار أن النقود أكثر العوامل تأثيراً في تقلبات الأسعار، ويرى (فريدمان) أن هناك صعوبة في ضبط الأسعار بمعزل عن ضبط معدل زيادة كمية النقود، وقد استشهد بتجارب ألمانيا وإيطاليا وفرنسا بعد الحرب العالمية الثانية".

وهذا لا ينفى وجود عوامل أخرى قد تمارس تأثيراً في تقلبات الأسعار كالاختكارات والنقابات العمالية وتغيرات سعر الصرف وغيرها، إلا أن تغيرات عرض النقد تظل الأساس في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، لذلك تسعى السلطات النقدية للتحكم في كمية عرض النقد بما يتناسب مع متطلبات النمو الاقتصادي، وفي الوقت الذي يرى فيه الكثير من الاقتصاديين أن التضخم مشكلة اقتصادية يجب محاربتها يرى البعض الآخر أن قليلاً من التضخم قد يكون مفيداً للنمو الاقتصادي وخاصة في حالات الركاء.¹

¹ - محمد ضيف الله القطايري ، مرجع سابق ، 22.

الفرع الثاني : تحقيق العمالة الكاملة

يعتبر هذا الهدف في مقدمة الأهداف النهائية التي تعمل السياسة النقدية على تحقيقها، ولكن تحقيق العمالة الكاملة يسمح بمعدل بطالة منخفض قد يتراوح بين 3% إلى 5% بحيث تقوم بزيادة عرض النقود في حالة البطالة والكساد لتزيد من الطلب الفعال فيزداد الاستثمار والتشغيل في الاقتصاد القومي.¹

الفرع الثالث : تحقيق معدل عالي من النمو للاقتصاد الوطني

النظرية الكلاسيكية كانت تنظر إلى أن تحقيق هدف النمو الاقتصادي يتضمن تحقيق هدف العمالة الكاملة، ومن ثم جاء دور السياسة النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي الذي أصبح هدف أساسي لها، وتحقيق العمالة الكاملة بصفة مستمرة يتطلب نمو مستمر في الاقتصاد الوطني، حيث يكون كافياً لتشغيل الإضافات السنوية في الأيدي العاملة الجديدة والعاطلة سابقاً، ولكن فريدمان يقول انه لا يمكن تحقيق معدل عالي من النمو كهدف محدد.

والنمو الاقتصادي يتطلب تزايداً مستمراً في كمية النقود المتداولة مع تزايد الإنتاج والدخل، ما يعني أن تقليص كمية النقود عن طريق بيع السندات قد يؤدي لنتائج سلبية في النمو الاقتصادي، ويفضل في هذه الحالة زيادة كمية النقود ولكن بنسب منخفضة وبما يتناسب مع متطلبات النمو الاقتصادي.²

الفرع الرابع : تحقيق توازن ميزان المدفوعات

تلعب السياسة النقدية دوراً كبيراً في تخفيف العجز في ميزان المدفوعات من خلال رفع سعر إعادة الخصم الذي يدفع البنوك التجارية إلى رفع أسعار الفائدة على القروض التي تمنحها لعملائها، فيتسبب ذلك في انخفاض حجم الائتمان والطلب المحلي على السلع والخدمات، مما يؤدي إلى انخفاض أسعار السلع المحلية، الأمر الذي يشجع المستوردين من خارج البلد على زيادة استيرادهم من السلع والخدمات المحلية، كما أن ارتفاع أسعار الفائدة المحلية يعتبر عامل جذب للأموال الأجنبية للدخول، وهذا من شأنه زيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية ومن ثم تقليل العجز في ميزان المدفوعات " ويرى البعض أن السياسة النقدية قد تحقق التوازن في ميزان المدفوعات في

¹ - السيد متولي عبدالقادر ، إقتصاديات النقود والبنوك ، دار الفكر ، عمان ، الأردن ، 2010 ، ص 195

² - حاجي سمية ، مرجع سابق ، ص 52

حال اتباع سياسة تعويم سعر الصرف، أما في حالة ثبات سعر الصرف فإن السياسة المالية تكون أكثر فعالية في تحقيق ذلك.

والتوازن قد يكون داخلي وقد يكون خارجي، فالداخلي: هو ذلك التوازن الذي يحقق التوظيف الكامل دون تضخم، أما التوازن الخارجي فيتم عن طريق التوازن في ميزان المدفوعات الذي يشمل تحركات النقود كونها أكثر نجاحاً في تحقيق التوازن الخارجي، في حين تكون السياسة المالية أكثر نجاحاً في تحقيق التوازن الداخلي، إلا أن المشكلة التي تواجه الاقتصاديين عند وضعهم للسياسة النقدية تتمثل في التعارض بين الأهداف المختلفة لتلك السياسة، فعندما يصممون سياسة نقدية تهدف إلى تحقيق العمالة الكاملة والنمو الاقتصادي، فإنهم يواجهون مشكلة ارتفاع الأسعار (التضخم) لأن زيادة مستوى التشغيل يؤدي إلى زيادة الدخل ومن ثم زيادة الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع أسعارها .

كما أن هدف تحقيق العمالة الكاملة وتوازن ميزان المدفوعات يظهر نوعاً آخر من التعارض، حيث يتطلب زيادة حجم الصادرات خفض مستوى الأسعار وتحسين الجودة للمقدرة على المنافسة مع الدول الأخرى، إلا أن زيادة الصادرات تؤدي إلى زيادة الدخل ومن ثم زيادة الطلب على السلع المحلية التي ترتفع أسعارها بسبب زيادة الطلب عليها مما يؤدي إلى انخفاض حجم الصادرات ومن ثم اختلال التوازن في ميزان المدفوعات، أما التعارض الآخر فيظهر بين هدف زيادة النمو واستقرار الأسعار، حيث يرى البعض أن النمو في الأجل الطويل يتطلب استقرار مستوى الأسعار في حين يرى البعض الآخر أن التضخم يعتبر أمراً ضرورياً للدفع بعملية التنمية".¹

وللتوفيق بين تلك التعارضات يسعى متخذه القرار إلى اختيار السياسات التي تحقق أفضل الأهداف بأقل تأثيرات سلبية ممكنة على التوازن الاقتصادي الناتج من تطبيق السياسة النقدية المنفذة.¹

المبحث الثاني: الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية

يقصد بالأهداف الوسيطة للسياسة النقدية، المتغيرات النقدية التي من المفروض أن يسمح ضبطها وتنظيمها ببلوغ الأهداف النهائية، هذه الأهداف يمكن أن تعتبر كمؤشرات يكون تغيرها عاكساً لتغيرات الهدف. النهائي المتعلق

¹ - محمد ضيف الله القطايري ، مرجع سابق ص 23-24-25 .

باستقرار النقد. فالأهداف الوسيطة هي المتغيرات النقدية القابلة للمراقبة بواسطة السلطات. والمرتبطة بشكل ثابت ومقدر بالأهداف النهائية مثل مقدار النمو السنوي للكتلة النقدية. ويمكن للمصارف المركزية أن تؤثر في هذه المتغيرات وبإمكان السياسة النقدية أن تؤثر على تقنيات المجمعات النقدية على سعر الصرف وعلى معدلات الفائدة، وتعتبر الأهداف الوسيطة بمثابة إعلان عن إستراتيجية للسياسة النقدية فعندما يعلن البنك المركزي عن أهدافه الوسيطة فإنه يريد :

- إعطاء الأعوان الاقتصاديين إطارا مرجعيا لتركيز وتوجيه توقعاتهم.
- الالتزام بالتحرك في حالة عدم بلوغ هذه الأهداف الوسيطة.
- عندما انتشر الأهداف الوسيطة فهي تمثل استقلالية العمل السياسة النقدية، كما تشترط ان يكون الهدف الوسيط يعكس الهدف النهائي المنشود، وتكون الأهداف واضحة وسهلة الاستيعاب بين المتعاملين.¹
- تعتبر بمثابة إعلان الإستراتيجية السياسية النقدية، ويشترط في الأهداف الوسيطة أن تعكس بشكل جيد الأهداف النهائية المستوحاة وأن تكون قابلة للضبط من طرف البنك المركزي، كما يجب أن تكون واضحة وسهلة الاستيعاب من طرف الجمهور قبل التطرق إلى الأهداف الوسيطة، نقوم بشرح معايير اختيار هذه الأهداف:

أولاً: معايير اختيار الأهداف الوسيطة: إن الهدف من اختيار إستراتيجية الأهداف الوسيطة يتمثل في ثلاث معايير تتحكم في اختيار الهدف الوسيط، أي يجب أن يكون هذا الأخير قابلاً للقياس، ويمكن السيطرة عليه من قبل البنك المركزي، كما يجب أن تكون آثاره على الهدف النهائي قابلة للتنبؤ بها، وسنحاول شرح هذه المعايير كما يلي:²

1- القابلية للقياس: يعتبر القياس الدقيق والسريع لمتغيرات الأهداف الوسيطة ضرورياً، لأن الهدف الوسيط هو إشارة لما إذا كانت السياسة النقدية تسير في الاتجاه الذي يحقق الهدف النهائي أم خارج مسارها، وبالنسبة للقياس فإن البيانات تتاح في فترة قصيرة، قد تكون شهرياً ولكن البيانات عن سعر الفائدة متاحة مباشرة، أما البيانات عن المتغير الهدفي مثل الناتج الوطني فتكون متاحة بعد فترة زمنية طويلة قد تفوق السنة، ويعتبر التركيز على سعر الفائدة أو العرض النقدي والقاعدة النقدية كأهداف وسيطة بدلا من التركيز عن أهداف كالناتج الوطني.

كما أن سعر الفائدة قابل للقياس بالمقارنة بالعرض النقدي والقاعدة النقدية، والبيانات عن سعر الفائدة ليست فقط متاحة بدرجة أسرع بل تقاس بدقة أكثر ونادراً ما يعاد مراجعتها بالمقارنة بالقاعدة النقدية والعرض النقدي والتي

¹ - حاجي سمية ، مرجع سابق ، ص125

² - أحمد أبو الفتوح علي الناقه، نظرية النقود والأسواق المالية (مدخل حديث لنظرية النقود والأسواق المالية)، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية،

مصر 2001، ص 252-254

تخضع لقدرة كبير من المراجعة، ورغم ذلك يبقى لكل واحد منهم مشاكل قياس، ولذلك يصعب تفضيل واحد على الآخر كهدف وسيط.

2- القدرة على السيطرة : يجب على البنك المركزي أن يكون قادرا للسيطرة على المتغير إذا ما أستخدم كهدف وسيط، وإذا لم يستطع السيطرة على الهدف الوسيط فإن معرفة البنك المركزي أن السياسة النقدية خرجت عن المسار المطلوب لن يفيد طالما لن يستطيع السيطرة وإعادة المتغير الوسيط إلى المسار المطلوب، ويقترح بعض الاقتصاديين استخدام الناتج الوطني الاسمي كهدف وسيط ولكن البنك المركزي لديه سيطرة ضئيلة عليه بالمقارنة بالسيطرة على القاعدة النقدية وسعر الفائدة، ويمكن للبنك المركزي أن يؤثر على العرض النقدي ولكن هذا التأثير ليس كاملا، ويمكنه أيضا استخدام عمليات السوق المفتوحة للتأثير على سعر الفائدة، ولقد رأينا أن البنك المركزي لا يمكنه أن يحدد سعر الفائدة الحقيقي لأن البنك المركزي ليس له سيطرة على توقعات التضخم، ولهذا لا يمكن وضع خط فاصل لتحديد ما إذا كان يفضل سعر الفائدة على القاعدة النقدية كهدف وسيط أو العكس.¹

3- القدرة على التنبؤ بالأثر على الهدف النهائي: إن أحد المعايير الهامة هي أن يكون المتغير المستخدم كهدف وسيط له أثر يمكن التنبؤ به على الهدف النهائي، إن تلك النقطة هامة ومحل جدل حاد في الاقتصاد الكلي، ويدور الجدل حول فائدة العرض النقدي وسعر الفائدة كأهداف وسيطة لها صلة بالأهداف النهائية العمالة، مستوى الأسعار، الناتج الكلي والدليل التجريبي يميل إلى تفضيل الصلة الوثيقة أو الأثر الذي يمكن التنبؤ به للعرض النقدي على الأهداف النهائية بالمقارنة بأثر سعر الفائدة مما يعطي تأييدا لاستخدام القاعدة النقدية كهدف وسيط.²

ثانيا : تصنيف الأهداف الوسيطة: ويمكن تصنيف الأهداف الوسيطة إلى ثلاثة أهداف رئيسية هي:

- أهداف المعروض النقدي
- أهداف سعر الفائدة
- أهداف سعر الصرف.

¹ - بلعزوز بن علي ، مرجع سابق ، ص120

² - عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، ط(2)، 2005، ص139

المطلب الأول: المعروض النقدي

يختلف عرض النقد من مجتمع الآخر نظرا لتباين مستويات تطور الاقتصادي و مع أداء النقد المختلف وظائفه والقبول العام للنقود كوسيط للتبادل ، نظرا لأن مفهوم العرض النقدي أصبح من المفاهيم الأساسية لتحليل النقدي ، فإننا سوف نحاول من خلال هذا المبحث الاهتمام بالجانب الأكبر الموضوع عرض النقود من خلال التطرق لمفهومه و مكوناته و مقابلات عرض النقود .

أولاً: تعريف المعروض النقدي

لقد أعطيت عدة تعاريف للمعروض النقدي ومنها ما يلي:

تعريف 1: نقصد بعرض النقود تلك الكمية من النقود المتوافرة في فترة زمنية معينة ، والتي تتحدد عادة من قبل السلطات النقدية ، أو هي الكمية النقدية المتمثلة في وسائل الدفع بجميع أنواعها مفاهيم أساسية¹.

تعريف 2 : يقصد بالمعروض النقدي بأنه الالتزامات التي تقع على عائق الاقتصاد الوطني والتي تمثلها المؤسسات المصدرة للنقد، وهي تعتبر حقا لحائزيها من عائلات ومشروعات وهي التي تمكنها في نهاية المطاف من الحصول على السلع والخدمات.

تعريف 3 : يعرف بأنه جميع وسائل التداول والقروض الموجودة في وقت ما عند الأشخاص والمنشآت والبنوك والأدوات.²

ثانياً: مكونات المعروض النقدي

يتمثل العرض النقدي في كافة أشكال النقود التي يجوزها الأفراد والمؤسسات والتي تختلف أشكالها بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي والنظم المصرفية في البلد هذا التطور هو ما أفرز عدة مفاهيم للعرض النقدي، أو كما يسميه بعض الاقتصاديين بمقاييس العرض النقدي وهي :

¹ - بلعوز بن علي ، مرجع سابق ، ص 49.

² - حميد حايدي، يونس قراوط ، محمد صلاح، تحليل مكونات العرض النقدي في الإقتصاد الجزائري المسح النقدي خلال الفترة 2001-2019، مجلة الإقتصاد والمالية (JEF) ، جامعة الشلف ، المجلد رقم 08، العدد 01، سنة 2022 ، ص 168

1- العرض النقدي بالمعنى الضيق (M_1): حدد الأسلوب التقليدي الذي ساد قبل الثمانينات من القرن الماضي العرض النقدي على أساس الوظيفة الفريدة للنقود كونها أداة للمبادلة مقابل السلع والخدمات، ويطلق على هذا النوع اسم الكتلة النقدية ويعرف بالمعروض النقدية (M_1)، ويتمثل بمجموع وسائل الدفع المتداولة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة إذ يدخل في هذا التعريف ما يلي: ¹

أ. **النقود المتداولة:** تتمثل في العملة الورقية والمعدنية والتي تستخدم في المعاملات المختلفة.

ب. **الودائع:** تتمثل في الودائع المحتفظ بها على شكل حسابات جارية أو ودائع تحت الطلب في البنوك التجارية، وتعتبر كلا الأدوات وسائل دفع فورية ذات سيولة عالية

بحيث ينظر للعرض النقدي بالمعنى الضيق عند (Mayer) بأنه يضم العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي ولدى الجمهور والودائع الجارية للقطاع الخاص القابلة للسحب عليها بالشيكات وشيكات المسافرين التي تعتبر نقودا، بينما الودائع الزمنية وودائع التوفير ليست كذلك. ويرى (GUPTA) أن ما يحتفظ به البنك المركزي والبنوك التجارية والخزينة العامة من عملة داخل خزائنها وما تودعه البنوك التجارية من ودائع لدى البنك المركزي لا يدخل ضمن مفهوم عرض النقدي لأنه يعتبر جزءا من الاحتياطات النقدية التي تعتمد عليها البنوك التجارية لمواجهة السحوبات والطلب على القروض كما يعتقد (S.Sethi) أن عرض النقدي بالمعنى الضيق هو المناسب لتحديد عرض النقد، لأنه يشمل العملة في التداول والودائع تحت الطلب التي تستخدم في الإتفاق الفوري وعليه يمكن كتابة معادلة المعروض النقدي بالمعنى الضيق وفق الصيغة التالية

$$M_1 = C + DD$$

حيث

C : العملة في التداول

DD : الودائع الجارية

باختصار فإن المعروض النقدي بالمعنى الضيق (M_1) يحتوي على مجموع وسائل الدفع، تمكن الوحدات الاقتصادية من الاختيار المباشر والآني بين مختلف السلع والخدمات، إضافة إلى تسوية ديونها الناشئة عن التبادل، وحسب المدرسة الكينزية فإن الأصول النقدية والأصول غير النقدية هي بدائل وثيقة فيما بينها، وبالتالي فتغير الرصيد النقدي

¹ - زلاقي حنان، أثر الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية على المتغيرات النقدية في الجزائر(العرض النقدي نموذجاً)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 06، العدد 02، جامعة المسيلة، 2021، ص 495-497

ليس له أثرا مباشرا على طلب السلع والخدمات بل يؤثر مباشرة على الطلب المتعلق بالأصول المالية غير النقدية البديلة، أما "النقديين" فيرون أن (M_1) هي بدائل وثيقة للسلع والخدمات، ذلك أن تغيير الرصيد النقدي له أثر مباشر على النشاط الاقتصادي الحقيقي ويرجع الأثر الجزئي إلى شراء أصول مالية غير نقدية.

2- العرض النقدي بالمفهوم الواسع (M_2): يعرف هذا المجمع بالسيولة المحلية الخاصة ، أو مجموع وسائل

الاحتفاظ المؤقت للقوة الشرائية . ويشتمل على المجمع M_1 مضاف إليه الودائع لأجل بمختلف أنواعها الودائع ذات أجل استحقاق محدد، الودائع بإشعار، الودائع المخصصة، سندات الصندوق ، الودائع الدفترية (...)، أي العناصر التي يمكن تحويلها إلى نقود أو إلى حسابات جارية بدون أو بأقل حد ممكن من الخسارة، وأن هذه الودائع التي تسجل في الطرف المدين من ميزانيات البنوك في تلك الأموال التي يودعها الزبون في البنك مع امتناعه عن طلبها قبل انقضاء أجل معين وبالتالي فإن المجمع M_2 يكون أحسن مجمع نقدي لكونه يؤثر على الحركة الاقتصادية والتضخم ، كذلك يضبط العلاقة الانحلالية المباشرة بين النقد من جهة، وبين السلع والخدمات من جهة أخرى ، لأن هذا المجمع يوجد لدى الجهاز المصرفي الذي تراقبه السلطة النقدية بشكل وثيق.¹

إذن من الناحية الاقتصادية، يرى البعض أن (M_2) هو أكثر دقة بضبط العلاقة الإحلالية بين النقد والسلع والخدمات وبنفس الوقت يمكن استخدامه كوسيلة للرقابة على السيولة من قبل السلطة النقدية، وعليه فإن أي باحث يرغب في الحصول على توقعات حول الإتفاق الكلي عليه أن يرى ما يحدث لعرض النقد بالمعنى الواسع وبالمعنى الأوسع. والسيولة المحلية، ويمكن حساب المعروض النقدي بالمفهوم الواسع وفق المعادلة التالية

$$M_2 = M_1 (C+DD) + Td + Sd$$

حيث

M_1 : عرض النقد بالمعنى الضيق

DD : العملة في التداول

DD : الودائع الجارية

Td : الودائع لأجل

Sd : ودائع التوفير²

¹ - محمد الشريف إمان، محاضرات في النظريات الاقتصادية الكلية، الجزء الثالث ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2003، ص56.

² - زلاقي حنان، مرجع سابق، ص 497 .

3- العرض النقدي بالمفهوم الأوسع (M₃): يعود الاهتمام بعرض النقدي بالمعنى الأوسع إلى المساهمات العملية التي نشرها عدد من الاقتصاديين في إنجلترا وأمريكا، وتعتبر تقرير راد كليف (Rad Cliff) المنشور في عام 1959 من أوائل الأبحاث التي اهتمت بهذا التعريف أهليه مناقشات كيرلي وشو الصادر في عام 1960، وقد أكدوا على أشباه النقود أو بدائل النقود مثل السندات والأوراق الحكومية كمصادر بديلة للسيولة، حيث أشاروا إلى أن المؤسسات المالية قد وفرت بدائل جديدة من النقود تتمتع بسيولة عالية ويمكن تحويلها إلى وسائل دفع بسهولة وفي وقت قصير وبأقل خسارة، وهكذا لم تعد البنوك التجارية قادرة على خلق السيولة لوحدها بل أصبح إلى جانبها العديد من المؤسسات المالية الأخرى غير المصرفية التي تعرض للجمهور أنواع من الأصول الجديدة التي تصلح كملجأ مؤقت للقيم .

ويعرف هذا المعروض باسم السيولة المحلية، أو مجموع وسائل تخزين القيم فهو يضم إلى جانب **M₂** كل من الودائع لأجل لدى المؤسسات المالية غير المصرفية، وهي ودائع الموجودة لدى صناديق التوفير والاحتياط وكذلك سندات الخزينة العمومية والمكتتبة من طرف الخواص والمؤسسات غير المالية، وطالما أن هذه المؤسسات لا تنتمي إلى القطاع المصرفي والنقدي وأنها عبر مراقبة بشكل كبير من طرف السلطة النقدية، فإنه من الصعب إدراج هذه الودائع في حساب الكتبة النقدية ولكن لا يجب أن تخفي دور هذه الودائع في عرض النقود ويمكن كتابة معادلة المعروض التقني بالمعنى الأوسع وفق الصيغة التالية

$$M_3 = M_2 + S$$

حيث أن:

M₂ : مرض النقدي بالمعنى الواسع

S : الودائع الادخارية (الأخرى)¹

4- السيولة العامة السيولة الاقتصادية M₄: يشمل هذا المجمع ، عرض النقد بمعناه الأوسع (**M₃**) مضافا إليه بقية الأصول المالية المملوكة من قبل الوحدات الاقتصادية غير بنك، كأوراق مالية عامة وسندات الممثلة للقروض ، سواء أصدرتها الحكومة أو المشروعات الخاصة والسندات التي تصدرها شركات الاستثمار المتخصصة و الودائع

¹ - حميد حايدي، يونس قراوط ، محمد صلاح ، مرجع سابق ، ص 170

الحكومية و الأوراق التجارية الأوراق التجارية أو المشروعات الخاصة والسندات التي تصدرها شركات الاستثمار المتخصصة و الودائع الحكومية و الأوراق التجارية الأوراق التجارية.¹

$$M_3 = M_4 + \text{الأصول المالية}$$

ثالثا: العلاقة بين المعروض النقدي والتضخم

1- المدرسة الكلاسيك:

يرى أصحاب المدرسة الكلاسيكية أن هناك علاقة طردية بين كمية النقود والأسعار وذلك مع افتراض ثبات حجم المعاملات وسرعة دوران النقود، أي أن نظرية كمية النقود هي دالة كمية تكون النقود فيها متغير مستقل والمستوى العام للأسعار متغير تابع.

وقام فيشر بالتعبير عن العلاقة السببية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار بهذه المعادلة:

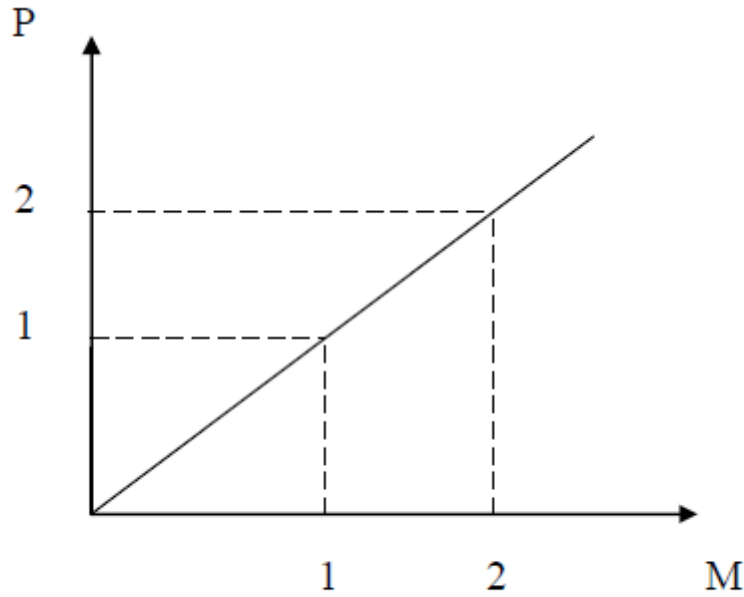
$$MV=PT$$

حيث : M : كمية النقود V : سرعة دوران النقود P : متوسط الأسعار T : كمية السلع والخدمات ثم بعد ذلك قام الكلاسيك الجدد بتفلسف تفسير جديد لهذه العلاقة وذلك من خلال اقتصاديو جامعة كامبردج حيث رأوا هؤلاء أن حركة الأسعار أو معدل التضخم تتناسب طردياً مع كمية النقود وتتناسب عكسياً مع حجم الناتج ومعدل الطلب على النقود، وتقوم هذه الفرضية على ثبات حجم الناتج مما يعني أن الاقتصاد عند مستوى التوظيف الكامل في الأجل القصير.²

¹ - سنوسي خديجة ، دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي - حالة الجزائر 2013-2000 مذكرة ماستر في علوم تسيير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة أم البواقي، 2015، ص 47.

² - نشوي محمد عبد ربه، العلاقة السببية بين التضخم وعرض النقود والإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية على مصر خلال الفترة 1980-2012 ، الإقتصاد والمالية العامة ، كلية التجارة جامعة طنطا ، ص 114.

الشكل رقم 02: علاقة المستوى العام للأسعار بكمية النقود عند الكلاسيك.



المصدر: عبد القادر خليل، مرجع سابق، ص 228.

2- المدرسة الكينزية:

أما رأي المدرسة الكينزية، فإن التضخم فسر على أساس أنه تضخم الطلب، وبالأخص الطلب الاستثماري الخاص، فقد كان على كينز أن يبين تأثير النقود على مستوى الإنفاق الاستثماري الخاص لكي يصل إلى تأثيرها على مستوى الأسعار، فالزيادة في الطلب الكلي عند مستوى الثابت للناتج القومي يخلق فائض طلب يعكس نفسه انعكاساً كاملاً في رفع الأسعار ويستمر في الارتفاع طالما استمر وجود قوى تضخمية متمثلة في فائض الطلب، وبعبارة

أخرى إن أي زيادة تحصل في مكونات الطلب الكلي كزيادة الإنفاق الاستثماري العام أو الخاص، أو زيادة الإنفاق الحكومي، أو صافي التجارة الخارجية فإنها ستؤدي إلى ارتفاع مستوى العام للأسعار وبالتالي حدوث التضخم " وجاء رأي النقديين وأولهم فريدمان داعماً للرأي الكلاسيكي إذ أنهم يعتقدون أن فائض كمية النقود عن حجمها الأمثل، يمثل إفراطاً نقدياً يكون وراء ارتفاع الأسعار واستمرار هذا الفائض وتساعدته يكون وراء تصاعد الارتفاع في الأسعار

وبالتالي حدوث التضخم¹.

¹ - زلاقي حنان، مرجع سابق، ص 498-499.

المطلب الثاني: سعر الفائدة

أولاً : تعريف سعر الفائدة

تعرف الفائدة في المحيط المصرفي والمالي كما يلي:

التعريف الأول:

يعرف سعر الفائدة على أنه أجرة المال للمقترض، أو ثمن استخدام الأموال أو العائد على رأس المال المستثمر، ويقال أيضاً أن سعر الفائدة هو عائد الزمن عند اقتراض الأموال مقابل تفضيل السيولة.¹

التعريف الثاني:

يقصد بالفائدة في المعنى الجاري المبلغ الذي يدفعه المقترض إلى المقرض لقاء قيام هذا الأخير بإقراضه مبلغاً من النقود لفترة زمنية محددة، وهذا المبلغ ينسب إلى أصل مبلغ القرض بنسبة مئوية معينة، فالفائدة بعبارة أخرى هي ثمن أو مقابل استخدام النقود.

وأياً كان الاختلاف في تعريف سعر الفائدة إلا أنه يبقى عبارة عن مقدار العائد أو النسبة التي يحصل عليها صاحب رأس المال مقابل إيداع مبلغ معين في البنوك، كما أنه يمثل مقدار العائد أو النسبة التي يدفعها البنك مقابل اقتراضه مبلغاً معيناً من النقود.

ثانياً : أهمية سعر الفائدة

يرتبط التعامل بالأسواق المالية بسعر الفائدة بدرجة وثيقة جداً، بشكل مباشر نظراً لارتباطه بمعظم متغيراته، إن لم نقل بجميع أدوات التعامل في الأسواق المالية وبالتالي فأهمية سعر الفائدة تكمن في :

¹ - العربي لادمي محمد ، دراسة قياسية لأثر سعر الفائدة على الإستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر للفترة 1980-2013، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة ورقلة ، 2015-2016، ص: 03

- الفائدة هي ثمن رأس المال ، أو المقابل لاستخدامه ، وإنما تمثل ثمن مبادلة قيمة آنية بقيمة آجلة ، أي ثمن مبادلة قيمة حالية بقيمة لاحقة ، أو مستقبلية ، وهي ثمن أو مقابل الاقتراض ، وبهذا فإنها تمثل تكلفة الاقتراض من جانب ، وعائد من الجانب الآخر .

- الاهتمام بسعر الفائدة ، أي النسبة المئوية للفائدة يشكل محور الاهتمام الأساسي الخاص بمقدار أي مبلغ الفائدة ذاتها ، لأن ارتفاع سعر الفائدة يرفع معه مقدار أي مبلغ الفائدة ، وانخفاض سعر الفائدة يخفض معه مقدار أي مبلغ الفائدة ، إن المستثمر في الغالب عند توجهه للاستثمار يقارن بين سعر الفائدة الذي يمكنه الحصول عليها من أمواله بشكل وديعة مصرفية وبين عائد استخدام هذه الأموال بالاستثمار في شراء الأوراق المالية و الأدوات المالية التي يتم التعامل بها في هذه الأسواق، فإذا كان العائد المتوقع تحقيقه أعلى من سعر الفائدة يتم اتخاذ القرار بالاستثمار فيها، أما إذا كان أقل من سعر الفائدة يتم اتخاذ القرار بعدم الاستثمار، والتوجه نحو إبداء هذه الأموال والحصول على الفائدة مقابل إبداء أمواله لدى المصارف، وهكذا فإن سعر الفائدة في علاقته بمعدل العائد المتوقع تحقيقه نتيجة الاستثمار في الأسواق المالية، وبالتالي فإنه العامل الأكثر أهمية في تحديد هذا الاستثمار.¹

ثالثاً: أنواع سعر الفائدة

نظراً لعدم التوافق على تحديد مفهوم موحد لسعر الفائدة ظهرت أنواع متعددة بتعدد المفاهيم التي ظهرت، إذ إن الواقع العملي يشير إلى وجود أكثر من سعر فائدة في الأسواق المالية وفي أي وقت من الأوقات، وأن هذا الاختلاف فيما بين أسعار الفائدة هو نتاج لعوامل عدة، أهمها أجل الاستحقاق درجة المخاطرة، الضرائب ودرجة السيولة، و يمكن بيان أنواع أسعار الفائدة كما يأتي :

1 - أسعار الفائدة الحقيقية والاسمية : يقيس سعر الفائدة الاسمي الحصيلة النقدية السنوية للمبالغ المستثمرة، أو هو السعر الذي يدفع لمى النقود المستثمرة بمقياس نقدي، وهو نسبة من المبلغ المقترض الذي يوجب دفعه في المستقبل فضلاً عن المبلغ الأصلي المقترض ويشار إليه عادة في صورة معدل سنوي، أما سعر الفائدة الحقيقي فيقيس كمية السلع التي يمكننا الحصول عليها غدا من سلع وخدمات تخليقنا عن شرائها ،

¹ - فليح حسن خلف ، الأسواق المالية والنقدية ، أريد : عالم الكتاب الحديث ، عمان الأردن ، 2003 ، ص168-169

أو كما عرفه (ويكسل) بأنه العائد المتوقع من رأس المال الحقيقي الجديد، أو أنه العائد الحقيقي لرأس المال الإنتاجي، فهو يمثل الربح الذي يأمل رجال الأعمال الحصول عليه من استثماراتهم النقدية، فهو الكفاية الحدية لرأس المال.¹

2- سعر الفائدة الجاري وسعر الفائدة الثابت: يمثل معدل الفائدة الجاري المعدل الملاحظ من المضاربين المستثمرين خلال لحظة زمنية معينة في السوق المالية، هو ذلك السعر السائد فعلياً في السوق، أما سعر الفائدة الثابت (العادي) فإنه يمثل ذلك السعر الذي يراه المضاربون المستثمرون اعتيادياً ومعقولاً في ضوء خبرتهم العملية المكتسبة من تجاربهم المادية بمعرفتهم الظروف الاقتصادية والسياسية وحساب الاحتمالات، وهو سعر يتقلب ببطء حسب الأوضاع الاقتصادية.

3- سعر الفائدة الدائنة والمدبنة: يتجلى دور المصارف العامة في اقتصاديات الدول بتأمين الأموال من الجهات الاقتصادية التي تتوفر لديها فائض أموال إلى الجهات التي تعاني من نقص في الموارد المالية من أجل القيام بالاستثمارات الجديدة، وتتضح آلية عمل هذه المصارف بقبول تلك الأموال على شكل ودائع من جهات الفائض وتحويلها إلى الجهات التي تعاني من نقص في الموارد المالية على شكل قروض، على الرغم من تعدد وتنوع أشكال الودائع، إلا أن المصارف تتعهد عند قبول الودائع بالحفاظ عليها وتقديمها للمودعين عند الطلب، بالإضافة إلى تعهدها بتسديد مقدار من المال بحسب نوع الوديعة، ويطلق على هذه المقدار من المال بسعر الفائدة السنوي على المبلغ المالي ويسمى بسعر الفائدة الدائنة، وكذلك الأمر بالنسبة لمنح القروض حيث يشترط المصرف على المقترض نسبة من الائتمان يدفعها المقترض ويطلق عليها بسعر الفائدة المدبنة.²

رابعا: العوامل المؤثرة في سعر الفائدة :

يمكن توزيع العوامل المؤثرة في سعر الفائدة إلى نوعين من العوامل: الأولى منها غير المباشرة وهي العوامل والتي ترسم ملاحظتها عدد من النظريات والثانية مباشرة التي تنطلق من الظروف الاقتصادية المحددة بعمليات الادخار

¹ - نعيم صباح الجراح، دور متغيرات الاقتصاد الكمي في تحديد سعر الفائدة لدول الاتحاد الأوربي، مجلة العلوم الاقتصادية، جامعة البصرة، المجلد 11 ، العدد 42 ، 2016 ، ص 08.

² - بلال محمد أسعد، مهند خميس عبد، خالد روكان عواد، العلاقة بين سعر الفائدة قصير الأجل وسعر الصرف في العراق للمدة 2017 - 2004 الشريط الحانبي، مجلة كلية المعارف الجامعة، المجلد 29 ، العدد 1 ، 2019 ، ص 738.

والاستثمار¹.

1- العوامل المباشرة: وتتلخص هذه العوامل بما يلي :

أ - **السياسة النقدية:** تؤثر السياسة النقدية المتبعة في أي بلد على عرض النقد العملة في التداول وكذلك على الودائع تحت الطلب من خلال ممارسة السلطة النقدية لدورها في تحديد حجم النقود في الاقتصاد، إذ إن زيادة المعروض النقدي تؤدي الى انخفاض أسعار الفائدة واحتمال ارتفاع معدلات التضخم والعكس بالعكس.

ب - **السياسة المالية:** أن زيادة حجم الدين العام للبلد بسبب سياستها الاتفاقية يضطرها إلى الاقتراض من المصارف الأمر الذي يؤدي الى ارتفاع أسعار الفائدة في حالة ثبات العوامل الأخرى.

ج - **مستوى النشاط الاقتصادي:** يتأثر هيكل أسعار الفائدة بمستوى النشاط الاقتصادي إذ إن ارتفاع وتيرة النمو في الاقتصاد يعني زيادة الطلب على الأموال ومن ثم ارتفاع أسعار الفائدة لاسيما عندما يرافق ذلك ارتفاع معدلات التضخم وتوسع عرض النقد الناتج عن إتباع سياسة نقدية توسعية وبالعكس .

2- العوامل غير المباشرة: وتمثل العوامل غير المباشرة بما يأتي :

أ - **عامل التوقعات :** تتأثر أسعار الفائدة بتوقعات المستثمرين التي تتأثر بمعدلات التضخم المتوقعة .

ب - **تفضيل السيولة:** اذا كانت الأوراق المالية الطويلة الاجل تحقق عائدا أكبر من الأوراق المالية القصيرة الأجل فان ذلك يؤثر في أسعار الفائدة .

ج - **تجزئة السوق :** أن كل من المقرضين والمقترضين له اجل استحقاق مفضل لديه أي ان شكل منحى الناتج يعتمد على ظروف العرض والطلب في الأسواق الطويلة والقصيرة الأجل.

خامسا: العلاقة بين سعر الفائدة والتضخم

يرى الاقتصادي فيشر أن سعر الفائدة الحقيقي يتحدد بالقوى الحقيقية للادخار والاستثمار، أي أن سعر الفائدة الحقيقي هو سعر التبادل بين السلع الحاضرة والمستقبلية، إلا أن هذا السعر ليس بالضرورة هو السعر الذي يدفعه

¹ رياض رؤوف عمر، انيس عواد حمود، تحليل وقياس اثر سعر الفائدة والمتغيرات الاخرى على كفاءة الاداء المصرفي(مصرف الرشيد/حالة تطبيقية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، المجلد، العدد 16 ، 2008 ، ص 98 - 97

المقترض، إذ انه يقترض بسعر السوق أو السعر الاسمي للفائدة ، وهو سعر التبادل بين النقود الحاضرة والمستقبلية، وفي غياب التضخم حينما تكون كل المبادلات بالنقود فان سعر الفائدة الحقيقي والاسمي يكونان متطابقان إلا أن سعر الفائدة الاسمي يتأثر بمعدل التضخم المتوقع، وعليه اختلفت آراء الاقتصاديين على نوعية العلاقة التي تربط بين سعر الفائدة الاسمي وسعر الفائدة الحقيقي، إلا أن فيشر خرج بمعادلة لتفسير هذه العلاقة وهي:

$$r = i - \pi$$

اذ يمثل r سعر الفائدة الحقيقي ، i يمثل سعر الفائدة الاسمي ، π يمثل معدل التضخم.

وعليه فالتضخم المتوقع عند سعر فائدة اسمي معين سيخلق اختلافا بين إنتاجية الاستثمار والعائد من الادخار وهذا الاختلاف يساوي معدل التضخم وللحفاظ على التساوي بين الادخار والاستثمار عند حدوث التضخم لابد من أن يرتفع سعر الفائدة الاسمي بمعدل التضخم.

إن فرض حدود قصوى أو أسقف محددة لأسعار الفائدة يعرقل من نمو المدخرات ويقلل من كفاءة الاستثمار ويزيد التضخم المرتفع من الآثار الضارة لتلك الأسقف، إذ ينتج عند تحول أسعار الفائدة الاسمية إلى أسعار من حيث القيمة الحقيقية سالبة، ولذا يرى الكثير من الاقتصاديين أن سعر الفائدة الحقيقي هو المحدد الحاسم لسلوك الادخار الاستثماري، وإن الدولة تحرص على رفع سعر الفائدة الاسمي بكل نقطة أو وحدة مئوية يزيد بها التضخم ليتحقق الثبات والاستقرار في مستوى سعر الفائدة الحقيقي وتتفادى إذن الآثار السلبية بالتوسع النقدي¹.

المطلب الثالث: سعر الصرف

أولا : تعريف سعر الصرف :

تعريف الأول: هو سعر الصرف انه عدد الوحدات التي يجب دفعها من عملة معينة للحصول على وحدة واحدة من عملة أجنبية.²

التعريف الثاني: كما يعرف على انه عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة من العملة الأجنبية

إذن هو يربط بين الاقتصاد المحلي وباقي الاقتصاديات و أيضا كونه هو وسيلة هامة للتأثير على التخصيص بين القطاعات الاقتصادية و ربحية الصناعات التصديرية وتكلفة الموارد المستوردة.¹

¹ -نمارق قاسم حسين، قياس العلاقة بين سعر الصرف وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة لتجربتي مصر واليابان مع إشارة خاصة للترات لمدة 2015 - 1990 ، أطروحة الدكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، ص ص 13-18 و41 .

² -بوعلام مولاي، سياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية في الفترة (1990-2003)، مذكرة الماحستير علوم إقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005، ص3.

ثانياً: أنواع سعر الصرف

1. سعر الصرف الاسمي : هو مقياس القيمة عملة دولة ما، والتي يمكن مبادلتها بقيمة عملة دولة أخرى، ويتم تحديد سعر الصرف الاسمي العملة ما تبعاً للطلب والعرض عليها في سوق الصرف في لحظة زمنية معينة، ولهذا يمكن لسعر الصرف أن يتغير تبعاً لتغير الطلب والعرض وينقسم سعر الصرف الاسمي إلى سعر صرف رسمي وهو المعمول به في التعاملات الجارية الرسمية، وسعر صرف موازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية. كما أن سعر الصرف الاسمي يتغير يومياً إما إيجاباً أو سلباً بالنسبة لقوة العملة مقابل العملات الأخرى في سوق الصرف، ويستجيب هذا السعر مجموعة من المحددات كتغير الأسعار المحلية والدولية وتطور أسعار الفائدة بالإضافة إلى العوامل النفسية للمتعاملين، كما تتحدد اتجاهات تقلبات هذا السعر الاسمي من خلال مؤشر سعر الصرف الذي يعكس متوسط التقلبات في قيم العملات الأخرى بالنسبة لعملة معينة وذلك مع إعطاء كل عملة من العملات وزناً مرجحاً بالتوازي مع دور الدولة في العلاقات النقدية والتجارية الدولية.²

2. سعر الصرف الحقيقي : يعبر سعر الصرف الحقيقي عن الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية وكلما كان سعر الصرف الحقيقي قريباً من سعر الصرف الاسمي، كلما كان معدل التضخم منخفضاً، كما أنه يفيد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم ويتم حساب سعر الصرف الحقيقي وفق المعادلة التالية:³

$$er = ep / p^*$$

ep: سعر المنتج المحلي بالعملة الوطنية .

p*: سعر المنتج الأجنبي بالعملة الأجنبية .

er: سعر الصرف الاسمي.

3. أسعار الصرف المتقاطعة :

¹ - بمراد ياني، سعر الصرف ودوره في جلب الإستثمار الأجنبي دراسة قياسية، مذكرة المحاضر علوم إقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2012، ص06

¹ - عبدالرحمان علي الجيلاني، أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم، مجلة التنظيم والعمل، جامعة معسكر ، المجلد 4 ، العدد3، سبتمبر2015، ص7-9

² - بالقاسم العباس ، سياسات أسعار الصرف، مجلة جسر التنمية، لمعهد الوطني للتخطيط ، الكويت ، لعدد 23 ، نوفمبر 2003 ، ص02

هي الأسعار التي تتم في الأسواق النقدية (الفوركس) من خلال تبادل العملات الأجنبية لبعضها وقد تطورت مختلف التعاملات النقدية خلال الثلاث عقود الأخيرة وذلك نتيجة المخاطر والحسائر المترتبة عن التعويم والتقلبات الكبيرة في أسعار صرف العملات وقد اتخذت هذه التعاملات صيغا أهمها صيغة التحويل الآبي وصيغة التحويل الأجل فشكلت فيما بعد أسواقا أطلق عليها الأسواق الآنية والأسواق الآجلة والمستقبلية.

كما أن التعاملات والتحويلات ترتبط بسعرين، سعر للبيع وسعر الشراء لكل عملة مع ما يقابلها من عملات أخرى وترتبط أسعار صرف العملات مع بعضها وفق مفهوم المثلث التوازني لشراء وبيع عملة مقابل أخرى والتي تنتهي بعائد للعملة الأصلية من أجل تحقيق أعلى الأرباح ووجود هذا المثلث غالبا ما يجعل بعض أسعار العملات تحقق فوائض مقابل الأخرى.

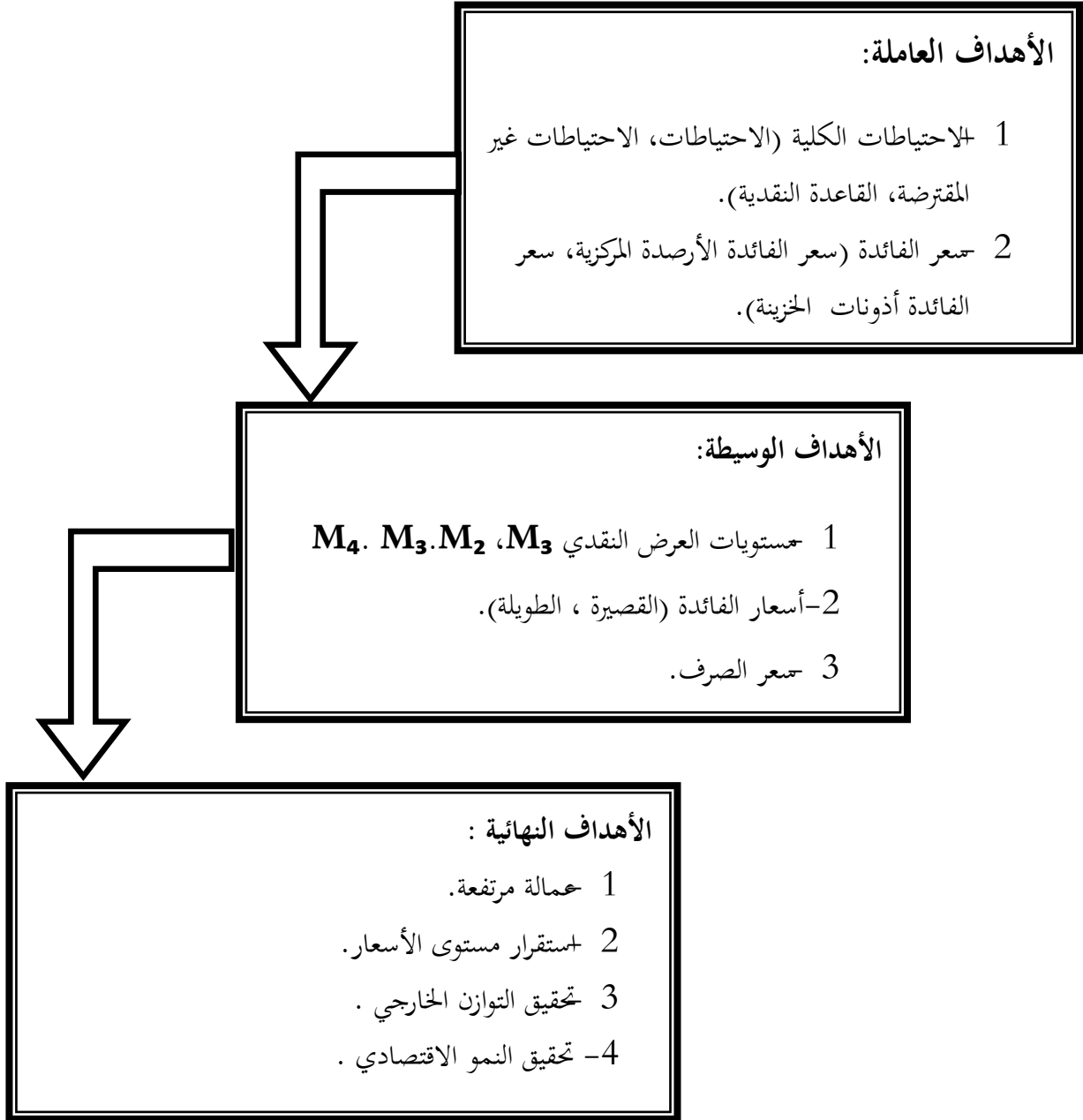
ثالثا : العلاقة بين التضخم و سعر الصرف

تستند هذه العلاقة على نظرية تعادل القدرة الشرائية التي صاغها في البداية ريكاردو ثم قام بتطويرها غوستان كامل وتركز على مبدأ بسيط مفاده أن قيمة العملة تتحدد على أساس قدرتها الشرائية، ومن ثم فإن سعر الصرف التوازني يجب أن يعبر عن تساوي القدرة الشرائية الحقيقية للعملة المعينتين، فالدولة التي تتميز بمعدل تضخم مرتفع تجد صعوبات كبيرة في تصدير منتجاتها وهو ما يؤثر على الميزان التجاري.

وقد أثبت هذا النموذج قدرة كبيرة على التنبؤ بأسعار الصرف على المدى الطويل، إلا أنه يؤخذ عليه الفرضيات الغير واقعية التي بنيت عليها هذه العلاقة كتوفر منافسة حرة وكاملة في الاقتصاد وعدم وجود تكاليف النقل والرسوم الجمركية.¹

الشكل رقم (03): مخطط الإستراتيجية المتبعة في تحقيق الأهداف النهائية.

¹ - عبدالرحمان علي الجيلاني ، مرجع سابق ، ص 8-9



المصدر : بلعزوز علي مرجع سابق ص 118

المبحث الثالث: السياسة النقدية في الفكر الاقتصادي

نظرا لأهمية السياسة النقدية والدور الفعال الذي تلعبه في عملية التنمية الاقتصادية، وهذا ما جعلها تتطور وتمر بعدة مراحل حتى أصبحت على وضعها الحالي، وهنا نتعرف على مختلف المدارس الاقتصادية التي اهتمت بالسياسة النقدية.

المطلب الأول: السياسة النقدية والتحليل الكلاسيكي:

ازدهر الاقتصاد الأوربي والأمريكي خلال القرنين الثامن والتاسع عشر بفضل أفكار الكلاسيك وأرائهم الاقتصادية الحرة، التي أعطت القطاع الخاص دورا متميزا في الاقتصاد وأعطت الدولة دور الإشراف والتوجيه والقيام بالخدمات العامة، وعليه فإن النقود تعد عنصرا محايدا لا يجوز للدولة أو البنك المركزي استخدامه كأداة تدخل لأن ذلك سيؤثر على المستوى العام للأسعار ومن ثم يأخذ الاقتصاد إما باتجاه التضخم أو الركود.¹

تقوم السياسة النقدية على ما يلي:

- 1 - **قانون ساي**: الذي ينص على أن العرض يخلق الطلب الخاص به، أي أن الاقتصاد الوطني في حالة التشغيل الكامل، فالإنفاق الكلي (الطلب) سوف يكون دائما كافيا في ظل الاستخدام الكامل (العرض)، وذلك يسبب تفاعل قوى السوق حسب نظرية آدم سميث في اليد الخفية.
- 2 - **تقلبات أسعار الفائدة**: يتقلب سعر الفائدة لجعل المنظمين يستثمرون ادخار العائلات فتتحقق المساواة بين الادخار والاستثمار للمحافظة على الإنتاج عند مستوى التشغيل الكامل، بحيث أن سعر الفائدة يتناسب طرديا مع الادخار وعكسيا مع الاستثمار.²
- 3 - **ثبات سرعة تداول النقود (V)**: فسرعة دوران النقود تعتمد على عوامل لا تتغير كثيرا مثل أنماط الإنفاق وأساليب الدفع وثروة الفرد وأسعار الفائدة والتضخم المتوقع والمستوى العام للأسعار ودورة الأعمال والاتجاه السياسي والاقتصادي للبلد، وهي متغيرات مستقرة في المدى القصير أي من منظور السياسة النقدية إن البنك المركزي لن يستطيع من خلال قيامه بزيادة عرض النقود التأثير في معدل النمو في الاقتصاد.

¹ - خباية عبد الله، مرجع سابق، ص 195.

² - محمد صالح القريشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009، ص 93-94.

وبالتالي فإن النقود محايدة لا أثر لها في الظواهر الاقتصادية الحقيقية، إذ أن التحليل الكلاسيكي قائم على أساس الفصل ما بين العوامل الحقيقية والعوامل النقدية، ففي القطاع الحقيقي تتحد العوامل الحقيقية كالدخل والاستخدام والإنتاج بمعزل عن العوامل النقدية، أما القطاع النقدي فيتحدد فيه كمية النقود، وهذا ما تذهب إليه نظرية كمية النقود التي تشير إلى العلاقة الطردية بين تغير كمية عرض النقود وتغير المستوى العام للأسعار.

اعتمد الكلاسيك على ما يسمى بمعادلة التبادل ليفشر والتي صيغت على النحو التالي:

$$MV=PT$$

حيث M : كمية النقود في التداول، P : المستوى العام للأسعار.

V : سرعة دوران النقود، T : حجم التبادل الذي يجري في زمن ما.

ولربط كمية النقود بمستوى الانتاج فقط استبدلت (T) بالمتغير (Y) والذي يمثل كمية السلع والخدمات النهائية المنتجة خلال مدة زمنية معينة فأصبحت المعادلة كالتالي:

$$PY = MV$$

ولقد أعيد صياغة هذه النظرية فيما بعد من طرف الاقتصادي البريطاني الفريد مارشال، إذ قدم صياغة أخرى للطلب على النقود وتستند أيضا إلى نظرية كمية النقود التي أطلق عليها معادلة كمبرج أو نظرية الأرصد النقدية وصيغت كالتالي:

$$M = KPY$$

إذ تختلف هذه المعادلة عن سابقتها فقط بمفهوم (k) والذي هو في الحقيقة يساوي $(1/V)$.¹

المطلب الثاني: السياسة النقدية والتحليل الكينزي

تقوم النظرية الكينزية على أساس أهمية الدور الذي يمكن أن تؤديه النقود على مستوى الاقتصاد الوطني، بمعنى أن تغير كمية النقود يؤثر بالتبعية في التغيرات الاقتصادية سواء العمالة والإنتاج، والاستهلاك والادخار والاستثمار وبالتالي

¹ - عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص 26، 27.

يؤثر في الوضع الاقتصادي ككل، وبهذا فإن وجهة النظر النقدية عند كينز قد قامت على فروض تخالف فيه فروض نظرية كمية النقود عند الكلاسيك، ويمكن عرضها كالتالي¹:

- 1 - التغير في كمية النقود يؤثر على المتغيرات الاقتصادية وبالتالي يؤثر على الاقتصاد ككل.
 - 2 - النشاط الاقتصادي سوف يستقر عند نقطة يكون فيها الإنفاق الكلي المرغوب مساويا للإنتاج والذي ربما يكون أقل من الاستخدام الكامل.
 - 3 - سعر الفائدة هو ظاهرة نقدية لا يقرر من قبل الادخار والاستثمار كما يقول الكلاسيك ولكن من قبل عرض النقود والطلب على النقود، فحسب وجهة نظر الكينزية فان تحليل الدخل والإنفاق يدور حول قرارين هما: العائلات تختار بين إنفاق الدخل وادخاره، قرارات شركة الأعمال بخصوص مستوى الإنفاق والاستثمار².
- لقد بدأ كينز تحليله النقدي بنقد الفصل بين نظرية القيمة ونظرية النقود والأسعار التي أشار إليها الكلاسيك، فلقد كان ظهور كتاب النظرية العامة في تشغيل والفائدة والنقود سنة 1936 حدثا بارزا في تاريخ الاقتصاد خاصة بعد أن مر النظام الاقتصادي العالمي بأعنف أزمة اقتصادية عرفت تاريخيا الأزمة الكبرى وعجز التحليل الكلاسيكي عن معالجة هذه الأزمة، لتعد النظرية الكينزية بمنزلة ثورة حقيقية في النظامين النقدي والاقتصادي.
- واعتبر أن السياسة المالية أكثر فعالية وتأثيرا في حل المشكلات الاقتصادية، إلا أنه أقر للسياسة النقدية دور المساعد لتلك السياسة، ويعود تأكيده على دور السياسة النقدية إلى جانب السياسة المالية، وذلك لوجود وظيفة أخرى للنقود غير كونها وسيلة للمبادلة، وإنما هي مخزن للقيمة جاعلا للنقود الدور المحرك في التغيير الاقتصادي من خلال الدخل والإنتاج والاستخدام، إذ أن الاحتفاظ بالنقود بدلا من استثمارها جاء نتيجة عنصر الشك والمخاطرة بالمستقبل³.

¹ - عباس كاظم الدعيمي، مرجع سابق، ص 28.

² - محمد صالح القريشي، مرجع سابق، ص 99.

³ - عباس كاظم الدعيمي، مرجع سابق، ص 30.

المطلب الثالث: السياسة النقدية والتحليل النقدي

حيث قام فريدمان بدراسة حول العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار، ولكن ميزوا بدقة بين الأسعار المطلقة والأسعار النسبية، كما جمعوا بين التحليل الكلي لفيشر والتحليل الجزئي لمدرسة كامبردج، وركزوا إهتمامهم على الجزء من النقود الذي يحتفظ به الأفراد والمؤسسات أي الأرصدة النقدية، وبالتالي الإعتراف بأن الطلب على النقود أصل كامل السيولة .

كما أدخل النقديون المعاصرون تغيرات أساسية على مضمون النظرية الكمية، التي يعدون إمتدادا لها منها :

- العلاقة بين تغير كمية النقود ومستوى الأسعار سببية فقط وليست تناسبية.

- الاعتراف بسرعة التداول إلا أنهم لم يولوها اهتماما كبيرا

- إهتموا بالعلاقة بين النظرية النقدية وعملية إعادة الإنتاج، مما يعني اعتبار السياسة النقدية والإئتمانية من أهم وسائل الرقابة وإدارة النشاط الاقتصادي.¹

وحسب فريدمان فإن النقود هي إحدى وسائل الاحتفاظ بالثروة التي يمكن أن تتجسد في صور أخرى مثل السندات والأسهم العادية والسلع العينية ورأس المال البشري وبناء على هذا التحليل فإن دالة الطلب على النقود تعتمد على المقدار الإجمالي للثروة المحتفظ بها على أشكال مختلفة وتكلفة الأشكال المختلفة للاحتفاظ بالثروة وعائداتها والأذواق وتفضيلات مالكي الثروة، ويعتمد المقدار الحقيقي للنقود بشكل محدد على سعر الفائدة والمعدل المتوقع للتضخم والثروة، ويمكن كتابة صياغة دالة الطلب على النقود وفقا للتحليل الفريدماني بالشكل الآتي:

$$Md = F(p, rb, re, \Delta p / \Delta t, 1/p, yp/p, w, u)$$

حيث: Md دالة الطلب على النقود، p: المستوى العام للأسعار

rd: عائد السندات ويمثل سعر الفائدة السوقي، re: عائد الأسهم ويتمثل بالأرباح السنوية $(\Delta p / \Delta t, 1/p)$: معدل التضخم المتوقع، u: يمثل الأذواق وترتيبات الأفضلية.

¹ - ميمنة شبيرة ، فعالية السياسة النقدية في تحقيق الإستقرار النقدي في الجزائر خلال الفترة 2000-2014 ، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بسكرة ، 2016، ص 81

(yp/p): يمثل الثروة، W : يمثل رأس المال البشري.

ويتضح من الصيغة أعلاه:

- أن الطلب على السيولة النقدية دالة في عوائد الأصول المالية والنقدية وهي متغيرات خارجية.

- معدل التضخم المتوقع هو متغير خارجي.

- أن الدخل الدائم والعنصرين الآخرين ($W \cdot U$) هما متغيرات داخلية.

ويعتبر فريدمان أن عرض النقود لها أهمية كبيرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أن للنقود دور كبير في النشاط الاقتصادي، فأية تقلبات في عرض النقود ستعود إلى تقلبات في النشاط الاقتصادي، وهنا يؤكد فريدمان أنه من أجل المحافظة على تحقيق التوظيف الكامل دون التضخم يتطلب ان ينمو الناتج القومي الصافي بمقدار زيادة نفسها في المعروض النقدي أي ضبط معدل التغيير في عرض النقود بنسبة ثابتة ومستقرة تبعاً لمعدل النمو الاقتصادي والذي بدوره يحقق استقرار نقدياً، وهذا هو دور السياسة النقدية.

وقد أشار فريدمان إلى أن الزيادة في عرض النقود ستؤدي إلى زيادة مهمة في الطلب

الكلي، في الأمد القصير تسبب زيادة المعروض النقدي زيادة في الناتج والأسعار معاً، في حين أن الزيادة في عرض

النقد ستؤدي بشكل رئيسي إلى زيادة المستوى العام للأسعار خلال الأمد الطويل يعني ذلك ارتفاعاً في معدل

التضخم.¹

¹ - عباس كاظم الدعيمي، مرجع سابق، ص 39 - 40.

خلاصة الفصل :

إن السياسة النقدية تمثل إحدى السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحقيق استقرار اقتصادي، تعددت تعاريف السياسة النقدية إلا أن التعريف الشامل لها هو : " هي السياسات أو الإجراءات الحكومية التي تقوم بها الدولة لإدارة عرض النقد وأسعار الفائدة أو تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي. " ، وهناك العديد من التعاريف للسياسة النقدية التي تتضمن جميع العناصر الشاملة .

تتمثل أهداف السياسة النقدية النهائية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي من خلال عدة جوانب ، منها استقرار مستوى الأسعار الذي تطمح السياسة النقدية للسيطرة عليه، والذي يتم معالجته بالأهداف الوسيطة ، تعتبر هذه الأخيرة الرابط أو الجسر الذي يمكن به الوصول إلى الهدف المرجو.

وفيما يتعلق بالفعالية النسبية للسياسة النقدية، فإن هناك اختلافات بين المدارس الاقتصادية حول مدى قدرة السياسة النقدية على تحقيق أهدافها المعلنة بفعالية. هذا يتوقف على الفلسفة الاقتصادية لكل مدرسة والنموذج النظري الذي تعتمده

الفصل الثاني

عموميات حول التضخم

مقدمة الفصل:

كثيرا ما نسمع في الوقت الحاضر لفظ التضخم يتردد على الألسنة، وذلك لكونه ظاهرة مرضية تشكوا منها معظم الاقتصاديات الوطنية في عالم اليوم، نظرا للآثار السلبية التي قد تخلقها سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الاجتماعية، وقد تضاربت مختلف النظريات في تفسيرها لهذه الظاهرة بسبب اختلاف الفلسفات التي تستند إليها كل منها، وهذا ما أدى إلى تعدد السياسات والأساليب الموجهة لمعالجة هذه الظاهرة واحتوائها والقضاء عليها، او على الأقل الحد من تفاقمها.

وسنحاول في هذا الفصل تناول الجوانب النظرية لهذه الظاهرة من خلال المباحث التالية:

ـ المبحث الأول: ماهية التضخم

ـ المبحث الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم

ـ المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم ووسائل مكافحته

المبحث الأول: ماهية التضخم

يعتبر التضخم من بين أهم التحديات التي تواجه الاقتصاديات العالمية، ويتأثر به كل من الدول المتقدمة والنامية يجذب التضخم الاهتمام الكبير عند وضع السياسات الاقتصادية بسبب تأثيره الكبير على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي ولذلك سوف نتطرق في هذا المبحث إلى تعريف التضخم أنواعه وأسبابه، طرق قياسه والآثار المترتبة عره

المطلب الأول: تعريف التضخم

التعريف العام لظاهرة التضخم

يعرف التضخم بأنه الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية.

التضخم ليس مجرد ارتفاع نسبي في أسعار عدد معين من السلع، كان مثلاً ترتفع أسعار السلع الغذائية بينما ينخفض أسعار سلع الملابس أو تظل ثابتة أي أنه الارتفاع المستمر في كافة السلع والخدمات.¹ يتمثل المظهر العام للتضخم في الانخفاض المستمر للقيمة الحقيقية لوحدة النقد. هذه القيمة التي تقاس بالمتوسط العام لمختلف السلع والخدمات الممكن شراءها بهذه الوحدة من النقد.

هذه الكمية من السلع والخدمات تقل بارتفاع أثمانها وتزيد بانخفاض هذه الأثمان ومن هنا فان هناك تناسباً عكسياً بين القوة الشرائية لوحدة النقد وبين المستوى العام للأسعار، وبالتالي فان المظهر العام للتضخم هو الارتفاع المتواصل والمستمر. للأسعار، الذي تسببه القوة التضخمية تختلف النظريات النقدية في تفسيرها.²

اما التعريفات الحديثة للتضخم تعزوه الى انه ظاهرة نقدية بحتة وانه يحدث نتيجة التوسع في عرض النقد بها فيفيض عن الاحتياجات المعتادة لذا نجد أن هاوترى (Hawtrey) يعرف التضخم بأنه إصدار قدر كبير من العملة يفيض عن الحجم المادي للسلع والخدمات ويرى جولبورن (Goulboorn) أن التضخم هو قدر كبير من النقود تطارد قدرا كبيرا من السلعة وبالتالي فان هذه التعريفات تحاول إيجاد علاقة سببية بين كمية النقود ومستوى الأسعار إما فريدمان (Friedman) فيقول بأن التضخم هو عبارة عن الارتفاع المستمر في الأسعار وأن المحدد النهائي لمستوى الأسعار هو عبارة عن رصيد النقود.³

¹ - أ.د محمد أحمد الأفندي، الإقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الأكاديمي، 2020، ص 572.

² - بلعزوز بن علي، مرجع سبق ذكره، ص 139 - 140

³ - سعيد سامي الحلاق - محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري، 2006، ص 140

يعتبر هذا المفهوم الأكثر شيوعاً لظاهرة التضخم، ويرتكز على الأثر المباشر الذي يظهر به في الاقتصاد الوطن ي ؛ كنتيجة له، وذلك على أنه " الارتفاع في المستوى العام للأسعار." وقد ذهب في هذا الاتجاه العديد من الاقتصاديين، أمثال : ألفريد مارشال ، - (alfred marshall 1842-1924) ، روبنسن (Joan Violet robinson 1903-1983) وغيرهم، واشترط البعض الاستمرارية في الارتفاع.¹

إلا ان هذا التعريف رغم شهرته وحيازته للقبول من طرف جمهور الاقتصاديين ؛ إلا أنه غير دقيق، خاصة من حيث مستوى الأسعار الذي يعتبر تضخيمياً، وأنه يرتكز على المظهر الغالب للظاهرة، و ي همل بقية الجوانب وخاصة مصادره، ومن ثم تكون مساهمته في رسم سياسات فعالة في مواجهته محدودة. وقد حاول الاقتصادي اميل جام تلافي هذه الملاحظة بوصفه للتضخم على أنه " حركة متصاعدة للأسعار ومستمرة ؛ ناتجة عن فائض الطلب الزائد عن قدرة العرض".²

إن الاختلاف في التعاريف السابقة للتضخم لا تعني وجود تعارض بين الاقتصاديين ؛ بقدر ما هو الاختلاف في زوايا الرؤى

لكل منهم للظاهرة ، لذلك تبقى المفاهيم السابقة تصف الظاهرة بشكل جزئي، إما من خلال أسبابه كظاهرة نقدية، زيادة الطلب على العرض، أو ارتفاع الإنفاق ، أو من خلال نتيجة هذه الأسباب وأثره على الاقتصاد، على أنه الارتفاع العام في الأسعار.

من خلال ما سبق يمكن القول بأن التضخم هو : « الارتفاع المستمر للمستوى العام للأسعار الناتج عن الزيادة في كمية النقود المتداولة، المترتب عليها الزيادة في الطلب الكلي الفعال عن قدرة العرض الكلي من السلع » .

وعليه يكون هذا التعريف المقترح يجمع بين خاصية الظاهرة وأثارها الناتجة عن الإختلالات المسببة لها في العلاقات بين متغيرات الاقتصاد الوطني.

¹ - ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي : قواعد-نظم نظريات - سياسات - مؤسسات نقدية، دار الفكر، الجزائر، : 1993 ص 21

² - شوقي أحمد دنيا، النقود والتضخم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، : 2017 ص 180 ، بتصرف.

المطلب الثاني: قياس التضخم

يقاس التضخم انطلاقاً من تقدير أحد مؤشرات الأسعار التالية :

- 1- مؤشر أسعار المستهلك (CPI) : هو المؤشر الأكثر استخداماً لقياس التضخم، حيث يعبر عن متوسط التغير في الأسعار التي يدفعها المستهلكون للحصول على سلة من السلع والخدمات والتي تشمل أساساً على: الغذاء، السكن، الوقود... الخ.
- 2- مؤشر أسعار المنتج (PPI) : يقيس هذا المؤشر مستوى أسعار السلع عند إنتاجها قبل بيعها.
- 3- مؤشر أسعار الناتج المحلي الإجمالي (PGDP) : يقيس هذا المؤشر كل ما ينتج من سلع وخدمات في البلد (الاستهلاك، الاستثمار، مشتريات الحكومة، صافي الصادرات¹).

المطلب الثالث: أنواع وأسباب التضخم

الفرع الأول : أنواع التضخم

يمكننا الاعتماد على عدد كبير من الأسس للتمييز بين الأنواع المتعددة للتضخم منها

1- من حيث حدته ودرجة قوته

أ- التضخم الجامح (العنيف) : وهو حالة تضخم شديد حيث أن الأسعار ترتفع كل لحظة وليس هناك حدوداً لارتفاع الأسعار لذا يصعب قياس ذلك وعادة ما ترتفع الأسعار بمقدار 100% سنوياً في هذه الحالة كما هو حال التضخم الذي حدث في ألمانيا عندما زادت كميات النقود مئات الملايين من المرات.²

ب- التضخم الزاحف : ويعرف أحياناً بالتضخم التدريجي Gradual Inflation، وهو عبارة عن اتجاه

المستوى العام للأسعار نحو الارتفاع بصورة بطيئة ولكنها مستمرة حتى في حالة عدم زيادة الطلب الكلي بنسبة كبيرة، ويعد من أخف أنواع التضخم، وقد تكون الزيادة في حدود 3% سنوياً، ويظهر هذا النوع عادة في فترات متباعدة وهناك إمكانية للسيطرة عليه بسهولة، ويعود سبب بروزه إلى زيادة كمية النقد المتداولة وإلى الارتفاع النسبي في الأجر والإرباح .

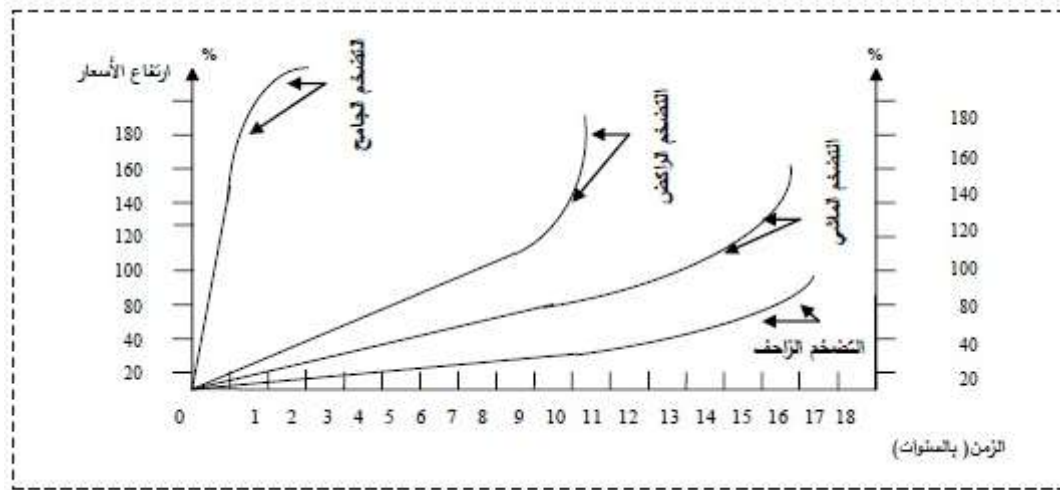
¹ - حولة شرودود 2020 . مرجع سابق ، ص 22

² - سعيد سامي الحلاق - محمد محمود العجلوني ، النقود والبنوك والمصارف المركزية ، دار اليازوري ، 2006 ، ص 141

ج- **التضخم الماشي**: يطلق إسم التضخم الماشي عندما يكون الارتفاع المستمر في الأسعار بحدود 5-10% سنويا، وهو ما يستوجب توقيفه والحد منه لتلاشي خطورته المحتملة، بحيث تدخل حركة تزايد الأسعار في حلقة مفرغة قد تصل إلى معدلات كبيرة.

د- **التضخم الراكض**: وهذا عندما يكون الإرتفاع أكبر من 10% بكثير ويمكن أن يطلق هذا الإسم على التضخم الذي واجهته الهند في السنوات 1973، 1974، 1979، إذ ارتفعت الأسعار بنسبة 26% عام 1973 وبنسبة 19% سنة 1974 وبنسبة تقارب 25% سنة 1979. و الشكل الموالي يوضح مختلف أنواع التضخم حسب حدته ودرجة قوته¹:

شكل رقم 04 : أنواع التضخم حسب حدته ودرجة قوته



المصدر : ضرياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي (قواعد - أنظمة - نظريات سياسات - مؤسسات نقدية)، دار الفكر، الجزائر 1993 ، ص 216.

¹ - بن البار احمد 2017، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1986-2014 -دراسة تحليلية وقياسية، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2027 ، ص 2

2- من حيث القطاعات الاقتصادية

ميز كينز " Keymes " وفقا لهذا المعيار بين عدة أنواع من التضخم، مستندا في هذه التفرقة على القطاع الذي يحدث فيه التضخم

أ- **التضخم السلعي**: وهذا النوع من التضخم يصيب قطاع صناعات الاستهلاك، وهو يعبر عن زيادة نفقة إنتاج السلع الاستثمارية على الادخار.

ب- **التضخم الرأسمالي**: وهو التضخم الذي يحصل في قطاع صناعات الاستثمار، حيث يعبر عن زيادة قيمة سلع الاستثمار على نفقة إنتاجها وكتيجة لتفشي هذه الاتجاهات التضخمية فإن أرباحا قدرية " Windfall Profits " كبيرة تتحقق في كلا قطاعي الاستثمار والاستهلاك.

ج- **التضخم الربحي**: وهو يعبر عن زيادة الاستثمار على الادخار بصفة عامة بحيث تتحقق أرباح قدرية في قطاعي صناعات سلع الاستهلاك والاستثمار.¹

د- **التضخم الدخلي**: ويحصل نتيجة ارتفاع وتزايد نفقات الإنتاج، ومنها أجور الكفاية للعمال، حيث يقوم كينز بتقسيم الأسواق إلى قسمين: أسواق سلع الاستهلاك، وأسواق سلع الاستثمار، فعندما تتعادل نفقة سلع الاستثمار مع الادخار، تسود حالة التوازن في السوق، وهذا ما يوصف بحالة الاستقرار، وفي هذه الحالة قد ينشأ التضخم الربحي، وعندما تتعادل نفقة إنتاج السلع الاستثمارية مع قيمة هذه السلع يحدث التضخم الدخلي.

هـ- **التضخم الأجرى**: وينشأ بسبب التوسع بزيادة الأجور، مما يزيد الطلب على السلع بشكل أكبر من العرض الكلي.

و- **التضخم الإنفاقي**: وينشأ بسبب الزيادة في الإنفاق العام والفردى، مما يؤدي إلى تضخم إنفاقي كبير يسبب عجز في الميزانية العامة.²

¹- عبد المطلب عبد الحميد ، مرجع سابق ، ص 22

²- بن البار احمد 2017، مرجع سابق ، ص 21.

3- من حيث مصدر التضخم

ووفقاً لهذا المعيار يمكننا التمييز بين نوعين من التضخم

أ- التضخم من جانب الطلب : يقصد بالتضخم من جانب الطلب زيادة حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات في الاقتصاد عن العرض الحقيقي منها، حيث ينجم هذا النوع من التضخم عن اختلال التوازن بين الطلب الكلي على السلع والخدمات في المجتمع والكميات المعروضة منها، والتي تتعدى زيادتها نظراً لوصول الاقتصاد إلى مستوى التشغيل الكامل، مما يتسبب في حدوث ارتفاع في المستوى العام للأسعار.¹

وتتفق جميع الآراء حول العوامل المؤدية إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات عن الكميات المعروضة منها، حيث يرجع البعض الزيادة في الطلب إلى التغير في أذواق الأفراد، وهناك من يرجعه إلى الزيادة في الدخل، بينما يرجعه آخرون إلى الزيادة في كمية النقود، رغم أن الزيادة في كمية النقود لا يترتب عليها بالضرورة زيادة في المستوى العام للأسعار، خاصة إذا لم توجه الزيادة في النقود نحو الإنفاق، حيث قد توجه الزيادة في كمية النقود إلى الاستثمار عن طريق الاكتتاب في الأوراق المالية.

ب- تضخم التكاليف : ينشأ هذا النوع من التضخم نتيجة الارتفاع في تكاليف عناصر الإنتاج بنسبة تفوق الزيادة في معدلات الإنتاجية، بحيث يترتب عليها زيادة في المستوى العام للأسعار²، والتي ترجع إلى اختلال التوازن بين العوائد الناتجة عن استخدام تلك العوامل ممثلة بالمنتجات والخدمات وبين ما تستخدمه العوامل الإنتاجية من نفقات وتكاليف، كأجور العمال التي تعد أكثر عناصر الإنتاج تأثيراً على تكاليف الإنتاج. وعلى الرغم من تأثير عنصر العمل وزيادة الأرباح وأهميتهما في تحديد تكاليف الإنتاج، إلا أن هناك عوامل أخرى تؤثر في ارتفاع التكاليف ومن ثم ارتفاع المستوى العام للأسعار، ومن أهمها :

- ارتفاع تكاليف المواد الأولية، والذي يعتبر سبباً في ارتفاع تكاليف الإنتاج ومن ثم ارتفاع مستويات الأسعار، خاصة في ظل عدم تدخل الدولة للحد من ارتفاع الأسعار³

¹ - غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 1985، ص 66.

² - غازي حسين عناية، مرجع سابق، ص 74

³ - أسامة الغولي، شهاب مجدي، مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1997، ص 85

- ارتفاع أسعار الواردات، وخاصة في حالة ارتفاع نسبة الواردات من المواد الأولية والسلع الوسيطة الداخلة في العملية الإنتاجية.

4- من حيث درجة إشراف الدولة والأسعار

ينقسم التضخم المرتبط بدرجة إشراف الدولة والأسعار إلى نوعين هما:

أ- **التضخم الطليق (المكشوف) الظاهر:** ينشأ هذا النوع من التضخم تلقائياً دون تدخل السلطات، حيث ترتفع الأسعار بشكل مستمر استجابة لفائض الطلب ولهذا النوع من التضخم العديد من التسميات؛ مثل: الطليق؛ الحر؛ المفتوح وغيرها من المصطلحات التي تعني حالة عدم التقيد بقوانين خاصة لمراقبة الأسعار.¹

ب- **التضخم المكبوت (المقيّد):** هو نتيجة سياسة تضعها الدولة تهدف من ورائها إلى تعطيل القوانين الاقتصادية الموضوعية باستخدام نظام التسعير الجبري والرقابة التموينية لفرض أسعار محددة فيظهر الاستقرار النقدي لكنه عندما تنخفض درجة الرقابة يظهر بصورة سريعة و مفاجئة معدلات مرتفعة 50% مثلاً أو أكثر فيؤدي بشكل مفاجئ لظهور الفقر المدقع والغنى الفاحش.²

ج- **التضخم الكامن أو الخفي:** هو التضخم الذي يتميز بحدوث زيادة كبيرة في الدخول النقدية للأفراد، دون أن تجد لها طريقة للإنفاق وبفضل تدخل الحكومة بإجراءات للحيلولة دون إنفاق هذه الدخول يبقى التضخم خفياً.³

5- من حيث العلاقات الاقتصادية الدولية

أ- **التضخم المصدر:** ويعني ارتفاع الأسعار نتيجة زيادة إحتياطيات البنوك المركزية النقدية من الدولارات، والناجم عن ما يعرف قاعده الدفع بالدولارات.

ب - **التضخم المستورد (Imported inflation):** عندما يعتمد اقتصاد أي دولة على الواردات من السلع والخدمات، فإنها تكون عرضة للتضخم المستورد من الخارج. فعندما تعاني دول العالم الخارجي من ارتفاع الأسعار، فإنها تصدر ذلك التضخم إلى الدول الأخرى المستوردة أي أن التضخم المستورد هو الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات المستوردة من الخارج.⁴

¹ - السعيد هتهات 2021، النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر نماذج ARCH في الفترة 1990-2020، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية،

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة قاصدي مرباح ورقلة-الجزائر. ص10

² - علي كنعان، مرجع سابق، ص255

³ - علي سعيد علي، طريقك إلى العمل بالقطاع المصرفي، بيلومانيا للنشر والتوزيع، جامعة عين شمس، مصر، 2021. ص19

⁴ - محمد أحمد الأفندي، الإقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الأكاديمي، 2020 عمان، الأردن، ص573

الفرع الثاني : أسباب التضخم

بعد التعرف على مفهوم التضخم وقياسه، ستحاول التعرف على أهم النظريات التي فسرت أسباب التضخم وهي :

1- نظرية جذب الطلب : يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة زيادة كمية النقود لدى المجتمع مع ثبات حجم السلع والخدمات المتاحة فيه، أي عند مستوى التشغيل الكامل أو شبه الكامل للموارد الاقتصادية داخل المجتمع. وبالتالي سيؤدي ذلك إلى زيادة في مستوى الطلب الكلي والتي تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار بشكل مستمر، نتيجة لوجود نقود كثيرة ومقابل سلعاً قليلة، وهكذا يحدث التضخم نتيجة ارتفاع مستوى الطلب وعجز الاقتصاد على إنتاج السلع والخدمات لتغطية فائض الطلب هذا ومن الأسباب التي تؤدي إلى حدوث هذا النوع من التضخم هو زيادة الإنفاق الحكومي على إيراداته،

2- نظرية دفع التكاليف : يحدث هذا النوع من التضخم نتيجة زيادة مفاجئة في تكاليف عناصر الإنتاج لكي تحظى بنصيب أكبر في الناتج الكلي، فقد تؤثر نقابات العمال كقوة تساومية برفع مستوى أجر العمال، أو قد ترفع أسعار بعض المواد الأولية والتي ستؤدي إلى زيادة السعر النهائي للمنتجات نتيجة زيادة تكاليف عناصر الإنتاج ، وعليه فإن مصدر التضخم هنا يعزى إلى جانب التكاليف ، فهو إما يحدث نتيجة دفع الأجور من قبل القوة التساومية لنقابات العمال التي تمارسها على أصحاب الأعمال كما

أسلفنا ، حيث كلما ارتفعت نفقات المعيشة، كلما طالبت نقابات العمال برفع الأجور بما يتناسب مع ارتفاع نفقات المعيشة ، أو أحياناً تطالب هذه النقابات أصحاب الأعمال بزيادة الأجور كلما ارتفعت أرباح مشاريعهم أو شركاتهم، ولكن هذا الدافع هو ضعيف قياماً بدافع

الأجور، وهنا نجد أن زيادة الأجور سترتب عليها من جانب المنتجين زيادة في التكاليف تتعكس بصورة زيادة في الأسعار، والتي بدورها ستدفع مجدداً نقابات العمال للمطالبة بزيادة الأجور . وهكذا تستمر العملية في حلقات متتالية من الزيادة في الأسعار بل إن ظهور هذا النوع من التضخم في القطاع معين سيؤدي إلى انتقاله إلى بقية القطاعات الاقتصادية فينتشر ويعم التضخم على كافة قطاعات الاقتصاد القومي .¹

¹ - مجيد خليل حسين، مبادئ علم الاقتصاد، دار المنهل، عمان، الاردن ، 2008 ص 277-278

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لظاهرة التضخم

تختلف النظريات النقدية في تفسيرها لظاهرة التضخم وللمصادر الدافعة لارتفاع الأسعار المتواصل، وللتعرف على هذه المصادر سوف يتم التطرق في هذا المطلب على أهم النظريات المفسرة للتضخم.

المطلب الأول: التضخم في النظرية الكمية للنقود

يطلق على نظرية كمية النقود النظرية الكلاسيكية، فقد تم تطويرها في القرن 18 من قبل أوائل المفكرين الاقتصاديين، أمثال: دافيد هيوم (DAVID HUME)، ويعتمد معظم الاقتصاديين اليوم على هذه النظرية من أجل تحديد محددات التضخم في المدى الطويل.

يعتبر قانون المنافذ له "جون ب ساي" (1803) Jean B Say من أهم مبادئ النظرية الكلاسيكية، وحسب SAY فإن النقود ليست إلا حجابا تخفي حقيقة المبادلات، وعملية التبادل تتم بين المنتوجات، فهو بذلك يبعد النقود عن عملية التبادل، ويعتبر أن كل سلعة هي منفذ لسلعة أخرى، وأن العرض لخلق طلبه الخاص . 2 أما ريكاردو فإنه يعتبر أن القيمة التبادلية للمنتوجات متناسبة مع العمل اللازم لإنتاجها، وأنه إذا كانت الأسعار النسبية معرفة بكمية هذا العمل، فإن الأسعار المطلقة دالة لكمية النقود، أي أن الزيادة في كمية النقود ليس لها تأثير إلا على المستوى العام للأسعار، أما "جون ستيوارت ميل (1817) JEANS MILL فقد اعتمد مرة أخرى على أفكار (RICHARD CANTILLON) حيث أنه يرفض فكرة أن الفائض في النقود يؤدي إلى ارتفاع فوري وتناسبي للأسعار، فالتأثير التضخمي لا يمكن أن يظهر إلا عند استخدام هذه النقود الإضافية. مع (SAY و RICARDO و S.MILL)، وضع الاقتصاد الكلاسيكي علاقة ميكانيكية بين كمية النقود ومستوى الأسعار، فالنظرية الكمية تركز على التفريق بين الاقتصاد الحقيقي والظواهر النقدية المحضمة، التي لا تؤثر على هذا الاقتصاد، أي أن الزيادة في مخزون النقود لها تأثير أوتوماتيكي على الأسعار، دون التأثير بعلمتي الإنتاج والتبادل .¹

¹ - إيمان بن زروق، التضخم قياسه آثاره مع التطبيق على الاقتصاد الجزائري، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 01، 2020-2021، ص 15

1- معادلة فيشر :

تعد معادلة التبادل الفيشر صورة منقحة لنظرية الكمية وقد قام بصياغتها البروفوسور إرفنج فيشر (Irving Ficher) وهو اقتصادي أمريكي وذلك سنة 1911، حيث استخدم فيشر معادلة التبادل كأداة لشرح العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، فقد ذكر فيشر أن:

$$MV=PT..... (1)$$

الذي يتمثل في قيمة النقود (M) مضروباً في سرعة دوران النقود (V) ، (P) المستوى العام للأسعار T مجموع المبادلات (المعاملات) وبما أن الكلاسيكيون يفترضون أنهم في حالة الاستخدام التام دائماً وأن الدخل لا هو دائماً الدخل التوازني، فإن T تعتبر ثابتة في المدى القصير.

ويتم التعبير عن هذه المعادلة كالتالي:

$$MV=PT..... (1)$$

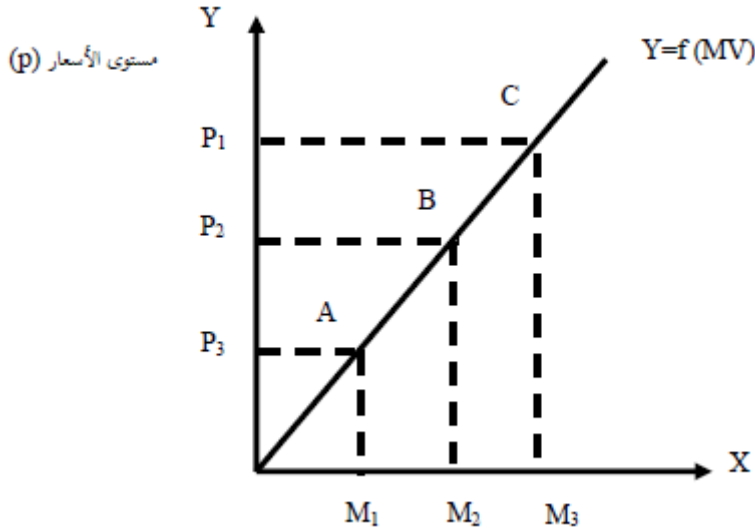
وعلى ذلك فإن (M.V) تمثل العرض الكلي الفعال أو قيمة التدفق النقدي) للنقود (الإنفاق النقدي الكلي خلال فترة زمنية معينة و (PT) تمثل القيمة النقدية لكل الأشياء التي اشترت خلال فترة معينة (الطلب على النقود، حيث ركز فيشر على أن الطلب على النقود يكون بغرض إتمام عدد من المبادلات أو المعاملات وبالتالي يجب أن تكون قيمة النقود مساوية لقيمة السلع أو الخدمات أو الأوراق المالية التي تم تبادلها بالنقود ، ففي أي لحظة من الزمن يجب أن يتساوى الإنفاق النقدي الكلي (M) مع عدد المعاملات (T) في تلك اللحظة مضروباً في المستوى العام للأسعار. ويمكن تحديد مستوى السعر من خلال المعادلة التالية:

$$P= MV/T.....(2)$$

حسب المعادلة أعلاه وبما أن V و ثابتان فإن مستوى السعر يتحدد من خلال كمية النقود، وأن أي تغير في السعر يكون بنفس التغير في كمية النقود.¹

¹ - - ساره بورحومة ، مرجع سابق، ص 89

الشكل رقم (05) : معادلة فيشر بيانيا



المصدر : المصدر : مذكرة خولة شرودود، 2020، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم حالة الجزائر 2008-2018

ماستر أكاديمي ، جامعة المسيلة

من خلال الشكل يلاحظ أن مستوى السعر (P) يتزايد بزيادة كمية النقود، وينخفض بانخفاض كمية النقود (MV).

رغم أهمية التبادل للفischer غير أن العلاقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار التي تضمنتها هذه النظرية ليست بالبساطة التي تصورتها، وذلك أن الأسعار قد ترتفع للأسباب لا علاقة لها بزيادة كمية النقود.¹

2 - معادلة كامبردج للأرصدة النقدية:

يعود الألفرد مارشال و بيجو و أعضاء مدرسة كامبردج النيوكلاسيكية الفضل في صياغة هذه المعادلة، تركز هذه المعادلة على جانب الطلب على النقود كمحدد أساسي لحجم الدخل النقدي وتقوم على اعتبار أن هناك نسبة من الدخل القومي يحتفظ به الأفراد في صورة نقدية تتغير هذه النسبة مع تغير مستوى الدخل. يركز هذا التحليل في

¹- خولة شرودود ، مرجع سابق ، ص 27

تحديده للتضخم تبعا لتغير نسبة الدخل التي يتم الاحتفاظ بها في شكل أرصدة نقدية عاطلة، حيث يؤدي انخفاض تلك النسبة إلى ارتفاع مستويات الأسعار نتيجة لتوجيه الجزء الأكبر من الدخل للإتفاق على شراء السلع و الخدمات و ذلك نظرا لاقتراض وصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، وعدم إمكانية زيادة الإنتاج في الأجل القصير لأن جميع الموارد الاقتصادية مستخدمة إلى أقصى طاقة ممكنة.¹

و يتم التعبير عن هذه الفكرة وفق هذه المعادلة:

$$M = K Y P$$

M : كمية النقود، و هي بنفس المفهوم السابق الفيشر تشمل كافة التقود بمختلف أنواعها.

K: يعبر عن التفضيل النقدي للمجتمع، فهو يشير إلى النسبة التي يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها على شكل نقدي

سائل أي ادخار. وهي بمثابة الأساس في معادلة مارشال الذي يستند إليها في تحليله.

Y: الناتج الوطني الحقيقي، يتكون من كميات المنتج النهائي من السلع الاستهلاكية والاستثمارية.

P: مستوى الأسعار، والذي هو متوسط الأسعار للمنتجات النهائية فقط عكس معادلة فيشر الذي

يشير فيه P إلى متوسط عام للأسعار لكافة المعاملات .

وما يمكن استخلاصه من معادلة كمبرج للأرصدة النقدية هو ما يلي :

01- العلاقة بين التفضيل النقدي K ومستوى الأسعار P هي علاقة عكسية .

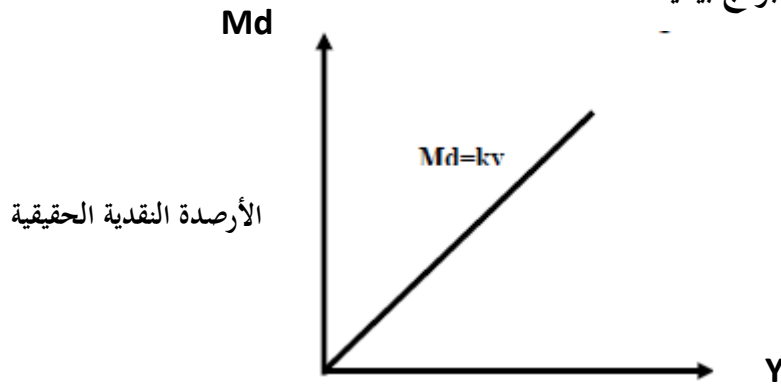
02- العلاقة بين كمية النقود والأسعار هي علاقة طردية .

03: اعتبرت معادلة فيشر النقود وسيطا للمبادلة ووسيلة للدفع فقط، أما هذه المعادلة فأضافت وظيفة الادخار.

¹ - أحمد محمد صالح الجلال، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية (حالة الجمهورية اليمنية 1990-2003)

رسالة ماجستير في علوم التسيير ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2006، ص 39

الشكل رقم (06) : معادلة كامبردج بيانيا



المصدر : مذكرة خولة شرودود، 2020، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم حالة الجزائر 2008-2018

ماستر أكاديمي ، جامعة المسيلة

المطلب الثاني: التضخم في النظرية الكينزية

أنت النظرية الكينزية بأدوات تحليل جديدة و التي طرحت الكثير من الجدل في النظرة الاقتصادية . و كانت هذه الأدوات لقدا لأهم المبادئ الكلاسيكية التي كانت منتشرة قبل سنة 1936، حيث أتى جون مينارد كينز معالجا لأخطاء النظرية الكلاسيكية و محاولا من خلال إخراج الاقتصاد العالمي من أزمة الكساد الكبير لسنة 1929م . و فيما يلي سنتطرق لأهم أفكاره ذلك في تحليل ظاهرة التضخم.

لقد اعتمد كينز في تحليله للتقلبات في المستوى العام للأسعار على دراسة العوامل التي تحدد مستوى الدخل الوطني، كما استند على التقلبات التي تحدث في الإتفاق الوطني بنوعيه الاستهلاكي و الاستثماري، أي أن التحليل الكينزي يعتمد في تفسير التغيرات في المستوى العام للأسعار على التفاعل بين قوى الطلب الكلي وقوى العرض الكلي. في حين أوضح كينز أن هناك آلية معينة تؤثر بها التغيرات في كمية النقود على مستوى الدخل الوطني الحقيقي، وتحدد تلك الآلية التي تؤثر من خلالها كمية النقود في الدخل فيما يلي ¹:

¹ - عمران وليد ، دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم - دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماستر ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي ، 2013/2014 ص55

1- تؤدي الزيادة في كمية النقود إلى انخفاض سعر الفائدة.

2- يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى زيادة الاتفاق الاستثماري.

3- تؤدي زيادة الاتفاق الاستثماري إلى زيادة الاتفاق الكلي.

و يفترض كينز في تحليله أن حالة التوازن هي تلك الحالة التي يكون فيها الطلب الكلي يعادل مستوى التشغيل الكامل و أن حدوث خلل في ذلك التوازن يعني في الحقيقة حالتين :

1- إذا كان الطلب الكلي أكبر من مستوى التشغيل الكامل فانه توجد حالة تضخم.

2- إذا كان الطلب الكلي أقل من مستوى التشغيل الكامل فانه حالة كساد

وعموما يتميز التحليل الكينزي في تفسيره للتضخم بمرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى: لا تكون فيها كل الموارد الإنتاجية مستغلة، وبالتالي عند زيادة الإتفاق الوطني بزيادة إنفاق الحكومة

سوف يؤدي ذلك إلى زيادة الدخل، والذي ينتج عنه زيادة الإنفاق على الاستهلاك، أي أن الطلب الكلي يزيد

فينعكس ذلك على الإنتاج ويؤدي إلى ارتفاع بسيط في الأسعار، لأن فائض الطلب يمتصه التوظيف والإنتاج.

المرحلة الثانية: وهي مرحلة التشغيل التام، حيث تكون الطاقات الإنتاجية قد وصلت إلى أقصى حد من تشغيلها،

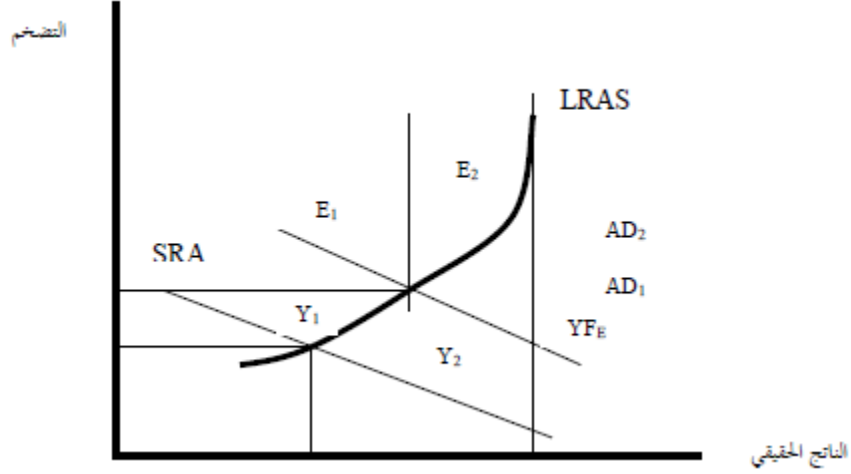
فمع افتراض أن الزيادة في الطلب الكلي لا تنجر عنها زيادة في الإنتاج أو العرض الكلي للسلع والخدمات، فإنه

سوف ينتج فرق بين الطلب الكلي والنتاج الوطني يسمى قائض الطلب الذي ينعكس على ارتفاع الأسعار.

الارتفاع في الأسعار سوف يستمر باستمرار وجود فائض الطلب (القوى التضخمية).¹

¹ - تيجاني بالرقبي ، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة فرحات عباس سطيف 2006، ص 199

الشكل رقم (07) : تضخم سحب الطلب



المصدر : مذكرة خولة شرودود، 2020، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم حالة الجزائر 2008-2018

ماستر أكاديمي ، جامعة المسيلة

من خلال الشكل يتبين أن ارتفاع مستوى الطلب من AD_1 إلى AD_2 سيؤدي إلى حصول تضخم وذلك في ظل افتراضات التشغيل الكامل.

يؤدي انتقال نقطة التوازن من E^1 إلى E^2 بسبب ارتفاع الطلب الكلي إلى حصول الفجوة التضخمية، ويمكن حصر التفسيرات النظرية المطروحة لتحليل الفجوة التضخمية أو ما يعرف بفجوة الطلب: كالتالي (Demand Gap)

- 1- زيادة حجم الدخل المتاح نتيجة لتخفيض الضرائب الذي يعزز بدوره طلب المستهلكين على السلع والخدمات.

- 2- النمو الكبير في عرض النقد نتيجة انخفاض أسعار الفائدة.

- 3- النمو المتسارع للشركاء التجاريين يمكن أن يكون له تأثير مباشر في زيادة الطلب على السلع المحلية.

- 4- التوقعات الايجابية للمستهلكين بشأن الدخول المستقبلية من شأنه أن يحفز الاستهلاك الجاري الذي بدوره يحفز الطلب الكلي.¹

¹ - خولة شرودود، مرجع سابق، ص 29-30

المطلب الثالث: النظرية المعاصرة لكمية النقود

أعدت مدرسة شيكاغو بزعامة ميلتون فريدمان النظرية الكمية إلى الواجهة في صورة جديدة.

تنظر هذه النظرية إلى التضخم على أنه ظاهرة نقدية بحتة وأن مصدره هو نمو كمية النقود بسرعة أكبر من نمو الانتاج، وتترض هذه النظرية دور الاجور والنفقة في الأسعار ولا ترى على المدى الطويل وجود صلة بين معدل التضخم ومستوى البطالة، حيث أن جوهر النظرية المعاصرة كما صاغها ميلتون فريدمان يتمثل في كونها نظرية للطلب على النقود، فهي تبحث في العلاقة بين التغيير في نصيب الوحدة المنتجة من النقود وبين التغيير في مستوى الأسعار، من خلال ما يطرأ على الطلب على النقود من تغييرات.

تقوم نظرية فريدمان على مبدئين :

1- تطور التغيير في النسبة بين كمية النقود والنتاج هو المؤثر في المستوى العام للأسعار، أي نصيب الوحدة من الناتج الوطني من كمية النقود، وليست مجرد تطور كمية النقود.

2- التغيير الذي يطرأ على سرعة دوران النقود أو التفضيل النقدي كمعبر عن الأرصدة النقدية التي يرغب الأفراد بالاحتفاظ بها من دخولهم الخاصة.

من خلال ما سبق نخلص إلى أن الارتفاع في معدل التضخم في النظرية المعاصرة راجع إلى زيادة الأرصدة النقدية في المجتمع عن الحد الأمثل الذي يحقق استقرار في مستوى الأسعار¹.

¹ - بلعوز بن علي ، مرجع سابق ، ص 146

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم ووسائل مكافحته

تؤدي ظاهرة التضخم في الاقتصاد إلى بروز العديد من الآثار الاقتصادية والاجتماعية التي تؤثر بصورة مباشرة أو غير مباشرة على عملية التنمية الاقتصادية، ويعود السبب في ذلك إلى التغير في قيمة النقود.

المطلب الأول: الآثار الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة التضخم

يمثل التضخم ظاهرة اقتصادية غير مرغوب فيها، لأنه يمثل أحد الأمراض الفتاكة التي تصيب الاقتصاديات، وذلك من خلال الآثار السلبية التي تنجر عنه، وتختلف آثاره من بلد إلى آخر، ويرجع ذلك الأسباب تتعلق بالبنية الاقتصادية بحجم مرونة الجهاز الإنتاجي والخدمي من جهة ولدرجة التوظيف العناصر الإنتاج من جهة ثانية، وسنبرر فيما يلي بعض هذه الآثار:

أولاً : الآثار الاقتصادية للتضخم

يمكن توضيح الآثار الاقتصادية للتضخم من خلال توضيح النقاط الآتية :

1- إعادة توزيع الثروة بين الأفراد:

ذكرنا بأن التضخم يؤدي لارتفاع المستوى العام للأسعار، وهذا الارتفاع يشمل جميع السلع والخدمات وخاصة الأصول الثابتة كالأراضي والمباني والآلات والتجهيزات وأيضاً الذهب والمجوهرات والعملات الأجنبية وغيرها، فالثروة الوطنية تنتقل من فرد

إلى آخر أو من فئة إلى أخرى بفضل العمل والإنتاج وموقع كل فرد في العملية الإنتاجية، لكن هل يستطيع التضخم

تغيير هذا التوزيع أو مساعدة فئة على حساب فئة أخرى أو طبقة على حساب طبقة؟

بالطبع يؤدي التضخم لإعادة توزيع الثروة عن طريق:

أ- عن طريق القروض يربح المدين ويخسر الدائن.

ب- تزداد ثروات الملاكين وتنخفض ثروات الفقراء.

أما ثروات الفقراء وهي ملكيات صغيرة أو سكن عشوائي أو أجور فإنها لن تزداد بأكثر من معدل التضخم.

لذلك النتيجة هي زيادة ثروات الملاكين وتضاعفها إلى عدة مرات في حين لا تزداد ثروات الفقراء بأكثر من معدل

التضخم، أي يؤدي التضخم لزيادة غنى الأغنياء وزيادة فقر الفقراء¹.

¹ - علي كنعان ، مرجع سابق ، ص 265

2- أثر التضخم على توزيع الدخل: الدخل النقدي عبارة عن عوائد عناصر الإنتاج التي يحصل عليها المشاركون في العملية الإنتاجية خلال فترة زمنية واحدة تقدر بسنة واحدة أما الدخل الحقيقي يتألف من مجموع السلع والخدمات التي يمكن فعلا الحصول عليها بهذه الدخول النقدية .

خلال العملية التضخمية يتوالى ارتفاع الدخل النقدي بشكل مستمر وبمعدلات تفوق الدخل الحقيقي، وكلما قارب مستوى توظيف عناصر الإنتاج مستوى التوظيف الكامل، كلما تضاعف معدل نمو الدخل الحقيقي، ويبلغ الدخل الحقيقي أقصى مستوى ممكن له عند مستوى التوظيف الكامل، ولا يمكن زيادته إلا في الأجل الطويل، هناك أربع حالات لتغير الدخل، وهي كما يلي:

- بقاء الدخول النقدية ثابتة مع استمرار ارتفاع الأسعار، في هذه الحالة تتناقص الدخول الحقيقية باستمرار،

- زيادة الدخول النقدية بمعدل أقل من معدل ارتفاع الأسعار، وبالتالي تنخفض الدخول الحقيقية ولكن بمعدل أقل بالمقارنة مع الحالة الأولى.

- زيادة الدخول النقدية بمعدل مساو لمعدل ارتفاع الأسعار، في هذه الحالة تبقى الدخول الحقيقية ثابتة.

- ارتفاع الدخول النقدية بمعدل أكبر من معدل ارتفاع الأسعار، هنا تزداد الدخول الحقيقية بمعدل يتحدد بمدى ارتفاع الدخول النقدية من جهة، ومستوى الأسعار من جهة أخرى.¹

3- أثر التضخم على العملة: يؤثر التضخم سلبا على قيمة النقود حيث تفقد النقود وظيفتها كمقياس للقيمة أو

مخزنا لها، ويزيد التفضيل السلعي للأفراد على التفضيل النقدي، وذلك لأن الأفراد يسعون للاحتفاظ بأصول تكون أكثر أمانا من النقود السائلة، كالعقارات، والمعادن والأراضي أو الاحتفاظ بعملات أجنبية أخرى كالدولار مثلا.²

4- أثر التضخم على هيكل الإنتاج: يؤثر التضخم على هيكل الإنتاج الوطني، حيث يزداد الطلب على الصناعات الاستهلاكية والغذائية فيسعى القطاع لزيادة العمال والآلات والتجهيزات وذلك نظرا لارتفاع أرباحها بمعدلات تفوق التضخم، أما الصناعات الثقيلة فتحاول تجميد تطورها أو النمو بمعدلات بطيئة وذلك لأنها لن تستطيع زيادة أرباحها نظرا لارتفاع الأجور لديها وارتفاع نفقات البحث العلمي والتحديد التكنولوجي أي سوف يؤدي التضخم لارتفاع التكلفة ومن ثم لن تصل الأرباح إلى مستوى التضخم، أما

¹ - بن البار احمد 2017، مرجع سابق، ص 54

² - برحومة سارة ، 2020، أثر السياسة الإنفاقية على التضخم في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية لحالة الإقتصاد الجزائري مقارنة مع مجموعة من الدول العربية للفترة (1990-2018) أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة المسيلة. ص 79.

قطاع الخدمات فيزداد حجم نموه نظرا لتزايد الأرباح وبمعدلات تضاعف معدلات التضخم، كما أن الأفراد في حالة التضخم يستثمرون في أصول كالذهب والعقارات تحقق أرباحا أفضل من الاستثمار في النشاطات الاقتصادية.

5- أثر التضخم على ميزان المدفوعات: يترتب على التضخم اختلال (عجز) ميزان المدفوعات، وذلك لزيادة الطلب على الواردات وانخفاض حجم الصادرات، فالزيادة التضخمية في الإنفاق الحكومي وبالتالي المداخيل النقدية، تترتب عليها زيادة في الطلب ليس فقط على السلع المنتجة محليا، وإنما على السلع المستوردة أيضا، وهذا ما يؤدي إلى امتصاص جزء من موارد الدولة من النقد الأجنبي، أما إذا كان الاستيراد مقيدا يقل ما يمكن تسريه من فائض القوة الشرائية إلى الخارج، فيرتد ذلك على السوق المحلية بزيادة الطلب على السلع المحلية، لا سيما تلك البديلة للواردات، فيشتد ارتفاع الأسعار.¹ وعلى هذا يمكن استنتاج التأثير السلبي للتضخم على ميزان المدفوعات من خلال القوة الشرائية المتزايدة، التي لا تواجهها زيادة كافية في الإنتاج المحلي، ومن ثم يزيد الميل الحدي للاستيراد وتقل مقدرة الاقتصاد الوطني على التصدير، وتمتاز قيمة العملة قياسا بالعملات الأجنبية، وتختل بالتالي معدلات التبادل بين السلع الوطنية والسلع الأجنبية، فترتفع أسعار السلع الوطنية مقارنة بالسلع الأجنبية، ويقل الميل الحدي للتصدير. وبذلك قد يحدث اختناق في مراكز الإنتاج الداخلية عندما لا تتوفر الموارد النقدية التي تستطيع بواسطتها القطاعات الإنتاجية الحصول على مستلزماتها الإنتاجية.²

6- أثر التضخم على سعر الفائدة: لتفادي خسارة الدائنين أو المقرضين ولتشجيعهم على تقديم الأموال ومدخراتهم إلى المؤسسات المالية، فإن آلية تحديد سعر الفائدة يجب أن تأخذ في اعتبارها معدل التضخم المتوقع من عام إلى آخر. الأمر الذي يعني ضرورة إضافة علاوة تضخم إلى العائد على أموال المقرضين، ومن هنا يجري التفريق بين سعر الفائدة الإسمي وسعر الفائدة الحقيقي، وهذا الأخير معدل العائد الذي يحصل عليه المقرض بعد الأخذ في الاعتبار توقعات معدل التضخم. حيث يمكن أن يحسب هذا الأخير حسب معادلة فيشر كما يلي:³

$$R=I-F$$

حيث أن:

¹ - محمد عزت غزلان ، إقتصاديات النقود والمصارف ، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان ، 2002 ، ص 321

² - مجدي محمود شهاب ، الإقتصاد النقدي ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 1990 ، ص 93

³ - حكيم بن علي ، العلاقة بين التضخم والنمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2016 ، مجلة العلوم الانسانية ، جامعة بسكرة ، المجلد 02 ، العدد 01 ، ص 53

$R =$ معدل الفائدة الحقيقي. $F =$ معدل التضخم المتوقع. $I =$ معدل الفائدة الأسمي.

7- أثر التضخم على الاستهلاك والاستثمار والادخار: في أوقات التضخم تنخفض القوة الشرائية للدخول

النقدية فتزيد نسبة الإنفاق من الدخل على الاستهلاك، فيرتفع الميل المتوسط للاستهلاك ومن ثم ينخفض الميل المتوسط للادخار، أي تنخفض نسبة الادخار، ومن ثم انخفاض القدرة على تمويل الاستثمار، مما يؤدي إلى انخفاض الاستثمار، واتجاه المستثمرين إلى الامتناع عن الاستثمار الداخلي والتوجه نحو الاستثمار في الدول التي تتمتع بقودها بنوع من الاستقرار، أو أنهم يستثمرون في أسواق المال والمضاربة، مما يؤدي إلى الحد من الرخاء والنمو الاقتصادي .

ثانيا : الآثار الاجتماعية للتضخم

أهم الانعكاسات التي تترتب على ظاهرة التضخم الآتي:

1- يترتب على التضخم ظلم اجتماعي يعيق بأصحاب الدخل الثابتة كأرباب المعاشات وحملة السندات والذين تتخلف دخولهم النقدية عن اللحاق بتصاعد الأسعار على حين يستفيد أصحاب الدخل المتغيرة.

2- إن الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار تؤدي إلى زيادة الدخل الحقيقية لفئة قليلة في المجتمع تمثل فئة المنتجين وأصحاب رؤوس الأموال، نظرا للأرباح الطائلة التي تحققها، وفي نفس الوقت تزداد معاناة الفئة الثانية والتي تمثل أصحاب الدخل الثابتة كأرباب المعاشات وحملة السندات والذين يمثلون غالبية أفراد المجتمع، وبذلك يسهم التضخم في زيادة الغني ثراء وزيادة الفقير فقرا وبالتالي زيادة الفئات المحرومة في الدولة.

3- يعمق التضخم التفاوت في توزيع الدخل والثروات ويخلق موجة من التوتر والتذمر الاجتماعي بدرجة تهدد جو الاستقرار الاجتماعي والسياسي الضروري لدفع عجلة التنمية الاقتصادية.

4- انتشار الرشوة والفساد المالي والأخلاقي تؤدي الارتفاعات في مستويات الأسعار المحلية إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود وبالتالي تآكل قيمة الأجور وتردي أوضاع العمال والموظفين وذلك عجز نظام الأجور عن الزيادة بنفس نسبة الزيادة في المستوى العام للأسعار فيسعى الموظف للبحث عن عمل في وردية إضافية وذلك بهدف تعويض الانخفاض في مستويات دخولهم النقدية الحقيقية لكن بعض الموظفين لا يجدون العمل المناسب أو قد لا يجدون عملا، لذلك يلجئون إلى إنجاز بعض الأعمال وتقديم الخدمات المشروعة نظير مقابل مادي، أو القيام ببعض التصرفات وتقديم خدمات غير مشروعة نظير الحصول على مقابل مادي مرتفع.¹

¹ - برحومة سارة ، 2020، مرجع سابق ، ص81

المطلب الثاني: وسائل مكافحة التضخم

يمكن علاج التضخم من خلال السياسات التي تؤثر على جانب الطلب الكلي ومن أهمها السياستين النقدية والمالية ذلك على النحو التالي:

أولاً : السياسة النقدية

يتم استخدام أدوات السياسة النقدية للتحكم في معدلات التضخم من خلال التأثير على مستويات المعروض النقدي، فكلما ازداد عرض النقد أكثر من المعروض من السلع والخدمات في الاقتصاد، كلما ارتقت معدلات التضخم، والعكس صحيح.

لتوضيح ذلك، أشرنا في السابق أن التضخم يمكن أن يحدث نتيجة زيادة حجم الإصدار النقدي دون حدوث زيادة مقابلة في مستويات المعروض من السلم والخدمات، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب على السلع والخدمات، وارتفاع معدل التضخم.

تعتمد الدولة استخدام أدوات السياسة النقدية، بغرض معالجة التضخم، حيث تقوم برهم سعر الفائدة لتقليل من الائتمان الممنوح. وبالتالي ستنخفض مستويات الطلب الكلي والتراجع معدلات التضخم، بافتراض بقاء بقية العوامل الأخرى على حالها.

كما يمكن أن يعمل البنك المركزي كذلك على خفض معدل التضخم باستخدام نسبة الاحتياطي الإلزامي التي تعني كمية الأموال التي يجب على البنوك الاحتفاظ بها في حساباتها لدى البنك المركزي.

فمع ارتفاع معدلات التضخم. يتجه البنك المركزي إلى رفع نسبة الاحتياطي الإلزامي مما يؤدي إلى انخفاض قدرة البنوك على منح الائتمان ومن ثم انخفاض الطلب على السلع والخدمات وبالتالي تراجع مستوى الأسعار وانخفاض معدل التضخم.

كما قد يلجأ البنك المركزي المعالجة التضخم إلى عمليات السوق المفتوحة التي يقوم من خلالها بدم وشراء الأوراق المالية وهو ما يؤدي إلى سحب السيولة الزائدة من السوق، ومن ثم انخفاض الطلب الكلي والتضخم.¹

ثانياً: السياسة المالية

يمكن كذلك خفض معدل التضخم من خلال استخدام أدوات السياسة المالية، وهي الإنفاق الحكومي والضرائب.

¹ - رانيا الشيخ طه، التضخم اسبابه آثاره وسبل معالجته، سلسلة كتيبات تعريفية العدد 18 ، صندوق النقد العربي ، 2021 ص 26-28

ففي حال ارتفاع معدل التضخم. بإمكان الدولة احتواء الضغوط التضخمية عن طريق زيادة حجم الضرائب، إذ أن زيادة الضرائب ستؤدي إلى اقطاع جزء من دخل الأفراد وهذا ما ينعكس على انخفاض الطلب على السلع والخدمات، فتنخفض الأسعار ويتراجع التضخم. من جهة أخرى، وبهدف معالجة التضخم، فإنه بالإمكان الاعتماد على الإنفاق الحكومي، حيث تقوم الحكومة بتقليص الإنفاق الحكومي أي بمعنى آخر تخفيض حجم الإنفاق خاصة الإنفاق الاستهلاكي الذي سيؤدي بدوره إلى خفض الطلب ومن ثم تراجع معدل التضخم.

ثالثاً: سياسات جانب العرض

يمكن كذلك خفض معدلات التضخم من خلال تبني سياسات جانب العرض التي تشمل مجموعة من السياسات المصممة لخفض التكاليف وتحسين الكفاءة والإنتاجية والقدرة التنافسية بحيث يمكن زيادة مستويات الإنتاج واحتواء ارتفاع معدلات التضخم عبر عدد من السياسات من أهمها

- تخفيض معدلات الضرائب
- إصلاحات أسواق العمل.
- تحسين التعليم والمهارات والتدريب.
- تحرير أسواق السلم والخدمات.
- حوافر لتمكين الشركات الناشئة.
- تحسينات على البنية التحتية.¹

¹ - رانيا الشيخ طه، مرجع سابق، ص 29

خلاصة الفصل

تطرقنا في هذا الفصل إلى معالجة مشكلة التضخم التي تؤرق معظم دول العالم سواء كانت متقدمة أو نامية، فقط قمنا بدراسة هذه الظاهرة من عدة جوانب بداية بتعريفها صنفنا التضخم إلى عدة أنواع وفق معايير عدة وكذلك طرق قياسه ومن أهم هذه طرق الأرقام القياسية لأسعار المستهلك (CPI) ومخفض الناتج الإجمالي (PGDP) وإلى أسباب التضخم وإلى آثاره الاقتصادية والاجتماعية.

ولتضخم

وبناء على ما سبق حول مختلف الآراء من ناحية تفسير ظاهرة التضخم حسب المدارس الاقتصادية فقد قمنا بإيجاز التطرق لكل مدرسة على حدة الاقتصادية فمن المفكرين من اعتبره ظاهرة نقدية بحتة لها ارتباط مطرد مع الزيادة في كمية النقود، وهناك من اعتبره ظاهرة ترتبط ببعض العوامل الاقتصادية الأخرى الداخلية والخارجية.

الفصل الثالث : دراسة قياسية
لأثر الأهداف الوسيطة للسياسة
النقدية على التضخم بالجزائر

مقدمة الفصل:

بعد الدراسة النظرية لظاهرة التضخم والسياسة النقدية في الفصول السابقة سنحاول بناء نموذج قياسي يدرس العلاقة بين السياسة النقدية والتضخم، لكن قبل ذلك لابد من التطرق إلى أنواع النماذج الانحدارية من انحدار خطي بسيط ومتعدد كما سنتطرق إلى مختلف المشاكل التي قد تواجهها عند بناء النموذج القياسي وكيفية معالجتها عند الوقوع فيها، وفي الأخير سنقوم ببناء نموذج قياسي يقيس أثر الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

وعليه قمنا بتقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث على النحو التالي:

المبحث الأول: عرض البيانات ودراسة الاستقرارية لمتغيرات الدراسة

المبحث الثاني: تقدير نموذج شعاع الإنحدار الذاتي Var

المبحث الثالث: الدراسة الديناميكية لنموذج Var

المبحث الأول: عرض البيانات والدراسة الإستقرارية لمتغيرات الدراسة

المطلب الأول: عرض المتغيرات والبيانات

متغيرات الدراسة هي: التضخم، معدل الفائدة، عرض النقود بالمفهوم الواسع، النمو الاقتصادي. البيانات سنوية ويتم استخراجها من قاعدة بيانات البنك الدولي، وبنك الجزائر. فترة الدراسة من (2000-2020) تم إدخال الصيغة اللوغاريتمية لتصحيح عدم التجانس الممكن تواجده في بعض سلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة. تُستخدم الحزم الإحصائية لـ EViews في تنفيذ جميع التحليلات في هذه الدراسة. يعرض الجدول أدناه مؤشرات الدراسة ورموزها كما هو مستخدم في التحليل.

$$LINF=f(LINR, LRM, LGDP)$$

الجدول رقم (01): وصف متغيرات الدراسة

الرمز	المتغيرات
LINF	1- التضخم (% سنويا)
LINR	2- معدل الفائدة (% سنويا)
LRM	3- عرض النقود بالمفهوم الواسع
LGDP	4- النمو الاقتصادي (الناتج المحلي الاجمالي)

المصدر: من إعداد الطالب

المطلب الثاني: دراسة استقرارية المتغيرات:

طرح¹ Granger and Newbold (1974) مفهوم الانحدار الزائف²، بحجة أنه إذا كانت المتغيرات المستخدمة في تحليل الانحدار غير مستقرة، فقد يكون نموذج الانحدار المقابل أيضا انحدارا زائفا. لذلك عند دراسة

¹ Granger C, Newbold P., Spurious regressions in econometrics [J]. Journal of Econometrics, (2),1974, 111-120.

² وهو انحدار لا يستند على النظرية الاقتصادية وبذلك تأتي العلاقات زائفة وغير موثوقة وإن كانت الاختبارات الإحصائية والقياسية مقبولة، وهي تعود بالأساس إلى وجود اتجاه عام بين المتغيرات الاقتصادية.

السلاسل الزمنية يجب علينا أولاً التحقق مما إذا كانت مستقرة لأن المتغيرات المستقرة وغير المستقرة لها معاني اقتصادية وخصائص إحصائية مختلفة تماماً.

1- اختبار جذر الوحدة باستخدام كل من (ADF) و (PP)

كخطوة أولى يتم استخدام اختبار كل من (ADF) و (PP) لتحليل خصائص جذر الوحدة في السلاسل الزمنية. تم الإبلاغ عن نتائج هاته الاختبارات في الجدول أدناه.

الجدول رقم (02): نتائج اختبار جذر الوحدة باستخدام كل من (ADF) و (PP)

المتغيرات	K [^]	إحصائية الاختبار	K [^]	إحصائية الاختبار	القرار
		المستوى		الفرق الأول	
اختبار (ADF)					
LINF	2	0,43- (1,96-)	1	3,87- (2,69-)	I(1)
LINR	1	37,10- (3,92-)		/	I(0)
LRM	1	4,60- (3,67-)	1	6,50- (2,69-)	I(1)
LGDP	2	0,88- (1,96-)	0	1,03- (1,96-)	I(2)
			0	4,75- (2,69-)	
اختبار (PP)					
LINF	0	1,38- (1,95-)	18	15,37- (2,69-)	I(1)
LINR	10	5,08- (3,80-)		/	I(0)
LRM	11	7,57- (3,65-)	12	8,58- (2,69-)	I(1)
LGDP	2	3,85 (2,68-)	0	1,03- (1,96-)	I(2)
				4,73- (2,69-)	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الملحق (02)

ملاحظة: تمثل القيم مابين قوسين (القيم الجدولة)، *، **، ***، تشير إلى المعنوية الإحصائية عند 10%، 5%، 1%.

باستخدام اختبارات ADF و PP نجد مايلي:

✓ رفض جذر الوحدة عند المستوى لمتغيرة سعر الفائدة (LINR) أي أنها مستقرة، ومنه نستنتج أنها متكاملة

من الدرجة صفر (I(0))؛

✓ قبول جذر الوحدة عند المستوى لكل من متغيرة (LINF)، (LRM)، أي أنها غير مستقرة، ولكنها

تستقر عند الفرق الأول ومنه نستنتج أنها متكاملة من الدرجة الأولى (I(1))؛

✓ قبول جذر الوحدة عند المستوى وعند الفرق الأول لمتغيرة النمو الاقتصادي (LGDP)، أي أنها غير مستقرة، ولكنها تستقر عند الفرق الثاني ومنه نستنتج أنها متكاملة من الدرجة الثانية ((I(2)).

بناء على هذه النتائج يمكن الحكم على عدم وجود تكامل مشترك بين التضخم وباقي المتغيرات التفسيرية في الجزائر خلال فترة الدراسة، وبالتالي لا يمكننا تبني نموذج تصحيح الخطأ ECM، ذلك أن حدوث التكامل المشترك بين المتغيرات يتطلب أن تكون جميع المتغيرات مستقرة من نفس الدرجة، ولذلك سنقوم باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR).

المبحث الثاني: تقدير نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR

المطلب الأول: تقدير معادلة التضخم ضمن نموذج Var

1-تحديد درجة تأخير نموذج Var

نعمل على تحديد الإبطاء الأمثل ضمن Var، وهذا بأخذ القيمة الموافقة للقيمة الصغرى للمعايير (AIC) و(SC)، والتي توافق (P=2)، كما هي موضحة في الجدول الموالي.

الجدول رقم(03): نتائج درجة تأخير نموذج var(p)

VAR Lag Order Selection Criteria						
Date: 04/28/24 Time: 14:01						
Sample: 2000 2020						
Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	18.96295	NA	2.02e-06	-1.760347	-1.564297	-1.740859
1	50.55914	44.60639*	3.47e-07	-3.595193	-2.614942	-3.497754
2	76.98190	24.86848	1.53e-07*	-4.821400*	-3.056948*	-4.646010*

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews)

2- تقدير معادلة التضخم:

$$\begin{aligned}
\text{LINF} &= 0.11 * \text{LINF}(-1) - 0.024 * \text{LINF}(-2) - 1.46 * \text{LINR}(-1) \\
&\quad (0,52) \quad (-0,14) \quad (-1,66) \\
&+ 2.93 * \text{LINR}(-2) - 0.043 * \text{LRM}(-1) - 0.093 * \text{LRM}(-2) \\
&\quad (3,64) \quad (-0,41) \quad (-0,66) \\
&+ 11.85 * \text{LGDP}(-1) - 13.45 * \text{LGDP}(-2) + 14.15 \\
&\quad (1,46) \quad (-1,75) \quad (1,04)
\end{aligned}$$

$$F=2,72 ; R\text{-squared}=68,52 \quad \text{Adjusted } R\text{-squared}=43,33 ; t\text{-Statistic}()$$

يمكن تقييم معادلة التضخم من خلال النقاط التالية:

- تشرح لنا هذه المعادلة التضخم بدلالة كل من قيمه السابقة والقيم المتأخرة للمتغيرات التفسيرية.

- معنوية معلمة معدل الفائدة فقط (LINR(-2))، بينما تبقى القيم السابقة لكل من (LINF(-1)) و (LINF(-2)) و (LINR(-1)) و (LRM(-1)) و (LRM(-2)) و (LGDP(-1))، غير معنوية وذلك من خلال اختبار student (القيمة الجدولة لاختبار student (2,2)).

- نلاحظ أن قيمة معامل التحديد جيدة مما يدل أن المتغيرات التفسيرية تفسر التضخم بـ (68,52%)، أي أن التضخم مشروح عن طريق مشاهداته والقيم المتأخرة للمتغيرات التفسيرية، والباقي يرجع للأخطاء أو لمتغيرات أخرى لم تدرج في النموذج.

- النموذج معنوي بصفة عامة حسب إحصائية فيشر: $F_{\text{Calculé}} = 2,72 > F_{k,n-k-1}^{\alpha=0,05} = 2,699$

أي قبول معادلة التضخم من الناحية الإحصائية.

- أما بالنسبة للمعاملات فنلاحظ: (بحكم أن معلمة معدل الفائدة هي فقط ذات دلالة إحصائية ذات معنوية) سيتم شرحها فقط.

-معلمة معدل الفائدة ($LINR(-2)$) جاءت بإشارة موجبة، أي أن هناك علاقة طردية بين الإبطاء لسنة ثانية لل($LINR(-2)$) و($LINF$) الحالي، حيث أن زيادة ($LINR(-2)$) بـ 1% سيؤدي إلى زيادة في ($LINF$) بـ 2,93%، زيادات معدل الفائدة في إطار سعي البنك المركزي لكبح التضخم، ولكن معدلات التضخم لا تزال مرتفعة. وبالتالي قد يتعين على البنك المركزي الاستمرار في تطبيق معدلات فائدة أعلى لفترة أطول.

المطلب الثاني: دراسة صلاحية نموذج VAR

بعد أن قمنا بعرض نموذج شعاع الانحدار الذاتي، نقوم باختبار صلاحيته من خلال مايلي:

1-دراسة الارتباط الذاتي لبواقي النموذج VAR

لدراسة الارتباط الذاتي لبواقي المعادلات لنموذج VAR، نستعمل اختبار LM TEST على النموذج للتأكد من عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي في السلاسل الزمنية والجدول التالي يوضح نتائج هذا الاختبار، ومن خلال النتائج أدناه نلاحظ القيمة لاحتمالية (Prob) أكبر من المستوى المعنوية (5%) وعليه نقبل فرضية عدم القائلة "عدم وجود ارتباط ذاتي بين البواقي".

الجدول رقم(04): نتائج اختبار الارتباط التسلسلي لبواقي نموذج VAR

Lags	LM-Stat	Prob
1	18.23181	0.3105
2	14.75901	0.5424
3	20.93944	0.1809
4	15.82077	0.4655
5	7.229386	0.9686
6	13.01406	0.6717
7	19.04238	0.2665
8	10.51533	0.8384
9	18.73864	0.2824

Probs from chi-square with 16 df.

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews)

2-دراسة ثبات تباين البواقي لنموذج VAR

للتأكد من أن تباين بواقي معادلات نموذج VAR متجانسة (ثابتة)، نستعمل اختبار Chi-sq ومن خلال النتائج أدناه نلاحظ القيمة لاحتمالية (Prob) أكبر من المستوى المعنوية (5%) وعليه نقبل فرضية عدم القائلة "تجانس تباين البواقي".

الجدول رقم(05): نتائج اختبار تجانس بواقي نموذج VAR

VAR Residual Heteroskedasticity Tests: No Cross Terms (only levels and squares)					
Date: 04/28/24 Time: 11:45					
Sample: 2000 2020					
Included observations: 19					
Joint test:					
Chi-sq	Df	Prob.			
169.3771	160	0.2907			
Individual components:					
Dependent	R-squared	F(16,2)	Prob.	Chi-sq(16)	Prob.
res1*res1	0.718378	0.318858	0.9291	13.64919	0.6248
res2*res2	0.990994	13.75440	0.0698	18.82888	0.2776
res3*res3	0.927132	1.590434	0.4541	17.61551	0.3469
res4*res4	0.854676	0.735146	0.7153	16.23884	0.4364
res2*res1	0.993852	20.20751	0.0481	18.88319	0.2748
res3*res1	0.734966	0.346638	0.9149	13.96435	0.6014
res3*res2	0.961136	3.091367	0.2718	18.26159	0.3088
res4*res1	0.955763	2.700673	0.3037	18.15949	0.3146
res4*res2	0.978337	5.645087	0.1607	18.58839	0.2906
res4*res3	0.815912	0.554025	0.8036	15.50234	0.4882

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews)

3-دراسة التوزيع الطبيعي لبواقي النموذج VAR

لمعرفة التوزيع الطبيعي نستخدم اختبار (Jarque-Bera)، حيث أن فرضية العدم: تعني أن سلسلة البواقي لها توزيع طبيعي، والجدول أدناه يبين نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم(06): نتائج اختبار التوزيع الطبيعي لبواقي نموذج VAR

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	1.934464	2	0.3801
2	0.150238	2	0.9276
3	0.358199	2	0.8360
4	0.357017	2	0.8365
Joint	2.799918	8	0.9463

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews)

من خلال نتائج هذا الجدول نجد أن قيم $j-b$ لجميع البواقي أقل من القيمة الجدولة ($X^2_{0,95} = 5,22$) ومنه نقبل فرضية العدم أي أن جميع البواقي تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا ما تشير إليه القيم الاحتمالية (Prob) أكبر من مستوى المعنوية 5%.

4-دراسة استقرارية نموذج VAR

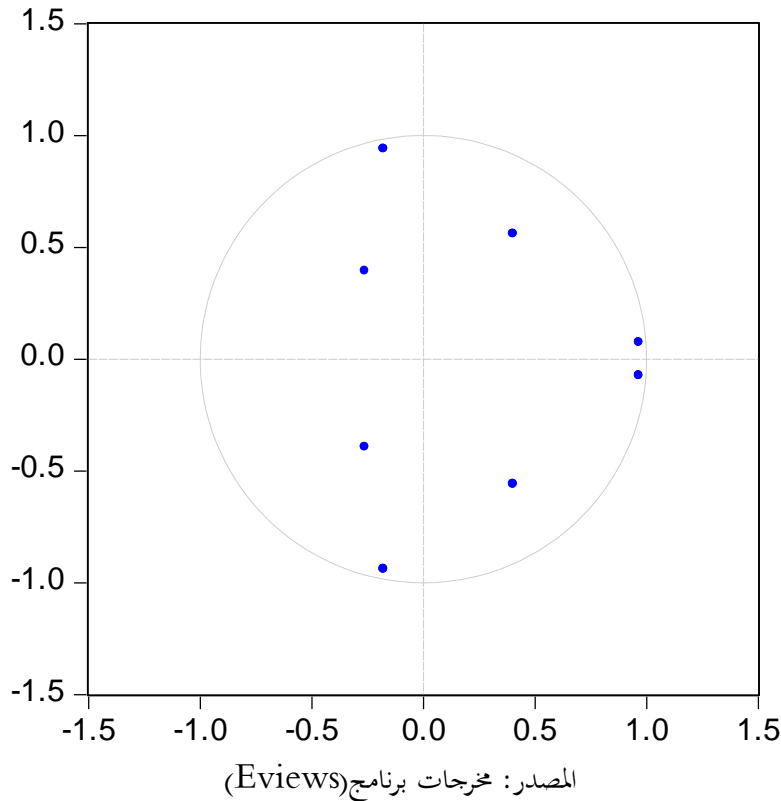
لفحص مدى استقرار النموذج تم توظيف اختبار الجذور متعددة الحدود، وطبقا لهذا الاختبار فإن نتائج شعاع الانحدار الذاتي تعتبر مستقرة إذا لم يكن هناك جذور تساوي الواحد، ويبين الجدول والشكل المواليين نتائج هذا الاختبار.

الجدول رقم (07): نتائج استقرار نموذج VAR

Roots of Characteristic Polynomial	
Endogenous variables: LINF LINR LRM LGDP	
Exogenous variables: C	
Lag specification: 1 2	
Date: 04/28/24 Time: 12:20	
Root	Modulus
0.966498 - 0.074369i	0.969355
0.966498 + 0.074369i	0.969355
-0.178242 - 0.939155i	0.955920
-0.178242 + 0.939155i	0.955920
0.402771 - 0.559080i	0.689053
0.402771 + 0.559080i	0.689053
-0.261265 - 0.393906i	0.472675
-0.261265 + 0.393906i	0.472675
No root lies outside the unit circle. VAR satisfies the stability condition.	

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews)

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



نلاحظ من خلال الجدول والشكل أن كل الجذور أقل من الواحد وبالتالي يعتبر نموذج شعاع الانحدار الذاتي مستقر.

المطلب الثالث: اختبار سببية Granger

لتحديد اتجاه السببية بين المتغيرات نستخدم اختبار (Granger) كما هو موضح في الجدول أدناه.

نقبل وجود سببية في حالة كانت قيمة الاحتمال المقابلة أقل من (0,05) وعليه نلاحظ من الجدول أدناه وجود سببية بين (LINR) و (LINF) لأن (P=0,0159 < 0,05)، أي أن معدل الفائدة يسبب التضخم والعكس غير صحيح، وأيضا نجد سببية بين (LGDP) و (LRM) لأن (P=0,0178 < 0,05)، أي أن النمو الاقتصادي يسبب النقود والعكس غير صحيح.

الجدول رقم (08): نتائج اختبار السببية حسب (Granger)

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 04/28/24 Time: 19:52			
Sample: 2000 2020			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
LINR does not Granger Cause LINF	19	5.64460	0.0159
LINF does not Granger Cause LINR		1.07735	0.3671
LGDP does not Granger Cause LINF	19	0.60665	0.5589
LINF does not Granger Cause LGDP		1.94137	0.1802
LRM does not Granger Cause LINF	19	0.00153	0.9985
LINF does not Granger Cause LRM		0.38828	0.6853
LGDP does not Granger Cause LINR	19	1.08166	0.3657
LINR does not Granger Cause LGDP		0.02778	0.9727
LRM does not Granger Cause LINR	19	0.24743	0.7841
LINR does not Granger Cause LRM		0.50741	0.6127
LRM does not Granger Cause LGDP	19	2.54984	0.1137
LGDP does not Granger Cause LRM		5.44998	0.0178

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews)

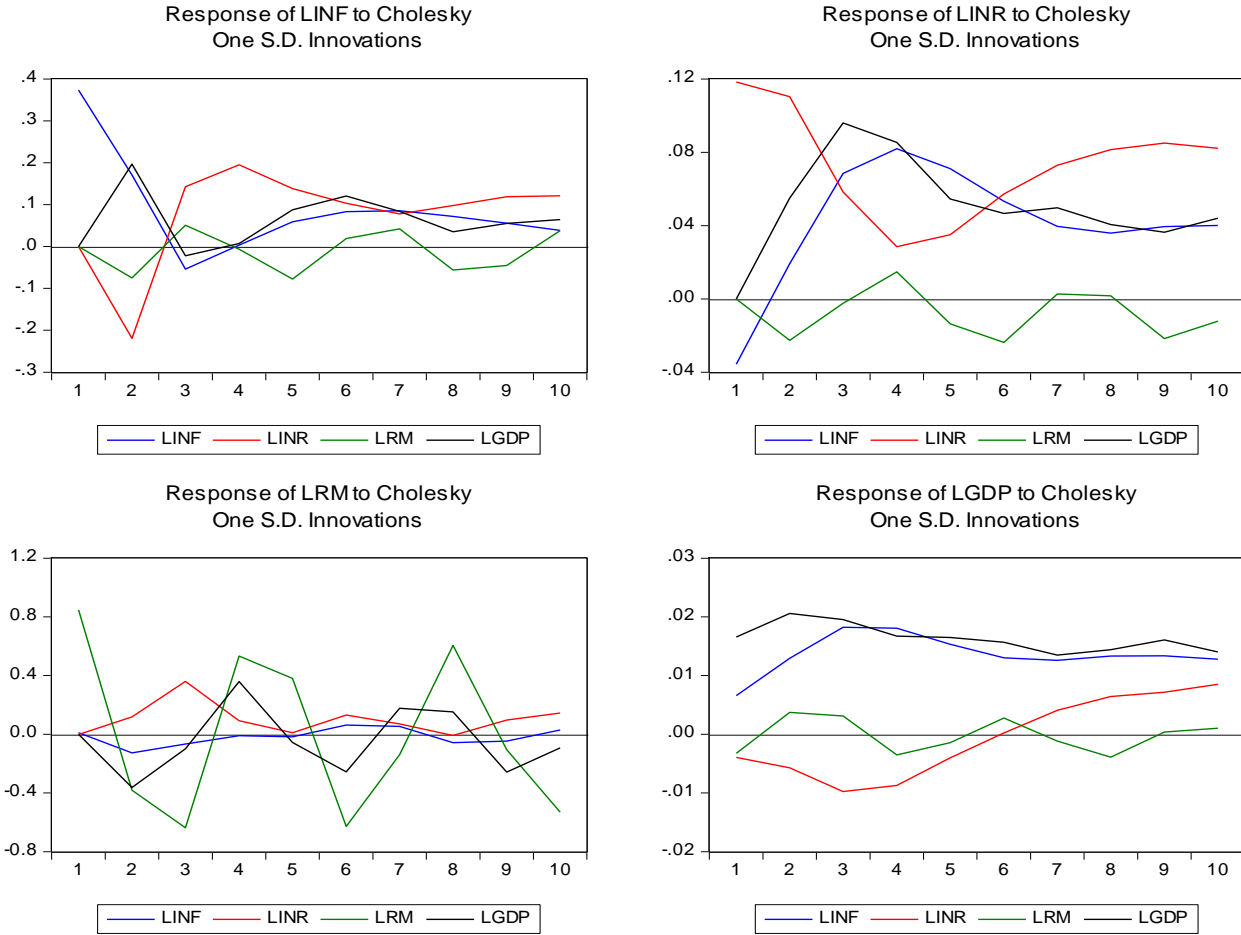
المبحث الثالث: الدراسة الديناميكية لنموذج VAR

المطلب الأول: تحليل الصدمات ودوال الاستجابة¹

يسمح لنا تحليل الصدمات بقياس أثر التغير المفاجئ لظاهرة معينة على باقي المتغيرات، فمن خلال هذا الاختبار يمكن توضيح مقدرة المتغيرات المدرجة في النموذج على تفسير سلوك بعضها البعض. وخلال دراستنا لدوال الاستجابة، سنقوم بتطبيق صدمات في الفترة الأولى على المتغيرات التفسيرية للتضخم، ثم نقوم بدراسة أثرها على التضخم، والعكس وذلك على مدى 10 سنوات، ونلخص أهم النتائج المتوصل إليها في النقاط التالية:

الشكل رقم (0): منحنيات دوال الاستجابة

¹ انظر الملحق رقم (04)



المصدر: مخرجات برنامج (Eviews)

- عند إحداث صدمة على التضخم بمقدار ($LINF=0,37$) يلاحظ عدم استجابة للمتغيرات التفسيرية في السنة الأولى، لكن وانطلاقاً من السنة الثانية نلاحظ الاستجابة لجميع هذه المتغيرات حيث: يستجيب معدل الفائدة بشكل سلبي بمقدار ($LINR=0,22$)، ثم بشكل إيجابي خلال باقي السنوات. و يستجيب عرض النقود أيضاً بشكل سلبي خلال السنة الثانية بمقدار ($LRM=-0,07$) ثم بشكل إيجابي في السنة الثالثة ($LRM=-0,05$) وهكذا تارة بشكل إيجابي وتارة سلباً إلى أن يتلاشى في السنة العاشرة بمقدار ($LRM=0,03$). في حين يستجيب معدل النمو الاقتصادي بشكل إيجابي في السنة الثانية بمقدار ($LGDP=0,19$)، ثم يستجيب بشكل سلبي في السنة الثالثة بمقدار ($LGDP=-0,02$)، ليستجيب بعدها بشكل إيجابي خلال الفترات اللاحقة.

- عند إحداث صدمة على معدل الفائدة بمقدار ($LINR=0,11$) خلال السنة الأولى يلاحظ أنه لا تحدث تغيرات (استجابة) لباقي المتغيرات التفسيرية، ولكن ابتداءً من السنة الثانية نلاحظ استجابة لها، أما بالنسبة

للتضخم LINF فتحدث استجابة فورية سلبية مباشرة بمقدار ($LINF=0,03-$)، وبعدها تسجل استجابة إيجابية وضعيفة على طول الفترات اللاحقة.

- عند إحداث صدمة على عرض النقود بمقدار ($LRM=0,84$) يلاحظ في السنة الأولى عدم استجابة النمو الاقتصادي ولكن ابتداء من السنة الثانية يستجيب، ونلاحظ استجابة فورية لكل من معدل الفائدة والتضخم، حيث يستجيب هذا الأخير (التضخم) استجابة فورية موجبة بمقدار ($LINF=0,01$)، ثم بعدها يستجيب بشكل سلبى إلى غاية السنة الخامسة ($LINF=-0,01$)، وهكذا تارة بشكل إيجابي وتارة أخرى بشكل سلبى إلى أن يتلاشى في السنة العاشرة ($LINF=0,02$).

- عند إحداث صدمة على النمو الاقتصادي بمقدار ($LGDP=0,01$) يلاحظ استجابة جميع المتغيرات لهذه الصدمة فعلى سبيل المثال نجد التضخم ($LINF$) سجل استجابة إيجابية وثابتة طوال الفترات بمقدار ($LINF=0,01$).

وكخلاصة نجد أنه عند إحداث صدمة في أحد المتغيرات التفسيرية تكون هناك استجابة فورية للتضخم ($LINF$)

المطلب الثاني: تحليل تباين خطأ التنبؤ

يستخدم هذا الاختبار من أجل معرفة مقدار خطأ التباين لكل متغير العائد إلى خطأ التنبؤ في المتغير نفسه، والمقدار العائد إلى خطأ التنبؤ في المتغيرات الأخرى، بحيث لا يكون هناك ترابط متسلسل بين الأخطاء العشوائية، وتكمن أهمية هذا الاختبار في أنه يعطي الأهمية النسبية لأثر أي تغير مفاجئ (*Shock*) في كل متغير من متغيرات نموذج الدراسة على جميع المتغيرات الأخرى⁽¹⁾، ويمكن حصر أهم النتائج المتوصل إليها فيما يلي:

(1) زكية أحمد مشعل وعماد محمد أبو دلو: أثر عرض النقد في الإنتاج ومستوى الأسعار في الأردن: دراسة قياسية، المجلة الأردنية للعلوم الاقتصادية، المجلد 1، العدد 2، 2014، ص 184.

الجدول رقم (09): تحليل تباين خطأ التنبؤ للتضخم

Variance Decomposition of LINF:					
Period	S.E.	LINF	LINR	LRM	LGDP
1	0.373222	100.0000	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.510596	64.57907	18.46663	2.158783	14.79551
3	0.535826	59.65980	23.87753	2.854574	13.60810
4	0.570243	52.67866	32.75889	2.532480	12.02997
5	0.601244	48.33819	34.77770	3.949107	12.93501
6	0.627656	46.12217	34.62122	3.716855	15.53975
7	0.645051	45.42674	34.23085	3.951426	16.39099
8	0.659704	44.62047	34.91694	4.503589	15.95901
9	0.676386	43.11996	36.30170	4.737028	15.84131
10	0.692291	41.47252	37.71376	4.824461	15.98927

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews)

من تحليلنا للجدول يتبين لنا أن 100% من خطأ التنبؤ في تباين التضخم خلال الفترة الأولى تنسب للمتغير نفسه، أما في الفترة الثانية فإن 64,57% من خطأ التنبؤ ترجع أيضا للمتغير نفسه، في حين يساهم متغير معدل الفائدة بـ 18,46% وعرض النقود بـ 2,15%، والنمو الاقتصادي بـ 14,79% ويستمر هذا النوع من الثبات إلى غاية السنة العاشرة بالنسبة لكل من عرض النقود يصبح 4,82%، و 15,98% النمو الاقتصادي، بينما ينخفض إلى 41,47% للمتغير نفسه (التضخم)، في حين يرتفع معدل الفائدة إلى 37,71%، ومن خلال هذا التحليل نجد أن نسبة مساهمة المتغيرات المفسرة (عرض النقود، النمو الاقتصادي) في تفسير خطأ التنبؤ للتضخم ضعيفة جدا، ويعتبر متغير معدل الفائدة له قدرة تنبؤية أعلى في تفسير التضخم من بقية المتغيرات وهذا متوقع لما يحتله معدل الفائدة في التضخم.

وعليه فإن التضخم (LINF) يتأثر عند إحداث صدمة في معدل الفائدة (LINR) على المدى الطويل أكثر من تأثره بباقي المتغيرات التفسيرية، وهذه النتائج تدعم النتائج المتوصل إليها من خلال تحليل الصدمات واختبارات السببية.

خلاصة الفصل

- بعد تحديد الأدوات الكمية للسياسة النقدية وبعض المتغيرات الاقتصادية المساعدة، تم في الأخير تقدير هذه الدالة باستخدام نموذج (VAR)، حيث يمكن تلخيص أهم النتائج المتوصل إليها في مايلي:
- استقرار كل من التضخم وعرض النقود (LMR, LINF) عند الفرق الأول، بينما استقر معدل الفائدة (LINR) عند المستوى، في حين استقر النمو الاقتصادي (LGDP) عند الفرق الثاني وذلك باستخدام اختباري جذر الوحدة (ADF) و (PP).
 - عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وذلك لاختلاف درجة تكاملها، وبالتالي تم استخدام نموذج (VAR) في تقدير دالة التضخم؛
 - تأثر التضخم (LINF) طرديا مع معدل الفائدة (LINR(-2))، وهو ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، **زيادات معدل الفائدة في إطار سعي البنك المركزي لكبح التضخم، ولكن معدلات التضخم لا تزال مرتفعة. وبالتالي قد يتعين على البنك المركزي الاستمرار في تطبيق معدلات فائدة أعلى لفترة أطول، أما باقي المتغيرات فهي ليست ذات دلالة إحصائية (غير معنوية).**
 - تم التأكد من صلاحية النموذج المقدر واستقراره من خلال مجموعة من الاختبارات الإحصائية؛
 - من خلال دراسة السببية بين المتغيرات تبين وجود سببية بين (LINR) و (LINF) لأن $(P=0,0159 < 0,05)$ ، أي أن معدل الفائدة يسبب التضخم والعكس غير صحيح، كما بين اختبار تحليل تباين خطأ التنبؤ و تحليل الصدمات أن التضخم (LINF) يتأثر عند إحداث صدمة في معدل الفائدة (LINR) أكثر من تأثره بباقي المتغيرات التفسيرية.

الخاتمة العامة

من خلال دراستنا المعنونة بـ: أثر الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية على التضخم - دراسة قياسية - حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2020)، والتي حاولنا فيها معالجة الإشكالية التالية: ما مدى تأثير الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2020)؟

وهذا ما أفضى بنا إلى معالجة هذه الإشكالية في ثلاثة فصول، حيث تم تخصيص الفصل الأول للسياسة النقدية من خلال البحث في مفهوم السياسة النقدية أهدافها ومكانة السياسة النقدية في النظريات الاقتصادية، أما الفصل الثاني تم التطرق فيه إلى أهم جوانب ظاهرة التضخم، والذي يعتبر مشكلة اقتصادية تؤثر على اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وذلك من خلال تقديم تعريفات حول مفهوم التضخم وطرق قياسه وأنواعه، بالإضافة إلى محاولة تفسير هذه الظاهرة من خلال التحليلات الفكرية لأهم النظريات الاقتصادية والتي قدمت تفسيرات حول الأسباب المؤدية للتضخم.

أما الفصل الثالث فتضمن الجانب التطبيقي للدراسة محاولة اختبار مدى أثر الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) من خلال مؤشرات هامة جدا والمتمثلة في كل من المجمعات النقدية ومعدل الفائدة بالإضافة إلى النمو الاقتصادي كمتغير مساعد، ولتحقيق هذا الهدف تم إجراء الخطوات المالية: أولا طبقنا اختبار جذر الوحدة لمعرفة درجة استقرار السلاسل الزمنية. ثانيا تبين اختلاف درجة تكامل هذه السلاسل الزمنية وبالتالي عدم وجود تكامل مشترك بين التضخم والمتغيرات المفسرة، وبالتالي تم تقدير دالة التضخم في المدى القصير باستخدام نموذج (VAR).

وقد خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج نوردتها فيما يلي:

❖ نتائج الدراسة

توصلنا من خلال دراستنا إلى مجموعة من النتائج نوجزها في النقاط التالية:

1- نتائج الجانب النظري:

- السياسة النقدية هي مجموعة الإجراءات المتخذة من طرف البنك المركزي او السلطات النقدية من اجل إحداث اثر على الاقتصاد او من اجل ضمان التوازن الاقتصادي، فالسياسة النقدية تؤثر وبشكل كبير وفعال على المتغيرات الاقتصادية الكلية فهي تساهم في محاربة التضخم
- تبين أن التضخم وطبقا التعاريف المختلفة بحسب الأسباب المنشئة للضغوط التضخمية أو بحسب خصائصه، أن التضخم هو الارتفاع العام والمستمر في المستوى العام للأسعار عبر الزمن، والذي ينتج عن فائض الطلب الكلي على العرض الكلي، أما التضخم كظاهرة نقدية فيمكن تعريفه بأنه عبارة عن زيادة في كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع الأسعار.
- تتسم أدوات السياسة النقدية بالفعالية في معالجة الضغوط التضخمية أكثر منه في حالات الكساد وذلك بسبب فعالية أدوات السياسة النقدية بالتحكم في ارتفاع التضخم.
- تحقيق الأهداف النهائية غالبا ما يتطلب تحديد أهداف وسياسات وسيطة، مثل معدل نمو الكتلة النقدية (M2) وحجم القروض للاقتصاد، يعمل البنك المركزي عادة على تحديد هذه الأهداف واتخاذ السياسات والإجراءات اللازمة لتحقيقها.

2- نتائج الجانب التطبيقي:

- اعتمدت السياسة النقدية في الجزائر معدل فائدة ثابتا كهدف وسيط للسياسة النقدية للحد من الضغوط التضخمية إلا أن النتائج أثبتت عكس ذلك، يرجع ذلك إلى عدم ملائمة هذه السياسة للظروف الاقتصادية الخاصة بالبلاد. قد تكون هناك عدة عوامل تلعب دورا في هذا.
- الجزائر لازالت تعاني من تقلب في الناتج الإجمالي ولاسيما أن الاقتصاد يتصف بأنه ريعي، أي يعتمد على صادرات النفط.

- أشارت نتائج التحليل القياسي إلى استقرار كل من التضخم وعرض النقود (LMR, LINF) عند الفرق الأول، بينما استقر معدل الفائدة (LINR) عند المستوى، في حين استقر النمو الاقتصادي (LGDP) عند الفرق الثاني وذلك باستخدام اختباري جذر الوحدة (ADF) و (PP).

- عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة وذلك لاختلاف درجة تكاملها، وبالتالي تم استخدام نموذج (VAR) في تقدير دالة التضخم على المدى القصير.

✓ - تأثير التضخم (LINF) طرديا مع معدل الفائدة (-2) (LINR)، وهو ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، زيادات معدل الفائدة في إطار سعي البنك المركزي لكبح التضخم، ولكن معدلات التضخم لا تزال مرتفعة. وبالتالي قد يتعين على البنك المركزي الاستمرار في تطبيق معدلات فائدة أعلى لفترة أطول، أما باقي المتغيرات فهي ليست ذات دلالة إحصائية (غير معنوية). كما تبين وجود سببية بين (LINR) و (LINF) لأن $(P=0,0159 < 0,05)$ ، أي أن معدل الفائدة يسبب التضخم والعكس غير صحيح، كما بين اختبار تحليل تباين خطأ التنبؤ وتحليل الصدمات أن التضخم (LINF) يتأثر عند إحداث صدمة في معدل الفائدة (LINR) أكثر من تأثره بباقي المتغيرات التفسيرية.

- أظهرت الاختبارات التشخيصية لنموذج (VAR) سلامة النموذج من مشاكل القياسية، لذلك يمكن الاعتماد عليها في التحليل.

ثانيا : اختبار الفرضيات

- الفرضية الأولى: والتي تنص على هل يوجد تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة؟ فهي فرضية غير صحيحة عدم وجود تكامل مشترك بين التضخم والمتغيرات المفسرة على المدى الطويل.

- الفرضية الثانية : هل يعتبر معدل الفائدة المتغير الوحيد الذي يؤثر على التضخم في الجزائر خلال

الفترة (2000-2020).؟ وهي فرضية صحيحة

معدل الفائدة هو المتغير الوحيد الذي يؤثر على التضخم في الجزائر على المدى القصير.

ثالثا: توصيات

من خلال النتائج المتوصل إليها لهذه الدراسة يمكن ذكر التوصيات التالية:

- تحقيق الاستقلال للبنك المركزي حتى يستطيع القيام بوظيفته الأساسية بعدم حدوث تضخم وخارجيا بالحفاظ على سعر صرف العملة وتحقيق فعالية السياسة النقدية.
- نقترح أن يكون الهدف النهائي والوحيد للسياسة النقدية في الجزائر هو هدف استقرار الأسعار باعتبار أن تحقيق الأهداف الأخرى غير مضمون النتائج.
- يستدعي استخدام أدوات السياسة النقدية ضرورة التنسيق بينها حسب الظروف السائدة والأهداف المراد تحقيقها من وراء السياسة المستخدمة مع تجنب التضارب الذي يعرقل فعالية السياسة النقدية.

رابعا: آفاق الدراسة

من المواضيع التي نقترح معالجتها مستقبلا والتي نعتبرها آفاقا للبحث نجد:

- الآثار السلبية للتضخم على الاقتصاد الجزائري.
- محددات التضخم في الجزائر - دراسة قياسية-
- العلاقة بين سعر الفائدة والتضخم في الجزائر.

ولا يسعنا في النهاية أن نسأل الله عز وجل أن نكون قد وفقنا في اختيار الموضوع ودراسته.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

- 01- عبد الحميد عبد المطلب، السياسة النقدية و استقلالية البنك المركزي، الدار الجامعية، جمهورية مصر العربية، 2013
- 02- حسين بن هاني، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي للنشر والتوزيع عمان، 2002
- 03- محمد ضيف الله القطابري، دور السياسة النقدية في الاستقرار والتنمية الاقتصادية، دار غيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2009
- 04- خبابة عبد الله، الاقتصاد المصرفي، دار الجامعة الجديدة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008
- 05- محمود عبيد صالح عليوي السبهاني، النقود والسياسة النقدية في الاقتصاد الإسلامي، دار الغيداء للنشر والتوزيع، 2016.
- 06- محمد الفاتح محمود بشير المغربي، الرقابة الإدارية، دار المنهل ، السودان ، 2020
- 07- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، 2008
- 08- السيد متولي عبدالقادر، اقتصاديات النقود والبنوك، دار الفكر، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.
- 09- أحمد أبو الفتوح علي الناقه، نظرية النقود والأسواق المالية (مدخل حديث لنظرية النقود والأسواق المالية)، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الإسكندرية، ط(1) 2001.
- 10- عبد المجيد قدي، المدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط(2) ، 2005 .
- 11- محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظريات الاقتصادية الكلية، الجزء الثالث، ديوان المطبوعات الجامعية، 2003
- 12- محمد صالح القرشي، اقتصاديات النقود والبنوك والمؤسسات المالية، إثراء للنشر والتوزيع، الأردن، 2009.

- 13- عباس كاظم الدعيمي، السياسات النقدية والمالية وأداء سوق الأوراق المالية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2010.
- 14- فكري أحمد نعمان، النظرية الاقتصادية في الإسلام، الطبعة الأولى، دار القلم، دبي، 1985.
- 15- ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي : قواعد-نظم نظريات – سياسات – مؤسسات نقدية، دار الفكر، الجزائر، 1993 .
- 16- شوقي أحمد دنيا، النقود والتضخم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، مصر 2017 .
- 17- علي كنعان، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، أستاذ في كلية الإقتصاد- جامعة دمشق. سوريا 2012
- 18- علي سعيد علي، طريقك إلى العمل بالقطاع المصرفي، ببيلومانيا للنشر والتوزيع، جامعة عين شمس، مصر 2021.
- 19- محمد أحمد الأفندي، الإقتصاد النقدي والمصرفي، مركز الكتاب الأكاديمي، الأردن، 2020.
- 20- مجيد خليل حسين، مبادئ علم الإقتصاد، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.
- 21- سعيد سامي الحلاق - محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2006
- 22- فليح حسن خلف، الأسواق المالية والنقدية، أريد : عالم الكتاب الحديث، عمان الأردن، ط01، 2003.
- 23- غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية مصر، 1985 .
- 24- أسامة الغولي- شهاب مجدي، مبادئ النقود والبنوك، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1997 .
- 25- محمد عزت غزلان، إقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، 2002 .
- 26- مجدي محمود شهاب، الإقتصاد النقدي، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1990 .
- الأطروحات والرسائل الجامعية:

- 01- خولة شردود، دور السياسة النقدية في معالجة التضخم حالة الجزائر 2008-2018، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر تخصص نقدي بنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لعلوم الاقتصاد، جامعة المسيلة، 2020
- 02- صالح مفتاح، النقود والسياسة النقدية مع الإشارة لحالة الجزائر في الفترة 1990-2000، أطروحة دكتوراه، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2003.
- 03- معمر ليلى، دور استقلالية البنك المركزي في تفعيل السياسة النقدية من خلال التضخم (حالة الجزائر)، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المدية، 2014.
- 04- حاجي سمية، دور السياسة النقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات، رسالة دكتوراه الطور الثالث، تخصص إقتصاديات النقود والبنوك وأسواق المال، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة 2016.
- 05- بوعلام مولاي، سياسة سعر الصرف في الجزائر دراسة قياسية في الفترة (1990-2003)، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص إقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2005
- 06- نمارق قاسم حسين، قياس العلاقة بين سعر الصرف وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية دراسة لتجربتي مصر واليابان مع إشارة خاصة للعراق لمدة 1990-2015، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه، كلية الإدارة والإقتصاد، قسم الإقتصاد، 2017
- 07- بن البار امحمد، أثر السياسة النقدية والمالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 1986-2014 دراسة تحليلية وقياسية، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه، تخصص علوم إقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة. 2017
- 08- السعيد هتهات، النمذجة القياسية لظاهرة التضخم في الجزائر نماذج ARCH في الفترة 1990-2020، دكتوراه، تخصص دراسات اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة قاصدي مرباح ورقلة-الجزائر. 2021
- 09- سنوسي خديجة، دور السياسة النقدية في ضبط المعروض النقدي - حالة الجزائر 2013-2000 مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر، علوم تسيير جامعة أم البواقي 2015.

- 10- برحومة سارة ، أثر السياسة الإنفاقية على التضخم في الجزائر -دراسة تحليلية قياسية لحالة الإقتصاد الجزائري مقارنة مع مجموعة من الدول العربية للفترة (1990-2018) دكتوراء، تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة. 2020.
- 11- العربي لادمي محمد، دراسة قياسية لأثر سعر الفائدة على الإستثمار الأجنبي المباشر حالة الجزائر للفترة 1980-2013، مذكرة ماستر، تخصص إقتصاد قياسي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة ، 2016.
- 12- إيمان بن زروق، التضخم قياسه آثاره مع التطبيق على الإقتصاد الجزائري، دكتوراء، تخصص إقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باتنة 01، 2021.
- 13- أحمد محمد صالح الجلا، دور السياسات النقدية والمالية في مكافحة التضخم في البلدان النامية (حالة الجمهورية اليمنية 1990-2003) رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2006 .
- 14- عمران وليد، دور السياسة النقدية في مكافحة التضخم - دراسة حالة الجزائر-، ماستر أكاديمي، تخصص مالية وتأمينات وتسيير المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2013/2014 .
- 15- تيجاني بالرقي، دراسة أثر التضخم على النظرية التقليدية للمحاسبة مع نموذج مقترح لاستبعاد أثر التضخم على القوائم المالية، أطروحة دكتوراة في العلوم الاقتصادية، جامعة فرحات عباس سطيف 2006.
- 16- حكيم بن علي، العلاقة بين التضخم والنمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2013، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراء LMD، قسم علوم إقتصادية جامعة باتنة 01، 2018.
- 17- بمرادن ياني، سعر الصرف ودوره في جلب الإستثمار الأجنبي دراسة قياسية، مذكرة ماجستير علوم اقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2012

المجلات:

- 01- محمد راتول وآخرون، مقالة علمية بعنوان : تقييم فعالية السياسة النقدية في تحقيق المربع السحري لكالدور في الجزائر خلال الفترة 2000-2010، مجلة إقتصادية عربية العدد 66، 2014
- 02- زلاقي حنان، أثر الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية على المتغيرات النقدية في الجزائر(العرض النقدي نموذجا)، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، المجلد 06، العدد 02، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2021.

- 03- عبدالرحمان علي الجيلاني، أنظمة أسعار الصرف وعلاقتها بالتعويم، مجلة التنظيم والعمل، المجلد 4 ، العدد3(6)، سبتمبر 2015.
- 04- بالقاسم العباس، سياسات أسعار الصرف، مجلة جسر التنمية، المعهد الوطني للتخطيط، العدد23، الكويت ، نوفمبر2003.
- 05-رانيا الشيخ طه، التضخم اسبابه آثاره وسبل معالجته، سلسلة كتيبات تعريفية العدد 18، صندوق النقد العربي، 2021.
- 06- حميد حايد، يونس قراوط، محمد صلاح، تحليل مكونات العرض النقدي في الإقتصاد الجزائري المسح النقدي خلال الفترة 2001-2019، مجلة الإقتصاد والمالية (JEF)، المجلد رقم 08، العدد 01، جامعة تسمسليت، جامعة المسيلة، سنة 2022
- 07- نشوي محمد عبد ربه، العلاقة السببية بين التضخم وعرض النقود والإنفاق الحكومي دراسة تطبيقية على مصر خلالالفترة 1980-2012، مدرس بقسم الإقتصاد والمالية العامةكلية التجارة جامعة طنطا. 2015.
- 08- رياض رؤوف عمر، انيس عواد حمود، تحليل وقياس اثر سعر الفائدة والمتغيرات الاخرى على كفاءة الاداء المصرفي(مصرف الرشيد/حالة تطبيقية)، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية معهد الإدارة التقني، العدد 16 ، 2008 .
- 09- حكيمة بن علي، العلاقة بين التضخم والنمو الإقتصادي في الجزائر دراسة قياسية للفترة 1990-2016، مجلة العلوم الإنسانية، المجلد02 ، العدد.01 ، جامعة باتنة 01، 2020.

مقالات :

- 01- نعيم صباح الجراح ، دور متغيرات الإقتصاد الكمي في تحديد سعر الفائدة لدول الاتحاد الأوربي، مجلة العلوم الإقتصادية ، المجلد 11، العدد42 ، جامعة البصرة ، ، 2016.
- 02- بلال محمد أسعد، مهند خميس عبد، خالد روكان عواد، العلاقة بين سعر الفائدة قصير الأجل وسعر الصرف في العرات للمدة 2004- 2017 الشريط الجانبي، مجلة كلية المعارف الجامعة، المجلد 29 ، العدد 1 . 2019 .

الملاحق

الملحق رقم (01): متغيرات الدراسة بالصيغة اللوغاريتمية

	LINF	LINR	LRM	LGDP
2000	-1.081273903948718	0.9162907318741551	2.716778851353968	9.253088376148515
2001	1.441253162209468	1.178654996341646	4.00826745212376	9.282647178576108
2002	0.3494603271660567	1.178654996341646	2.947178137927631	9.337135363916557
2003	1.451368822522068	1.056052674249314	2.851062257868112	9.406661426907014
2004	1.376698543926828	1.471133241133475	2.438096580186761	9.448762602752317
2005	0.3238548041195193	1.802122256263602	2.5410982083184	9.506087668890979
2006	0.8378963118611794	1.83258146374831	3.027462339710619	9.522944786238313
2007	1.302639820101311	1.83258146374831	3.181827501917709	9.556379562576415
2008	1.580748401617259	1.83258146374831	2.835392279627458	9.580096089044495
2009	1.746946946917008	1.83258146374831	1.764873782678817	9.595969438189906
2010	1.363808936864986	1.83258146374831	2.677483202928569	9.631336581704252
2011	1.509443308929391	1.83258146374831	3.040084187053116	9.659924038801115
2012	2.1850902432956	1.83258146374831	2.479635874457549	9.693358814915731
2013	1.179958487965655	1.83258146374831	2.24177293627529	9.720973981708659
2014	1.070530637777791	1.83258146374831	2.735903593324106	9.758269766676676
2015	1.56537045020134	1.83258146374831	0.2601549241330468	9.794601695714439
2016	1.855937738451447	1.83258146374831	0.5965120995615189	9.826100362851604
2017	1.721178893362434	1.83258146374831	2.238670909930225	9.839016588049889
2018	1.451611533326895	1.83258146374831	2.493392145918215	9.850945159402085
2019	0.6687357365754765	1.83258146374831	-1.416881877866808	9.860895489764803
2020	0.8817535055104681	1.83258146374831	2.133647649541765	9.808549009516299

المصدر: من إعداد الطالب بناء على معطيات البنك الدولي

الملاحق

الملحق رقم (02): دراسة استقرارية متغيرات الدراسة

دراسة استقرارية التضخم (LINF) باستخدام كل من اختبار (ADF) و (PP)

Null Hypothesis: LINF has a unit root Exogenous: None Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.430655	0.5131
Test critical values:		
1% level	-2.699769	
5% level	-1.961409	
10% level	-1.606610	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-3.877767	0.0006
Test critical values:		
1% level	-2.699769	
5% level	-1.961409	
10% level	-1.606610	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

Null Hypothesis: LINF has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.381990	0.1499
Test critical values:		
1% level	-2.685718	
5% level	-1.959071	
10% level	-1.607456	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

Null Hypothesis: D(LINF) has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 18 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-15.37056	0.0001
Test critical values:		
1% level	-2.692358	
5% level	-1.960171	
10% level	-1.607051	
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

دراسة استقرارية معدل الفائدة (LINR) باستخدام كل من اختبار (ADF) و (PP)

Null Hypothesis: LINR has a unit root		
Exogenous: Constant		
Lag Length: 4 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-371008.6	0.0000
Test critical values:	1% level	-3.920350
	5% level	-3.065585
	10% level	-2.673459
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

Null Hypothesis: LINR has a unit root		
Exogenous: Constant		
Bandwidth: 10 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.089255	0.0006
Test critical values:	1% level	-3.808546
	5% level	-3.020686
	10% level	-2.650413
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

دراسة استقرارية عرض النقود (LRM) باستخدام كل من اختبار (ADF) و (PP)

Null Hypothesis: LRM has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.604476	0.0087
Test critical values:	1% level	-4.532598
	5% level	-3.673616
	10% level	-3.277364
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

Null Hypothesis: D(LRM) has a unit root		
Exogenous: None		
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-6.505430	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.699769
	5% level	-1.961409
	10% level	-1.606610
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

Null Hypothesis: LRM has a unit root		
Exogenous: Constant, Linear Trend		
Bandwidth: 11 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-7.579977	0.0000
Test critical values:	1% level	-4.498307
	5% level	-3.658446
	10% level	-3.268973
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

Null Hypothesis: D(LRM) has a unit root		
Exogenous: None		
Bandwidth: 12 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-8.580387	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.692358
	5% level	-1.960171
	10% level	-1.607051
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

دراسة استقرارية النمو الاقتصادي (LGDP) باستخدام كل من اختبار (ADF) و (PP)

Null Hypothesis: LGDP has a unit root

Exogenous: None Lag Length: 2 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-0.880241	0.3210
Test critical values:	1% level	-2.699769
	5% level	-1.961409
	10% level	-1.606610
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-1.035360	0.2596
Test critical values:	1% level	-2.692358
	5% level	-1.960171
	10% level	-1.607051
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

Null Hypothesis: D(LGDP,2) has a unit root Exogenous: None Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=4)		
	t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic	-4.751951	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.699769
	5% level	-1.961409
	10% level	-1.606610
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

Null Hypothesis: LGDP has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	3.858975	0.9998
Test critical values:	1% level	-2.685718
	5% level	-1.959071
	10% level	-1.607456
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

Null Hypothesis: D(LGDP) has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.035360	0.2596
Test critical values:	1% level	-2.692358
	5% level	-1.960171

الملاحق

10% level	-1.607051
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.	

Null Hypothesis: D(LGDP,2) has a unit root		
Exogenous: None		
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.739927	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.699769
	5% level	-1.961409
	10% level	-1.606610
*MacKinnon (1996) one-sided p-values.		

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews)

الملحق رقم (03): نتائج تقدير نموذج $var(2)$

Vector Autoregression Estimates			
Date: 04/27/24 Time: 23:02			
Sample (adjusted): 2002 2020			
Included observations: 19 after adjustments			
Standard errors in () & t-statistics in []			
LINF	LINR	LRM	LGDP

الملاحق

LINF(-1)	0.109533 (0.20803) [0.52652]	0.092911 (0.06889) [1.34866]	0.087005 (0.47209) [0.18430]	0.011824 (0.01034) [1.14345]
LINF(-2)	-0.024328 (0.16958) [-0.14346]	0.001085 (0.05616) [0.01932]	0.491265 (0.38483) [1.27657]	0.007548 (0.00843) [0.89549]
LINR(-1)	-1.460119 (0.87590) [-1.66700]	1.042780 (0.29006) [3.59505]	0.260768 (1.98769) [0.13119]	-0.006866 (0.04354) [-0.15771]
LINR(-2)	2.938521 (0.80530) [3.64899]	-0.238952 (0.26668) [-0.89602]	2.678774 (1.82748) [1.46583]	-0.012551 (0.04003) [-0.31355]
LRM(-1)	-0.043037 (0.10501) [-0.40984]	-0.013954 (0.03477) [-0.40128]	-0.534848 (0.23830) [-2.24444]	0.009193 (0.00522) [1.76125]
LRM(-2)	-0.092959 (0.14039) [-0.66214]	-3.68E-05 (0.04649) [-0.00079]	-0.852888 (0.31859) [-2.67703]	0.002107 (0.00698) [0.30199]
LGDP(-1)	11.85055 (8.06690) [1.46903]	3.320229 (2.67141) [1.24287]	-21.90751 (18.3064) [-1.19671]	1.242059 (0.40097) [3.09763]
LGDP(-2)	-13.45717 (7.65421) [-1.75814]	-3.204579 (2.53475) [-1.26426]	7.594307 (17.3699) [0.43721]	-0.279695 (0.38046) [-0.73515]
C	14.15689 (13.5622) [1.04385]	-0.950663 (4.49122) [-0.21167]	137.8990 (30.7770) [4.48059]	0.362650 (0.67412) [0.53796]
R-squared	0.685206	0.845293	0.703302	0.992640
Adj. R-squared	0.433370	0.721527	0.465943	0.986753
Sum sq. resids	1.392950	0.152758	7.173430	0.003442
S.E. equation	0.373222	0.123595	0.846961	0.018551
F-statistic	2.720845	6.829770	2.963035	168.5979
Log likelihood	-2.136187	18.86189	-17.70631	54.89488
Akaike AIC	1.172230	-1.038094	2.811190	-4.831040
Schwarz SC	1.619596	-0.590728	3.258556	-4.383674
Mean dependent	1.285423	1.736668	2.161440	9.652527
S.D. dependent	0.495813	0.234213	1.158963	0.161181
Determinant resid covariance (dof adj.)		3.84E-07		
Determinant resid covariance		2.95E-08		
Log likelihood		56.88244		
Akaike information criterion		-2.198151		
Schwarz criterion		-0.408688		

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews)

الملاحق

الملحق رقم(04): نتائج تحليل الصدمات والاستجابة

Response of LINF:				
Period	LINF	LINR	LRM	LGDP
1	0.373222	0.000000	0.000000	0.000000
2	0.170493	-0.219417	-0.075021	0.196400
3	-0.054091	0.142866	0.050672	-0.022294
4	0.003163	0.194858	-0.006268	0.006969
5	0.058658	0.138546	-0.077722	0.087410
6	0.083424	0.103304	0.019153	0.120249
7	0.085541	0.077721	0.042413	0.083560
8	0.071944	0.097623	-0.056201	0.035407
9	0.055501	0.118818	-0.045516	0.054941
10	0.038615	0.121120	0.038082	0.064479
Response of LINR:				
Period	LINF	LINR	LRM	LGDP
1	-0.035632	0.118348	0.000000	0.000000
2	0.019239	0.110354	-0.022625	0.055027
3	0.068414	0.058366	-0.002411	0.095931
4	0.081910	0.028420	0.014736	0.085337
5	0.071052	0.035018	-0.013639	0.054531
6	0.053220	0.057196	-0.023825	0.046575
7	0.039514	0.072888	0.002636	0.049655
8	0.035879	0.081479	0.001686	0.040562
9	0.039431	0.085013	-0.021713	0.036354
10	0.040097	0.082222	-0.012159	0.044048
Response of LRM:				
Period	LINF	LINR	LRM	LGDP
1	0.010169	-0.002276	0.846897	0.000000
2	-0.126498	0.118436	-0.381654	-0.363076
3	-0.066499	0.360895	-0.637320	-0.099473
4	-0.009161	0.091904	0.533127	0.358113
5	-0.017677	0.010681	0.380874	-0.055300
6	0.063113	0.131099	-0.627377	-0.256321
7	0.052956	0.070819	-0.139902	0.177321
8	-0.057845	-0.007565	0.606287	0.151615
9	-0.046924	0.097379	-0.104967	-0.258075
10	0.029552	0.144774	-0.531476	-0.093135
Response of LGDP:				
Period	LINF	LINR	LRM	LGDP
1	0.006584	-0.003942	-0.003255	0.016573
2	0.012929	-0.005730	0.003743	0.020585
3	0.018223	-0.009767	0.003104	0.019539
4	0.018077	-0.008715	-0.003522	0.016701
5	0.015339	-0.004032	-0.001447	0.016485
6	0.013016	0.000233	0.002755	0.015691
7	0.012591	0.004080	-0.001164	0.013483

الملاحق

8	0.013320	0.006410	-0.003897	0.014418
9	0.013356	0.007167	0.000375	0.016052
10	0.012789	0.008523	0.001034	0.014010
Cholesky Ordering: LINF LINR LRM LGDP				

المصدر: مخرجات برنامج (Eviews)



تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله،

السيد: حوسون عبد الرؤوف الصفة: طالب.

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 100965740 والصادرة بتاريخ: 2016/09/27

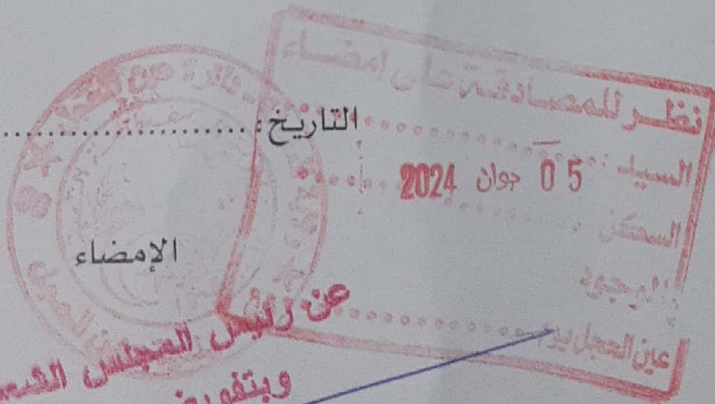
المسجل (ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم الاقتصادية.

والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث مذكرة ماستر؛ عنوانها:

أثر الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية على التضخم
دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية

المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.



Ruf

عن رئيس المجلس الشعبي البلدي
وبتفويض منه الموظف
محمد عز الدين





تصريح شرفي خاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(ملحق القرار الوزاري رقم 1082 المؤرخ في 27 ديسمبر 2020، المتعلق بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها)

أنا الممضي أسفله،

السيد: محمد بن عبد الحميد الصفة: طالب.

الحامل (ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 200936673 والصادرة بتاريخ: 2017.01/18

المسجل (ة) بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. قسم العلوم الاقتصادية.
والمكلف (ة) بإنجاز أعمال بحث مذكرة ماستر؛ عنوانها:

أشهر الأهداف الوسيطة للسياسة النقدية على الترخيم
دراسة قياسية حالة الجزائر خلال الفترة (2000-2020)

أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية، ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية
المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ:

الإمضاء

10 جوان 2024
المجلس العلمي
والتقني
مجلس
مجلس
مجلس

